

شبهات حول الصحابة «موقعة الجمل»



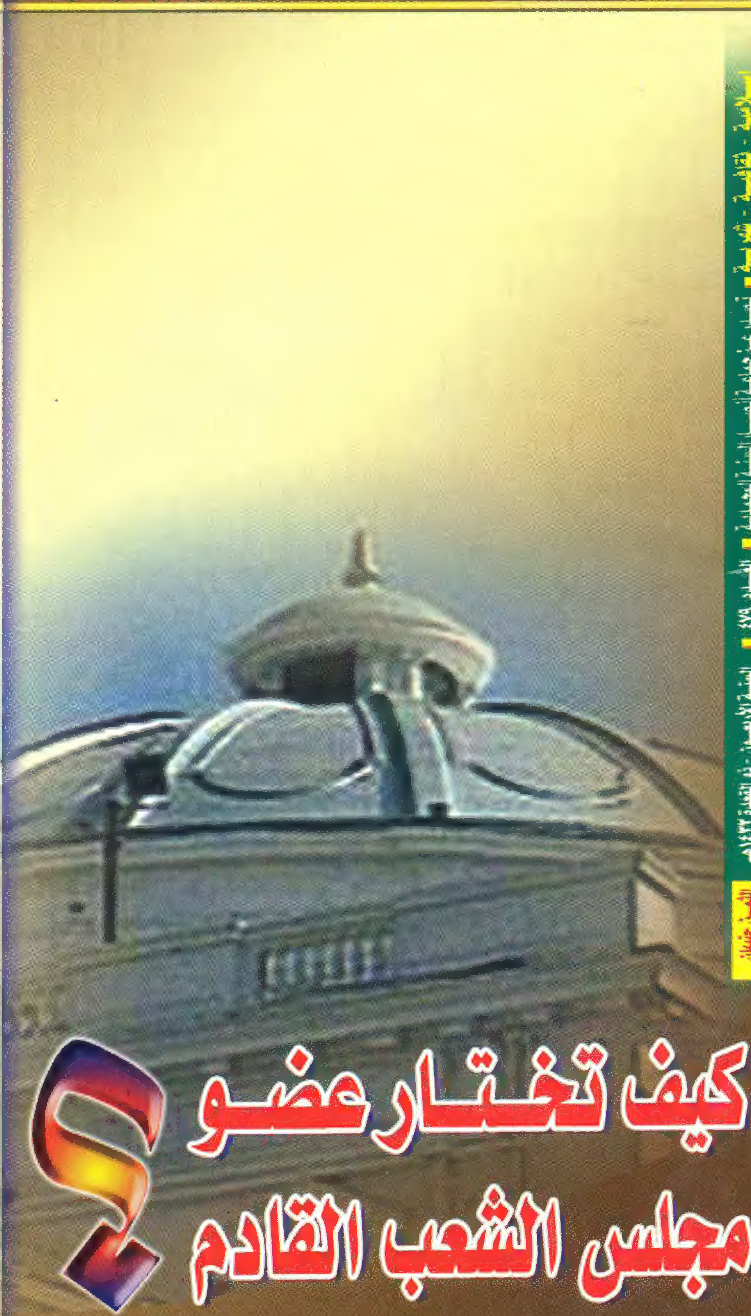
الرد على الذين
أباحوا فوائد البنوك



صيانة الحج
من الرفث والفسوق

تغليظ تحريم
دماء المسلمين
وأعراضهم وأموالهم

النوادر



كيف تختار عضو
مجلس الشعب القادم

”السلام عليكم“

سياسة الترقية

كثرت الاحتجاجات، وفنويات
الاعتصامات، وتسلسل المنحرفون وقطاع الطرق
إلى جميع شوارع مصر وطرقها، يأخذون من سيارات
العباد ما بلغ سبعة آلاف سيارة!!
وانتشر إيقاف الناس، وتهديدهم بالقتل،
وبخطف أولادهم!! ولما توجع الجمهور وسمع أنينه،
كان الجواب: قانون الطوارئ!!
وكثر الجدل حول تفعيل هذا القانون.. وعلى مَنْ،
ولمصلحة مَنْ؟ وامتنع الكثيرون، وزاد الاعتراض،
ولا يزال العابثون يجوبون أنحاء البلاد، ناشرين
الرعب والفساد!! ولم تصلح هذه الرقعة لترقيع ما
تمزق.
ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم
وأشدّ تنبيهاً.

فما هي الموعظة؟!

إنها قول الكريم الوهاب: « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ
يَتَأُولَى الْأَلْبَنِ لِمَلَكُمْ تَتَّقُونَ »

[البقرة: ١٧٩].

التحرير

مجلة التوحيد
لا يستغني عنها مسلم

صاحب الامتياز

جماعة أنصار السنة المحمدية

السنة الأربعون

العدد ٤٧٩ ذو القعدة ١٤٣٧ هـ

المشرف العام

د. عبد العظيم بدوي

اللجنة العلمية

زكريا حسيني محمد
جمال عبدالرحمن
معاوية محمد هيكل

ثمن النسخة

مصر ٢٠٠ قرشاً، السعودية ٦ ريالات،
الإمارات ٦ دراهم، الكويت ٥٠٠ فلس،
المغرب دولار أمريكي، الأردن ٥٠٠ فلس،
قطر ٦ ريالات، عمان نصف ريال
عماني، أمريكا ٢ دولار، أوروبا ٢ يورو

الاشتراك السنوي

١. في الداخل ٢٠ جنيهاً (بحواله بريديّة
داخلية باسم مجلة التوحيد - على مكتب
بريد عاجدين).
 ٢. في الخارج ٢٥ دولاراً أو ١٠٠ ريال سعودي
أو ما يعادلها.
- ترسل القيمة بسوبقت أو بحواله بنكية أو
شيك على بنك فيصل الإسلامي - فرع
القاهرة - باسم مجلة التوحيد - أنصار
السنة (حساب رقم / ١٩١٥٩٠).

سكرتير التحرير

مصطفى خليل أبو المعاطي

البريد الإلكتروني

MGTAWHEED@HOTMAIL.COM

رئيس التحرير

GSHATEM@HOTMAIL.COM



الآن بالمركز العام

المجلد الجديد لعام ١٤٣١

بشرى سارة

تعلن إدارة مجلة التوحيد
للإخوة الكرام قراء المجلة عن
رغبتها في تفعيل التواصل بينها
وبين القراء. لذا نعلن عن
استقبال أسئلة القراء عن
الفتاوى وكل ما يتعلق بالأمور
الشرعية لعرضها على لجنة
الفتوى بالجماعة ونشرها
بالمجلة حتى تعم الفائدة على
البريد الإلكتروني التالي:
Q.TAWHEED@YAHOO.COM

التوزيع الداخلي:

مؤسسة الأهرام

وفروع أنصار السنة المحمدية



في هذا العدد

- ٢ افتتاحية العدد : د. عبد الله شاكر
- ٦ تحقیقات التوحيد : جمال سعد حاتم
- ١٢ ركائز الشخصية المسلمة : د. عبد العظيم بدوي
- ١٧ باب السنة : زكريا حسيني محمد
- ٢١ درر البحار: علي حشيش
- ٢٣ دروس تربوية: عبد العزيز مصطفى الشامي
- ٢٦ أحكام الحج والعمرة : صلاح نجيب الدق
- وقفات شرعية مع تطبيق الشريعة الإسلامية :
- ٣١ المستشار / أحمد السيد
- ٣٤ صيانة الحج من الرقت والفسوق : عبده الأقرع
- ٣٦ واحة التوحيد : علاء خضر
- ٣٨ المنهج القرآني في الدعوة إلى الله : معاوية محمد هيكل
- ٤٢ دراسات شرعية : متولي البراجيلي
- ٤٦ الأسرة المسلمة : جمال عبد الرحمن
- ٥٠ الاقتصاد الإسلامي : د. علي السالوس
- ٥٣ تحذير الداعية من القصص الواهية : علي حشيش
- ٥٧ أثر قاعدة الضرورات تبیح المحظورات : د. محمد جبر
- ٦١ القصة في كتاب الله : عبد الرازق السيد عيد
- ٦٤ باب الفقه: د. حمدي طه
- ٦٨ من الآداب الإسلامية : سعيد عامر
- ٧١ شبهات حول الصحابة : أسامة سليمان

لا تخلو منها مكتبة
ويحتاج إليها كل بيت



نقدم للقارئ كرتونة كاملة تحتوي على ٢٩ مجلداً من مجلدات
مجلة التوحيد عن ٢٩ سنة كاملة ٧٢٥ جنيهاً للأفراد والهيئات
والمؤسسات داخل مصر و ٢٦٠ دولاراً خارج مصر شاملة سعر الشحن

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم
النبيين وإمام المتقين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان واقتفى أثرهم إلى يوم الدين... وبعد:

الإسلام هو الدين الحق، والنعمة التامة، والشريعة والمنهاج
الذي رضىه الله لخير أمة أخرجت للناس، قال الله تعالى:
«الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ
دِينًا» [المائدة: ٣]، والإسلام رسالة عالمية موجهة إلى البشرية
كلها، قال الله تعالى: «تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ
لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا» [الفرقان: ١]، ولفظ العالمين يتناول جميع المكلفين
من الإنس والجن، ويفيد أنه رسول للخلق إلى يوم القيامة،
يقول ابن كثير رحمه الله: «خص الله النبي صلى الله عليه
وسلم بالقرآن ليخصه بالرسالة إلى من يستنزل بالخضراء،
ويستقل على الغبراء، كما قال صلى الله عليه وسلم: بُعِثْتُ
إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ». وقال صلى الله عليه وسلم: «أُعْطِيتُ
خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي». فذكر منهن: أنه «كان
النبي يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً». [تفسير

ابن كثير ج ٣/٤٢٤].

ولذلك فإن الله تبارك وتعالى لا يقبل من عبد إلا الإسلام، ومتابعة
النبي صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا
فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: ٨٥]، والآية أفادت
أن الدين ليس إلا الإسلام، وأن غيره لا يكون مقبولا عند الله، وصاحبه من
الخاسرين في الدنيا والآخرة؛ بتأسفه وتحسره على ما فاتته في الدنيا من
العمل الصالح، وحرمان الثواب، وحصول العقاب في الدار الآخرة.
وقد عقد الإمام مسلم في صحيحه بابا حول هذا المعنى، قال فيه:
«باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع
الناس، ونسخ الملل بملته». ثم ساق تحته حديث أبي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: «والذي نفس محمد بيده لا



الإسلام أهدى سبيلًا وأقوم طريقًا





بقلم / الرئيس العام

د / عبد الله شاكر الجنيدي

www.sonna_banha.com

كان النبي ﷺ
حريصاً على
هداية الخلق
إلى الحق،
ودعوة جميع
الناس إليه، مع
الرحمة بهم!!



يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار».

والمعنى: أن كل من كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم ويعدّه إلى يوم القيامة يجب عليه الدخول في طاعته، قال النووي رحمه الله: «وإنما نكر اليهودي والنصراني تنبيهاً على من سواهما؛ وذلك لأن اليهود والنصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً، فغيرهم ممن لا كتاب له أولى، والله أعلم». [شرح النووي على مسلم ١٨٨/٢].

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حريصاً على هداية الخلق إلى الحق، ودعوة جميع الناس إليه، مع الرحمة والشفقة عليهم، وقد أمره الله تعالى بالدعوة إلى هذا الدين، والإعراض عن السفهاء المشركين، قال الله تعالى: «فَاصْبِرْ مَا تَأْمُرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ» [الحجر: ٩٤]. وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم بتلبية أمر ربه خير قيام، رغبة في إسلام الناس ونجاتهم.

يقول الدكتور أكرم العمري: «وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحرص على الاستبقاء على حياة قريش، ويأمل في إسلامهم، وإفادة الدعوة منهم، فالناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، وقريش من أكثر العرب فصاحة وذكاء وخبرة ومكانة، وابتغاؤها للإسلام فيه خير عظيم للدولة والدعوة، كما برهنت الأيام، وها هو الرسول صلى الله عليه وسلم يتحسر عليهم؛ لعناد قريش وفنائها في الحرب مع المسلمين، فيقول: «يا ويح قريش، أكلتهم الحرب، ماذا لو خلوا بيني وبين الناس، فإن أصابوني كان الذي أرادوا، وإن أظهروني الله عليهم بخلوا في الإسلام وهم وافرون، وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة، فما تظن قريش؟» والله إنني لا أزال أجاهدهم على الذي بعثني الله حتى يظهره الله، أو تنفرد هذه السالفة». [السيرة النبوية الصحيحة ٤٣٨/٢].

ومع كل هذا الحرص لم يقبل جمع من المشركين هذه الهداية، وأبوا الانصياع لصوت الحق ونداء الفطرة، وأعلنوا حرباً شديدة على التوحيد وأهله، وأوغلوا في إبداء المؤمنين والتضييق عليهم، وصبوا عليهم ألواناً من الأذى والضرر.

وتحدثنا كتب التاريخ والسير عن وسائل العنف والتنكيل بالمؤمنين كصهيب وبلال، وياسر، وخباب وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

كما أكثر مشركو قريش من الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم، ووسموه بسمات باطلة؛ كالسحر والجنون، وضربوا عليه وعلى أتباعه حصاراً اقتصادياً واجتماعياً، فكانوا لا يبياعونهم ولا يتكاحنونهم، واستمر ذلك الحصار ثلاث سنوات كاملة، ومع كل ذلك فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على هدايتهم واستنقاذهم من

ظلمات الشرك والجاهلية، شديد الأسف على كفرهم وبغيهم، كما قال القرآن عنه: «فَلَمَّا كَبِجَ نَفْسُكَ عَلَىٰ أَثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا» [الكهف: ٦]، وقال تعالى له: «فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتًا إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ بِمَا يَصْنَعُونَ» [فاطر: ٨]، والمعنى: لا تَهلك نفسك حزناً على ضلالهم وعدم اتباعهم لك، ودخولهم في دينك الذي أرسلت به.

ولما لم يرجع المشركون عن غيهم وضلالهم وبغيهم، أذن الله للمؤمنين في القتال؛ وذلك لتعبيد الناس لله وتوحيده سبحانه وحده دون سواه، وإقامة دينه وشرعه، كما قال الله تعالى: «وَنُفِثُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ لَبِئْسَ مَا يَكُونُونَ» [الأنفال: ٣٩]، قال الطبري في تفسير الآية: «فقاتلوهم حتى لا يكون مشرك، ولا يُعبد إلا الله وحده لا شريك له، فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض، وهو الفتنة، ويكون الدين كله لله، وحتى تكون الطاعة والعبادة كلها لله خالصة دون غيره». [تفسير الطبري ١٦٢/٩].

ومن هنا كان من أخص خصائص الجهاد في الإسلام أنه في سبيل الله، فالمؤمن يجاهد لله وفي سبيله، لا يسعى في ذلك لمكسب أو منصب أو مغنم، ولعلنا نلاحظ أن كلمة الجهاد في القرآن الكريم تقترب غالباً بـ«في سبيل الله»، قال الله تعالى: «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا» [النساء: ٧٥]، وقال تعالى: «وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [البقرة: ٢١٨]، وأكدت السنة هذا المعنى في أحاديث كثيرة، منها ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يُخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة». [البخاري ٧٤٥٧]. وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: الرجل يقاتل حميةً، ويقاقل شجاعةً، ويقاقل رياءً، فأي ذلك في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو سبيل الله». [البخاري ٧٤٥٨].

ومع هذا المقصد والهدف السامي للجهاد في الإسلام، كان المسلمون يعرضون الدعوة إلى الإسلام أولاً قبل الشروع في القتال؛ لأنهم يرغبون في هداية البشر وعودتهم إلى الله، وحتى تقام الحجة على العباد، وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلماته شاهدة بذلك، ففي مسند أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً حتى يدعوه». [مسند أحمد ٢٣١/١].

وعن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا



من أخص
خصائص الجهاد
في الإسلام أنه في
سبيل الله، فالمؤمن
يجاهد لله وفي
سبيله، لا يسعى
في ذلك لمكسب أو
منصب أو مغنم،
ولعلنا نلاحظ أن
كلمة الجهاد في
القرآن الكريم
تقترب غالباً بـ«في
سبيل الله!!»





**إذا وقعت
الحرب بعد الإعذار
والإنذار بين المسلمين
وغيرهم كانت حرباً
رحيمة في التعامل
مع المخالفين حتى
في ميدان المعركة؛
حيث يُمنع فيها
قتل الشيوخ
والنساء والأطفال
والرهبان، أو
التمثيل بقتيل، أو قطع
شجر أو حرق زرع!!**



تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فابتهن ما أجابوك، فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم». [مسلم: ١٧٣١].

وهذه الكلمات تبين بجلاء ووضوح أن القتال في الإسلام لا يكون إلا بعد الإعذار والإنذار، وعرض الدعوة على المخالفين رغبة في الدخول في الدين، وصيانة للأنفس والممتلكات، فإن أبوا إلا الحرب والقتال فيكون ذلك باختيارهم لا باختيارنا، وهم الذين الجأونا إليه، ثم إذا وقعت الحرب بعد ذلك كانت حرباً رحيمة في التعامل مع المخالفين حتى في ميدان المعركة؛ حيث يُمنع فيها قتل الشيوخ والنساء والأطفال والرهبان، أو التمثيل بقتيل، أو قطع شجر أو حرق زرع، وقد اعترف بعضهم بعظمة الإسلام في ذلك، فقال الدكتور «جوستاف لوبون»: «لم يعرف العالم فاتحاً أعدل ولا أرحم من العرب». [حضارة العرب: ٧٢٠].

وهذه كلمة حق، وشهادة صدق لهذا الدين وأتباعه، ولذلك فإنني أوجه للعالم نداعين في هذا المقام:

الأول: لامة الإسلام، داعياً إياهم إلى التمسك بهذا الدين، والاعتزاز بالانتساب إليه، والعمل بأحكامه وشرائعه، والدفاع عنه في وجه أعدائه، ودعوة جميع الناس إليه بالقول والعمل.

والثاني: دعوة صادقة إلى كل من لم يدخل في الإسلام بضرورة الدخول فيه، فهو الدين الحق الذي لا يقبل الله من أحد سواه، وهو الذي يحفظ كرامة الإنسان، ويحقق لأتباعه السعادة في الدارين، وإن شقاء البشرية اليوم لهو بسبب البعد عنه، فلا تخافوا منه، وادخلوا فيه: «وَمَنْ سَلِمَ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ» [لقمان: ٢٢].

وختاماً أقول: الإسلام أهدى سبيلاً، وأقوم طريقاً، فهلما إليه أفراداً وجماعات.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،
وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فمجلس الشعب القادم - إن شاء الله - سيكون عليه
مهام عسيرة؛ منها مواجهة التغريب، والعلمانية، والانفلات،
ومحاولات منع الأشرار من بسط سيطرتهم على البلاد من جديد،
في مواجهة النخبة المفروضة على الشعب بقوة الدفع الخارجية...
جهد كبير مطلوب بذله لكسر الحواجز التي وُضعت بين الدين
وسياسته للدين، بعد أن زعموا أنه لا سياسة في الدين، ولا دين
في السياسة؛ فعطّلوا الدين، وأفسدوا السياسة، وصدق عمر ابن
الخطاب رضي الله عنه إذ يقول: «لا ينفع كلام بحق لا نفاذ له».
وعلينا أن نتنبه إلى أن الحصول على الأغلبية في البرلمان لا
يعني الأغلبية التشريعية فحسب، وإنما الأغلبية التنفيذية أيضاً؛
حيث إن من سيحصل على مقاعد في مجلس الشعب سوف تكون
له نسبة في تشكيل الحكومة التي ستدير أعمال البلاد.

شغلت الساحة في الفترة الأخيرة بالكثير من النقاشات حول
مشروعية المشاركة بالترشح والانتخاب، وكيفية اختيار الأعضاء
المرشحين للمجلس، ممن نثق في دينه، وفي عدالته، وخلقه، وأن
يكون صاحب فكر ثاقب، وأن يكون ملتزماً بالكتاب والسنة، ولفظ
من يسخر من الإسلام وشعائره وشرائعه، وعدم الانسياق وراء
الشعارات، وكذا الأمانة عند التصويت، والتنسيق والتحالفات
بين المشروع والممنوع.

فكان لا بد من إجراء هذا التحقيق؛ لاستجلاء الآراء، ووجهات
النظر فيمن يجب اختيارهم لمجلس الشعب القادم:
حكم المشاركة في مجلس الشعب

لقد أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء عندما سُئلت عن حكم التصويت في
الانتخابات، والترشح لها في الدول التي تحكم بغير ما أنزل الله. فافتوا
بأنه «لا يجوز للمسلم أن يرشح نفسه رجاء أن ينتظم في سلك حكومة
تحكم بغير ما أنزل الله، وتعمل بغير شريعة الإسلام، فلا يجوز لمسلم أن
ينتخبه أو غيره ممن يعملون في هذه الحكومة، إلا إذا كان من رشح نفسه
من المسلمين، ومن ينتخبون يرجون بالدخول في ذلك أن يصلوا بذلك
إلى تحويل الحكم إلى العمل بشريعة الإسلام، واتخذوا ذلك وسيلة إلى
التغلب على نظام الحكم، وعلى ألا يعمل من رشح نفسه بعد تمام الدخول
إلا في مناصب لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية» انتهى. [فتاوى اللجنة
الدائمة (٢٣ / ٤٠٦، ٤٠٧)].

تحقيقات
التوحيد

كيف تختار عضو مجلس الشعب القادم

أجرى التحقيق

جمال سعد حاتم
سامح أبو الروس

فالقاعدة الشرعية المتفق عليها تقول: «ما لا يُترك كله لا يُترك كله».

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: «فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله، وإقامة ما يمكنه من الواجبات، واجتناب ما يمكنه من المحرمات؛ لم يؤاخذ بما يعجز عنه، فإن تولية الأبرار للامة خيرٌ من تولية الفجار، حتى وإن لم يستطيعوا أن يحكموا بكل ما أنزل الله إذا عجزوا عن ذلك». [مجموع الفتاوى (٣٦٩ / ٢٨)].

وعن حكم الترشيح لعضوية مجلس الشعب يقول فضيلة الدكتور عبد الله شاكر، الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، ورئيس مجلس إدارة مجلة التوحيد: «لا شك أن الدول تحتاج إلى رجال يقومون عليها، ويخدمونها، وهذا أمر مطلوب، ومن هذا المنطلق فإنني أدعو الله عز وجل أن يوفق أهل هذه البلاد، وأن يوفق من يجد في نفسه لونا من ألوان الخدمة لدينه ولوطنه أن يقوم بترشيح نفسه لمجلس الشعب محتسباً على الله تبارك وتعالى، عاملاً لخدمة دينه وأمته، وعلى أفراد الشعب أن يختاروا الأصلح، والأوفق، والأقرب إلى التقوى فيما يظهر للإنسان».

مجلس الشعب السابق كان أسوأ المجالس

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور علي السالوس، رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح: «مجلس الشعب السابق كان أسوأ مجلس شعب مر في تاريخ البلاد، فنحن بعد هذه الحرية التي من الله تعالى بها علينا أصبحنا نأمل في مجلس الشعب الجديد أن يكون ممثلاً للشعب، ومحققاً لأماله، وما نخشاه هو محاولة البعض الالتفاف على إرادة الشعب، بعدما اتضح له أن الشعب يريد الإسلام، فأرادوا أن يلتفوا على إرادته؛ تارة بما اسموه مبادئ حاكمة للدستور، وتارة فوق الدستور.. إلى غير ذلك، والمهم عندهم ألا تتحقق إرادة الشعب المسلم بأي وسيلة؛ لذلك علينا أن نسعى إلى تحقيق إرادة الشعب بالوصول إلى العملية الانتخابية، وأثناء الانتخابات، بل وبعدها أيضاً مهما كلفنا ذلك».

اختيار أعضاء مؤهلين لوضع دستور حقيقي للبلاد

يقول الداعية الشيخ وحيد بالي: «لا بد أن نعرف أن الذي سيشترش لمجلس الشعب لن يدخل تحت راية مخالفة للإسلام، مصادمة لعقيدة المسلمين، فحصر الآن لا دستور لها؛ لأننا نحكم بإعلان دستوري، وهو وضع استثنائي، والذين سيدخلون لمجلس الشعب سوف يضعون الدستور الحقيقي للبلاد؛ لذلك يجوز المشاركة في مجلس الشعب إذا كانت هذه المشاركة بنية طيبة لتطبيق شرع الله عز وجل، ووضع دستور ينفع الأمة الإسلامية».

عضوية المجلس ولاية وليست مجرد وكالة

وفي نطاق التأكيد على أن عضوية المجلس ولاية وليست مجرد وكالة يقول المستشار أحمد السيد علي: «أما عن التوصيف الشرعي والقانوني لوظيفة عضو مجلس الشعب؛ فهناك خلاف بين الفقهاء؛ فبعض أهل العلم يرى أنه نائب عن الشعب، موكلاً للقيام بأعماله، ولا ولاية له، وذهب جمع من العلماء إلى أن عضوية مجلس الشعب ولاية شرعية؛ ينوب فيها عن الشعب، وهذا أمر لا يمكن الفصل فيه إلا بالرجوع إلى ما ورد في نص المادة الدستورية التي تحدد اختصاصات مجلس الشعب، وقد جاء فيها: (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة العامة على أعمال السلطة، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور)، فالرقابة أخطر بكثير من مسألة كون النائب يتولى سلطة تنفيذية، فكونه يمارس سلطة التشريع فهو في هذه الحالة يُلزم بها السلطات الثلاث في الدولة، وهي: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ففهم الدور الخطير



مجلس الشعب السابق

كان أسوأ المجالس

في تاريخ البلاد؛

لذا نأمل أن يمن

الله على مصر

بمجلس جديد

يكون ممثلاً للشعب

ومحققاً لأماله ونحذر

من الالتفاف حول

إرادة الشعب!!



المنوط بأعضاء مجلس الشعب يجعلنا نرجح أنها ولاية، وليست مجرد وكالة، أو نيابة عن الشعب فقط.

اختيار من نثق في دينه

وعن ضرورة اختيار من يثق في دينه يضيف الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية الدكتور عبد الله شاكر قائلًا: «علينا أن ننظر إلى سائر المرشحين نظرة إيجابية، تدفعنا إلى أن نختر من نثق في دينه وتقواه لربه ومولاه سبحانه وتعالى، وإلى جانب ذلك أن يكون لديه وعي وإدراك بما يدور على الساحة الدولية، وليس على الساحة الداخلية فحسب، بل لا بد أن تكون لديه آفاق واسعة؛ ليفقه ما يدور من حوله، وأن يُختار الأنسب والأصلح».

العدالة شرط من شروط الولاية !!

ويؤكد الشيخ وحيد عبد السلام بالي أن من يترشح لعضوية مجلس الشعب لا بد أن يكون مستقيماً على دينه؛ لأن من شروط الولاية في الإسلام العدالة؛ فلا بد أن يخلو من الفسق ومن خوارم المروءة، وأن يكون محافظاً على الصلاة في أوقاتها، حسن السيرة بين الناس، وأن يكون عارفاً بأمور السياسة مدركاً لما هو مقبل عليه من أمور عظيمة، وأن يكون صادقاً يريد أن يخدم الإسلام، ولا يريد أن يستأثر بالمزايا لنفسه.

المرشح لا بد أن يكون ذا خلق وصاحب فكر ثاقب

يقول فضيلة الشيخ زكريا الحسيني، مدير إدارة الدعوة بالمركز العام: «يجب أن يكون المرشح ذا خلق ودين، وأن يكون ذا فكر ثاقب، حريصاً على مصلحة البلاد، وأن يعرف أهمية المجلس ودوره، ويكون حريصاً كل الحرص ألا يخالف شرع الله عز وجل، وإن اقترح مشروع قانون يصطدم مع الشرع فلا بد أن يكون له موقف منه، وأن يكون معروفاً بهذا من قبل، ولا يتصنع هذه الأمور من أجل الانتخابات».

الاستقامة والالتزام بالكتاب والسنة

وعن الاستقامة التي يجب أن تتوفر فيمن يترشح لهذا المنصب يقول الشيخ أبو بكر الحنبلي: «لا بد أن يكون المرشح رجلاً مستقيماً ملتزماً بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة عقيدة وقولاً وعملاً، ومنهجاً وسلوكاً، وواقعاً حياً، وعلى دراية بالسياسة الشرعية، محنكاً، يفقه ما يدور حوله من الأمور الداخلية والخارجية، حسن الخلق، ويكون عنده سعة صدر، وسعة فهم؛ لأن عضو مجلس الشعب الذي يمثل دائرة بأكملها لا بد أن يكون حليماً واسع الصدر؛ حيث إنه يتعامل مع أصناف كثيرة من الناس على مختلف مستوياتهم، وطبقاتهم، وبيئاتهم، فخير المرشحين من يعامل الناس على قدر عقولهم».

ويضيف فضيلة الشيخ أبو بكر الحنبلي قائلًا: حبذا لو كان الرجل خدوماً، فهذه الصفة تمكنه من خدمة المسلمين في دائرته، وفي غير دائرته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وأن يتحلى بالصبر والمقاومة؛ لأن طلبات الناس كثيرة، وبعض الناس معاملتهم صعبة، تحتاج إلى الشخص الصبور، فكل من يأتيه يظن أنه الوحيد الذي يجب على عضو المجلس أن يخدمه.

وإن لم يكن المرشح من أهل العلم الشرعي فينبغي أن يكون محباً لهم؛ حيث يحضر مجالسهم، تجمع بينه وبينهم المعرفة والمحبة؛ حيث يقول تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، وامتنالاً لقوله تعالى: «فَتَلَوَا هَٰذَا الذِّكْرَ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، فعضو مجلس الشعب سوف يواجه الحكومة، ويتدخل في قرارات مصيرية؛ فلا بد أن يرجع إلى العلماء الربانيين، يستفتيهم، ويشاورهم عملاً بقوله تعالى: «وامرهم شورى بينهم».



من يترشح لعضوية

مجلس الشعب لا بد

أن يكون مستقيماً

على دينه؛ لأن من

شروط الولاية في

الإسلام العدالة،

فلا بد أن يخلو من

الفسق ومن خوارم

المروءة، وأن يكون

محافظاً على الصلاة

حسن السيرة بين

الناس !!



لا يجوز انتخاب من يسخر من الإسلام أو شعائره

وقد جاءت فتاوى العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن ينتخب من علم أنه يسخر من الإسلام، أو يعتنق أي مذهب من المذاهب الهدامة، أو يرى أن الشريعة غير صالحة للتطبيق «لأنه بانتخابه إياه رضيه ممثلاً له، وأعانته على توليه مركزاً يتحكم من الإفساد فيه، ويعين من يشايعه في مبدئه وعقيدته، وقد يستغل ذلك المركز في إيذاء أهل الحق وحرمانهم من حقوقهم أو بعضها بحكم مركزه، ولما فيه من تشجيعه على استمراره في الباطل» فتاوى اللجنة الدائمة (٤٠٥/٢٣) بتصرف.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قيل يا رسول الله، وما إضاعتها؟ قال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة.

عدم الانسياق وراء الشعارات

ويؤكد الدكتور عبد الله شاكراً قائلاً: «لا أود أن ينساق البعض وراء شعارات مختلفة ومتعددة؛ فلا شك أن كل مرشح سيقوم بدعايات متعددة ومختلفة، وقد يكون بعضها أقوى من بعض، لكن على الذي سيقوم بالاختيار أن يكون واعياً وأن يتحرى المصداقية في اختياره لمن يريد أن يختاره».

ويضيف المستشار أحمد السيد: «علينا أن ندرك مدى أهمية اختيار الولاء الذين تتعلق بهم مصالح الناس، فعلينا أن نتبع قول الله تعالى «مَنْ اسْتَشَرْتِ الْقَوِيَّ الْأَمِينَ» فمن اختار شخصاً وهو يعلم أن هناك من هو أفضل منه، فإن هذا يعد خيانة لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولعامة المسلمين. وعملية شراء الأصوات هي عملية إجرامية لا تجوز شرعاً، والمحابة العبلية لا تجوز شرعاً إلا أن يعلم الناخب أن قريبه يستحق أو هو فعلاً أفضل المرشحين فالمحابة خيانة للأمانة، لأن هذا النائب لن ينوب عن من انتخبه فقط بل إنه سينوب عنه وعن الأمة كلها، وسوف يشارك في صنع قرارات تتعلق بمصالح البلاد كافة».

تقديم مصلحة الأمة على المصالح الشخصية

ويؤكد الشيخ وحيد بالي «أن الإنسان يجب أن يكون أميناً عند التصويت، فلا يختار من ينتخبه لأنه من عائلته، أو لأنه سيعطيه فائدة خاصة أو منفعة خاصة، بل ينبغي أن يقدم مصلحة الأمة على مصالحة الشخصية، والاختيار الصحيح هو الالتزام بالإسلام».

مجلس الشعب القادم وآمال المسلمين

يقول الدكتور عبد الله شاكراً: «والمنتظر من مجلس الشعب القادم أن نبني جميعاً هذا الوطن بناءً علمياً استقلالياً سليماً قائماً على البر والتقوى، نجتمع فيه بين تطبيق الشريعة ومجاعة الحياة الحديثة العصرية، أو ما يعرف بالتوجه التقني الحاصل اليوم».

ونأمل أن يتكون المجلس من ثلة صالحة تستطيع أن تخدم هذا الوطن، وأن نقيم نموذجاً إسلامياً فريداً؛ يعلي من شأن المسلمين في العالم لينظر العالم أجمع إلى الإسلام بنظرة احترام وإجلال».

ويضيف الدكتور علي السالوس: «الغربيون أنفسهم أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة طالبوا بتطبيق المعاملات الإسلامية، وتخفيض الفائدة في البنوك إلى الصفر. وحازت التوصيات الكثيرة بغيرها من أحكام الأساطير حل جيد ليسوا بمسلمين، بل نحن والإسلام بين أيدينا يقول تعالى «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُومُ يَوْمَئِذٍ»، على مجلس الشعب القادم أن يعرف قدر الله بعدد، ويفعل اجتهاد الشريعة الإسلامية لتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد في هذه المرحلة الحرجة».



جاءت فتاوى العلماء

على أنه لا يجوز للمسلم

أن ينتخب من علم أنه

يسخر من الإسلام

أو يعتنق أي مذهب

من المذاهب الهدامة أو

يرى أن الشريعة غير

صالحة للتطبيق؛

لأنه بانتخابه إياه

رضيه ممثلاً له



التنسيق والتحالفات بين المشروع والمنوع

وعن التحالف في الانتخابات النيابية والتشريعية ومدى شرعيتها يقول الدكتور عبد الله شاكر: «لا حرج في هذا المجال أن يشاور بعضنا بعضاً، ويمكن أن يتم التنسيق في بعض الدوائر للمصلحة العامة إن دعت الحاجة إلى ذلك إذا كان الأمر بين أهل الخير والصالح، أما في حالات التنسيق التي قد تأتي بمن نرضاه ومن لا نرضاه ففي هذه الحالة نغلب جانب المصلحة، فينظر هل يختار هذه القائمة أو ينصرف إلى الاختيار الفردي فقط ويقتصر عليه، فينظر في إيجابيات القائمة النسبية التي سوف توضع، هل الخير أغلب فيها أم الشر، فلا بد من مراعاة مآلات الأفعال ونتائجها بما يتفق مع مقاصد الشرع، فعلى الإنسان أن ينظر ويستشير ويرجع إلى أهل العلم في ذلك، وهي أمور تختلف من محافظة إلى أخرى، ومن دائرة إلى أخرى، ومتركوك الحكم فيها لأهل كل محلة بعد مشاورة أهل العلم والخبرة بهذه المسائل، ونحن بفضل الله في بلد إسلامي والأغلبية مسلمة فلنصلح النية، وليتقدم الأكفاء من أهل هذا البلد لفتححق بهم الكفاية بإذن الله تعالى».

وعن تلك التحالفات والتنسيقات يقول فضيلة الدكتور عبد العظيم بدوي، نائب الرئيس العام لجماعة انصار السنة المحمدية، والمشرف العام على مجلة التوحيد، يقول: «هذه أمور تحتاج إلى مجامع علمية لمناقشتها، وتناول الحالات حسب الواقع المتعلق بها، وربما يصدر بها بيانات من جمعية انصار السنة في حينها بعد أن تتضح الوقائع وملاساتها كاملة».

تقديم المرتبة التي فيها الدفع والوقاية للدين والدنيا معا

فهذا العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ إمام نجد في زمانه يقول في تفسيره (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) عند قوله تعالى: «قَالُوا يَنْشِئُ مَا نَفَعَهُ كَثِيرًا مِّمَّا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرُّكَ مِنَّا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ» (هود: ٩١).

قال - رحمه الله - في الفوائد المحصلة من هذه الآية: (ومنها: ان الله يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، وقد يعلمون بعضها وقد لا يعلمون شيئاً منها، وربما دفع عنهم بسبب قبيلهم. كما دفع الله عن شعيب، رجم قومه، بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين، لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك: لأن الإصلاح مطلوب، حسب القدرة والإمكان... نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، وهم الحكام، فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة، والله أعلم.. اهـ. يتصرف.

حدود دعم الدعاة للمرشحين

وعن حدود دعم الدعاة للمرشحين يقول الدكتور عبد الله شاكر: «كنا قد ذكرنا في بيان لنا أننا سوف نقف وندعم من نراه صالحاً لهذا الأمر، وندعو الله تبارك وتعالى له بالتوفيق والسداد».

ويقول فضيلة الشيخ زكريا الحسيني «إذا توافرت في المرشح الصفات المطلوبة فعلى الناس أن ينتخبوه، وعلى الدعاة أن يقفوا خلفه، ويدعموه بغض النظر عن انتمائه الحزبي أو العائلي، فلو خلا الإنسان من التحيز فلا حرج أن ينتمي من يشاء إلى أي جهة شاء شريطة سلامة المنهج».

تجريم استخدام المساجد في الدعاية

ويستطرد الشيخ زكريا قائلاً: «إنه إذا كان استخدام المساجد والمناابر في الدعاية الانتخابية مجزئاً فالأمر بفضل الله واسع، فالناس يسألوننا في



انصار السنة لن تشرح

رجالاتها لخوض

الانتخابات: ولكننا

سنساند من نجد فيه

الصالح لهذا الأمر؛

وندعو الله تبارك

وتعالى له بالتوفيق

والسداد))



الطرقات بدون الخطب أو الدروس والأماكن العامة، وعن طريق الاتصالات الهاتفية: الشباب يلاحظون في كل مكان يسألوننا من ننتخب؟ فإذا كان الداعية يعرف المرشح فعليه أن يدل الناس على الخير، وإن كان لا يعرف فليذكر الصفات المطلوبة ويرشد الناس إلى البحث عنها وإنزالها على من يتقدم للترشح. فالداعية إذا أتيح له تركية مرشح يعرف عنه معرفة شخصية أنه رجل حق وصدق، وأنه رجل نافع، فمن الأمانة أن يزكيه ويدعو الناس إلى انتخابه، وعليه أن يقوم كذلك بالتنسيق مع إخوانه من أهل الدعوة والعلم ليتفقوا على مرشح واحد حتى لا تتفرق الكلمة.

والأمر جديد على كثير من الدعاة، وربما واجهه بعضهم لأول مرة، فعلى الداعية ألا يزكي إلا من عرف عنه أنه حقيق بالتزكية، ليس مجرد عاطفة أو لبين للبأس أنه يعرف، وعليه ألا يستجيب لضغط الناس عليه بالأسئلة لاستنطاقه بما لا يعرفه، فالتزكية شهادة فلو كان الداعية يعرف المرشح حقيقة معرفة تجعله يزكيه، وإلا فلو زكاه له غيره من أهل الثقة فعليه أن يحيل عليهم فيقول: سمعت من يقول عنه كذا، فهذه شهادة، وكما قال إخوة يوسف: «وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَاوَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ» (يوسف: ٨١)، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل يشهد في قضية ما فقال له: (ترى الشمس؟) قال: نعم، قال: (على مثلها فاشهد أو دع) لذلك سميت شهادة من المشاهدة.

خاتمة

موسم الانتخابات هو سوق كبير لعرض المنهج الإسلامي بكافة جوانبه المتعلقة بأمور الناس الحياتية، والتفاعل مع الناس بمقتضى يسمح بالتلقي المباشر، وهذه من سنن النبي صلى الله عليه وسلم فلقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتكلم إلا بمقتضى؛ لأن الناس غالباً لا تقبل على أمر لا ضرورة له، ففي سائر أيام العام يكون الكلام عن أهمية الشريعة وأحكامها وتطبيقاتها كلها قضايا لا يقبل عليها إلا الباحثون وطلاب العلم، أما غالبية الناس فيعجبهم الكلام في الرقائق والقصص والفناوى الخاصة بالعبادات، وربما بعض المعاملات، فإذا جاء موسم العمل الانتخابي فهي فرصة تتفتح فيها أذهان الناس، ويبحثون في قضايا الحكم والسياسة الشرعية والأمور المنهجية، فعلى الدعاة كذلك أن يحيطوا بهذا الأمر ولا يغفلوا عنه؛ لأنه يقفز بالمنهج الحق إلى أعماق المجتمع وربما ترد من الشبهات التي لم تكن لتظهر في الأوقات العادية، فتكون هذه فرصة لربها وتطهير المجتمع منها، والوسائل كثيرة فالمؤتمرات عامرة، والنقاشات في الجامعات لا تتوقف، وقد يطلب من صاحب المنهج أن يعرض منهجه حتى ربما دون أن يطلب هو ذلك.

ندعو الله العلي العظيم أن يحفظ الإسلام والمسلمين، وأن يحفظ مصر وشعبها، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تهنئة واجبة

أسرة تحرير مجلة التوحيد تهني الأستاذ الدكتور/ عصام لطفي حرش على ترقبته رئيساً لقسم الباطنة بجامعة الزقازيق، متمنين له دوام الرقي والتقدم والتوفيق رئيس التحرير



على الدعاة أن لا

يزكوا إلا من عرف عنه

أنه حقيق بالتزكية

وليس مجرد عاطفة،

وأن لا يستجيب لضغوط

الناس عليه بالأسئلة

لاستنطاقه بما لا يعرفه

فالداعية إما أن يشهد

بحق أو يدع !!



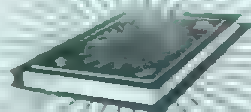
ريگائيز

الشخصية

ä. ch. 11

عبدالعظيم بدوي

نائب الرئيس العام



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على

من لا نبي بعده، اما بعد..

فإن الشخصية المسلمة تقوم على أسس راسخة وركائز ثابتة، وهذه الركائز هي العقيدة،

وَالْعِبَادَةُ، وَالْأَخْلَاقُ. وَهِيَ مذكورة في الكتاب

الكريم والسنة المطهرة. قال الله تعالى: إِنَّ

الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وَالْأَنفُسِ وَاللِّسَانِ وَالْأَصْدِقِيقِينَ وَالصَّدِيقَاتِ وَالصَّنِيرِينَ

وَالصَّابِرِينَ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ

وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِيْنَ وَالصَّامِيَتِ وَالْحَفِظِيْنَ

فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا

وَالذِّكْرُ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا .

[الأحزاب: ٣٥].

وَعَنْ أُمِّ عُمَارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا أَقْبَتِ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: مَا أَرَى كُلَّ شَيْءٍ
إِلَّا لِلرَّجَالِ، وَمَا أَرَى النِّسَاءَ يُذَكَّرْنَ بِشَيْءٍ، فَفَرَلْتُ هَذِهِ
الْأَيَّةَ **إِنَّ الْأُنثَى لِلرِّجَالِ** وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ،

[سنن الترمذي ٢٧١١ وقال: حسن صحيح] جَزَا
لِخَاطَرِهِمْ، وَتَعْلِيْبًا لِقُلُوبِهِمْ، وَلِنَعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ
الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَلَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي جَزَاءِ الْأَعْمَالِ،
كَمَا قَالَ تَعَالَى: «مَنْ عَمَلْ صَالِحًا مِثْلَ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ هُمْ

مُؤْمِنٍ فَلْيُجَنِّبْهُ حِوًى طَيْبَةً وَارْتَحِمْنَاهُ فَاُخْرِجْهُمْ بِأَمْرٍ مِّنْهُ
فَعَمَلُوا (الفصل: ٩٧). وَقَالَ تَعَالَى: «مَنْ عَمِلَ
سِنَةً فَلَا تَجْزِيهِ إِلَّا مِثْلَهَا مِنْ عَمَلِ صَالِحٍ» مَرَدُّكَ إِذَا
أَنْفَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأَلْزَمَكَ يَدْحُورُ الْحَقُّ تَرْوُونَ بِهِ عَيْنَ

جواب: [غافر: ٤٠]، والأصل في التكليف الشرعية أن النساء شقائق الرجال، وأنهن داخلات في لفظ المسلمين والمؤمنين، وإن لم يصرح بذكرهن، إلا ما قام الدليل على اختصاصه بالرجال.

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الزُّكَاةَ الَّتِي تَقُومُ
عَلَيْهَا الشَّخْصِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ، وَهِيَ الْعَقِيدَةُ، وَالْعِبَادَةُ،
وَالْإِخْلَاقُ.

وَقَدْ بَدَأَتْ بِالْعَقِيدَةِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهَا الْأَسَاسُ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُقْبَلُ عَمَلُ الْإِبْنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

١ «وَعَدْنَاهُ لَخَدِشٍ ۖ فَلَا تَحْمِلُ الْعُقُوبَةَ ۝» وَمَا أَزَلَّكَ مَا الْعُقُوبَةُ
٢ «هَلْ رَقِيقٌ ۚ» ٣ «لَقَدْ عَلِمْتُمْ فِي نُوحٍ دِي مَسْمُومٍ ۚ» ٤ «يَسْمَعُ مَدِينَةٍ
٥ «أَمْ مَسْجِدَ مَدِينَةٍ ۚ» ٦ «ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ۚ» ٧ «مُشْرِكُونَ شَصِيرَةً ۚ»

وَنُوصِيْهِ بِالرَّحْمَةِ [البلد: ١٠ - ١٧]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الدِّينِ
أَمَّنُوا حَبَطَ عَمَلُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «قَدْ هَرَبْنَا غَوَّيْنَا وَنَحْنُ

وَلَا تُقِرُّهُ تَوَاقُّهُمُ وَنَادَىٰ [الكهف: ١٠٤ - ١٠٥].

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ» [صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١/ ١٩٦)]

وفيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّجُلَ، وَيُطْعِمُ الْمُسْكِينَ، فَبَلَ دَاكْ نَافَعُهُ؟ قَالَ: «لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَوْمًا: رَبُّ أَغْرَزَ لِي حَظِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ» [مسلم]. [٢١٤].

وَالْعَقِيدَةُ تَتِمُّلُ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَالِاسْتِسْلَامِ
لَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: إِنَّ الْأُسْلُوبَ وَالْمُسْلِمَ
وَالْمُسْلِمَ وَالْمُسْلِمَ.

وقد اختلف العلماء في الإسلام والإيمان هل هما بمعنى واحد، أم مختلفان، والزاجح أنهما مترادفان؛ لقوله تعالى عن آل لوط: «فَارْتَضَيْنَاكَ لَنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ» [الذاريات: ٣٥، ٣٦]. ولم يكن بالاتفاق إلا بئس واحد.

وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بما فسر به الإسلام، ففي حديث عمر رضي الله عنه في سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام قال: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [مسلم ٨].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لوفد عبد القيس: «امْرُكُمُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَهَلْ تَعْرِفُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتَعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ» [متفق عليه].

وقد يفترض على ذلك بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [الحجرات: ١٤]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أَوْ مُسْلِمٌ» لمن قال: «فَلَنْ مُؤْمِنٌ» [متفق عليه].

وقد اجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بأن الأسماء تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد، والتجريد والافتراق، تارة يكونان إذا أفردا أحدهما أعم من الآخر، وتارة يكونان متساويين، ومن ذلك البير والثقوى، والاثم والعدوان، والفقير والمسكين.

لفظ «الفقير» إذا أطلق نخل فيه المسكين، وإذا أطلق لفظ المسكين نخل فيه لفظ الفقير، وإذا فرق بينهما فاحدهما غير الآخر.

فذلك الإسلام والإيمان، إذا ذكر اسم الإيمان مجردا نخل فيه الإسلام، وإذا ذكر الإيمان مع الإسلام فالإسلام الظاهر، والإيمان الباطن [كتاب الإيمان لابن تيمية ص ١٢١ و١٢٢ باختصار].

كما هو مشهور في حديث جبريل: قال: أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ نِسَالَهُ

وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ» [مسلم ٨].

فإذا آمن المرء بالله، وأسلم له، وجب عليه أن يطيعه في كل ما يأمر به وينهى عنه، ولذلك عطف القنوت على الإسلام والإيمان، فقال تعالى: «وَالْقَائِمِينَ وَالْقَائِمِينَ» أي: المطيعين والمطيعات.

وطاعة الله ورسوله واجبة، ومغصية الله ورسوله محرمة، وقد كثر في القرآن الكريم الأمر بالطاعة وبيان ثوابها، والنهي عن المغصية وبيان عقابها: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَكُمْ» [محمد: ٣٣]. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» [النور: ٥٤]. وَقَالَ جَل وَعَلَا: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [آل عمران: ١٣٢]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧١].

وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ أَجْرُ الْعَمَلِ الْعَظِيمِ» [النساء: ١٣]. وَقَالَ جَل وَعَلَا: «وَمَنْ يُعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَرِيمًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِمٌ» [النساء: ١٤].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يُعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ عَصَى صِدْقًا» [الأحزاب: ٣٦]. وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ عَصَى حَقًّا» [الجن: ٢٣].

والإيمان لغة: التصديق، ومنه قول إخوة يوسف لأبيهم: «وَمَا كُنَّا بِمُؤْمِنِينَ بِكَ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ» [يوسف: ١٧]. فالْمُؤْمِنُ صادق مُصدق، كما قال تعالى: «وَلْيَمِيزْ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالظَّالِمِ» [النحل: ١٠٥]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [الحجرات: ١٤].

فَالصَّادِقُ من صفات المؤمنين، والكذب من صفات الكافرين والمنافقين، كما قال تعالى: «إِنَّهُمْ مَكِيدُونَ» [النحل: ١٠٥]. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ، أي: لا يؤمنون بحديث الله وأوليائه، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥]. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ، أي: لا يؤمنون بحديث الله وأوليائه، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥]. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ، أي: لا يؤمنون بحديث الله وأوليائه، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥]. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ، أي: لا يؤمنون بحديث الله وأوليائه، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْإِيمَانِ» [النحل: ١٠٥].

حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، [متفق عليه].

فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَحْذَرُوا الصَّدَقَ، فَإِنَّ الصَّدَقَ مَنَاجَاةٌ، وَأَنْ يَحْتَنِبُوا الْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ مَهْلَكَةٌ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا، وَإِنَّا كُذِّبْنَا الْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا» [أبو داود ٤٩٧٠ وصححه الألباني].

وَلَقَدْ بَلَغَ مِنْ اهْتِمَامِ الْإِسْلَامِ بِالصَّدَقِ وَالْحَقِّ عَلَيْهِ أَنْ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْشُؤُوا صِبْيَانَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى الصَّدَقِ، فَإِذَا وَعَدَ الْآبُ وَلَدَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفِي بَوَعْدِهِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ خَيْرًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَهُ، حَتَّى يَنْشَأَ الصَّغَارُ مِنْ صِغَرِهِمْ عَلَى الصَّدَقِ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: دَعَانِي أُمِّي يَوْمًا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدٌ فِي بَيْتِنَا، فَقَالَتْ: هَا تَعَالَي أَعْطِيكَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا أَرْنَتْ أَنْ تُعْطِيَهُ؟» قَالَتْ: أَعْطِيهِ تَعْمَرًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ لَمْ تُعْطِيَهُ شَيْئًا كَتَبْتُ عَلَيْكَ كَذِبَةً» [أبو داود ٤٩٦٩ وحسنه الألباني].

كَمَا بَلَغَ مِنْ اهْتِمَامِ الْإِسْلَامِ بِالصَّدَقِ أَنَّهُ لَمْ يَبِحِ الْكَذِبَ حَتَّى فِي الْمَرْحَا:

عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْتِيبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيَلْهُ لَهْ وَيَلْهُ لَهْ» [الترمذي ٢٤١٧ وحسنه الألباني].

كَمَا بَلَغَ مِنْ اهْتِمَامِ الْإِسْلَامِ بِالصَّدَقِ أَنَّ حَذْرَ اتِّبَاعِهِ عَلَى الصَّدَقِ فِي كُلِّ مَعَامَلَاتِهِمْ، وَفِي بَيْعِهِمْ وَشِرَائِهِمْ:

عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا، فَإِنَّ صَدِيقًا وَبَيْنًا بَوْرِكَ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَخَلَعَا مُحَقٌّ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا» [متفق عليه].

وَمِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّبْرُ، وَالصَّبْرُ وَالصَّبْرُ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَرَغَّبَهُمْ فِيهِ، فَقَالَ

تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» [آل عمران: ٢٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالنَّبِيِّ وَالْكَاتِبِينَ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» [البقرة: ١٢٣].

وَبَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يُضَاعَفُ لِلصَّابِرِينَ أَجْرُهُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: «يَا أَيُّهَا الصَّابِرُونَ أَكْرَمُ بِرٍّ جَلِيٍّ» [الزمر: ١٠]. وَبَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الصَّبْرَ جَنَّةٌ مِنَ الْأَعْدَاءِ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَرَأَى تَصَدَّقُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا» [آل عمران: ١٢٠].

وَبَيْنَ أَنَّ الصَّبْرَ سَبَبٌ لِلْمَدَدِ بِالْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ جَل وَعَلَا: «مَنْ إِذَا تَصَبَّرَ وَتَقَوَّى وَأَتَوْهُمُ مِنْ قَوْمِهِمْ هَذَا يَمْدُدْكُمْ رَحْمَةً يَحْسَبُ الْكَافِرُونَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُسَوِّمُونَ» [آل عمران: ١٢٥]. كَمَا بَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الْأَرْضِ ثَمَرَةٌ الصَّبْرِ، فَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ لِإِخْوَتِهِ وَهَذَا أَنْكَرُوا خَالَهُ، وَتَعَجَّبُوا مِمَّا آلَ إِلَيْهِ أَمْرُهُ، إِنَّهُ مِنْ بَنِي وَصِيٍّ وَصِيْرٌ فَلَيْسَ اللَّهُ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ. [يوسف: ٩٠].

وَبَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي الدِّينِ إِنَّمَا تُنَالُ بِالصَّبْرِ وَالْبَقِيَّةِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: «وَعَمَلْنَا مِنْهُمْ أِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِرَبِّنَا يَأْتُونَ» [السجدة: ٢٤].

وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لِلصَّابِرِينَ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَمْ يَجْمَعْهَا لِغَيْرِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: «وَيُضَيِّرُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٧٠]، «وَيُضَيِّرُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٧٠]، «وَيُضَيِّرُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٧٠].

وَلِهَذَا كَلَّمَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ» [متفق عليه]. وَمِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْخُشُوعُ، وَالْخُشُوعُ وَالْخُشُوعُ:

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ الْخُشُوعَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: الذَّلُّ، وَبَيْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَحَسْبُ الْخُشُوعِ» [الزمر: ١٠٨].

وَالثَّانِي: سُكُونُ الْجَوَارِحِ، وَبَيْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمُؤْمِنِينَ: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» [المؤمنون: ٢]. وَالثَّالثُ: الْخَوْفُ، وَبَيْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْأَنْبِيَاءِ: «وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ» [الأنبياء: ٩٠].

وَالزَّالِغُ: الْغَوَّاصُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَهَا لَكِبْرٌ إِلَّا عَلَى الْخَشِينِ» [البقرة: ٤٥] [نصرة النعيم (٥/ ١٨٢٥ - ١٨٢٦)].

وَقَدْ صَرَّحَ السَّلَفُ الصَّالِحُ بِأَنَّ الْخُشُوعَ يَجْمَعُ هَذِهِ الْمَعَانِيَ كُلَّهَا.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ تَخَشُّعًا، رَفَعَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ تَطَاوَلَ تَغْطَمَا، وَضَعَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ أَنْ تَلِينَ كَتَفَكَ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، وَأَنْ لَا تَلْتَفِتَ فِي الصَّلَاةِ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ» قَالَ: كَانُوا إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ أَقْبَلُوا عَلَى صَلَاتِهِمْ، وَخَفَضُوا أَبْصَارَهُمْ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِمْ، وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ فَلَا يَلْتَفِتُونَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا.

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ» قَالَ: كَانَ خُشُوعُهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ، فَخَفَضُوا بِذَلِكَ أَبْصَارَهُمْ، وَخَفَضُوا لَذَلِكَ الْجَنَاحَ.

وَعَنْ قَتَادَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ: الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ هُوَ الْخَوْفُ وَغَضُّ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ [نصرة النعيم (٥/ ١٨٣٣ - ١٨٣٥)].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْخُشُوعُ السُّكُونُ وَالطَّمَأِينَةُ، وَالتَّوَدُّعُ وَالْوَقَارُ وَالتَّوَاضُّعُ، وَالْحَامِلُ عَلَيْهِ الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ وَمُرَاقِبَتُهُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «اعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» [مسلم (٨/ ٤٨٨)]، [تفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٨)].

وَمِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْمَسَاكِينِ بِالنَّصِيقِ عَلَيْهِمْ، وَالْمُسْتَدِينِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الصَّدَقَةُ هِيَ الْإِحْسَانُ إِلَى النَّاسِ الْمَحَاطِيجِ الضَّعْفَاءِ، الَّذِينَ لَا كَسْبَ لَهُمْ وَلَا كَاسِبَ، يُغْطَوْنَ مِنْ فَضْلِ الْأَمْوَالِ طَاعَةَ لِلَّهِ، وَإِحْسَانًا إِلَى خَلْقِهِ. [تفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٨)].

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ مِمَّنْ آمَنَ لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ» وَتَرَكَهُمْ بِمَا وَصَلَتْ عَلَيْهِمْ. [التوبة: ١٠٣]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «إِنْ يُشِدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفَّفُوا وَتَوَلَّوْا تَفَرَّتْ وَهُمْ مِنْ كُنْزِكُمْ وَيَكْثُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَعَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» [البقرة: ٢٧١]، وَقَالَ تَبَارَكَ

وَتَعَالَى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ تَرْتَابًا حَسَبَ مَا عَمِلُوا» وَهِيَ آيَةُ كَرِيمَةٍ [الحديد: ١٨] وَبَيْنَ قَدَرِ هَذَا التَّخَضُّعِ فَقَالَ: «مَثَلُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ نَسِيتَ سِتْرَ سَكَاتٍ فِي كُلِّ سَكَاةٍ دَأْبُ اللَّهِ عَذَابُ اللَّهِ يُصْغَفُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ وَبِشَيْءٍ عَسَى» [البقرة: ٢٦١].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيْهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّيْ أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» [متفق عليه].

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظَاهَرُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظَلَمِهِ يَوْمَ لَا ظُلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»، وَذَكَرَ مِنْهُمْ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَخْلُمَ شِمَالُهُ مَا تُخْفِي يَمِينُهُ» [متفق عليه].

وَبَيْنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ بَابًا فِي الْجَنَّةِ يَنْخَلُونَ مِنْهُ نُونٌ غَيْرُهُمْ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَتَفَقَّ رُوحَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَافَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ» [متفق عليه].

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمُبَانَرَةِ بِالصَّدَقَةِ قَبْلَ انْفِلَاتِ أَرْوَاحِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ، مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ» [البقرة: ٢١٥]، «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ رَبِّ لَا تَنْزِلْ عَلَيَّ مِنْ أَحَدٍ قَرِيبَ قَاصِدِكَ وَأَكُنْ مِنَ الْمَرْحُومِينَ» [١١/ ١١٠]، «وَلَمْ يُوَجَّزِ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ وَأَلَّفَهُ حَبْرًا سَاعَةً يَوْمَ» [المنافقون: ٩ - ١١].

وَمِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الصِّيَامِ، وَالصَّيِّمِينَ وَالْمُتَكِمِّتِ، أَيْ: وَالْإِتِّينَ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَبِمَا تَنَبَّهَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى صِيَامِهِ فِي الْأَشْهُوعِ وَالشَّهْرِ وَالْعَامِ. وَالصِّيَامُ عِبَادَةٌ مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَاتِ، وَعَمَلٌ صَالِحٌ مِنْ أَفْضَلِ الصَّالِحَاتِ، اضْطِفَاءً لِلَّهِ تَعَالَى لِنَفْسِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، فَفِي الْحَدِيثِ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ

الْحَسَنَةُ غَيْرُ امْتَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضَعْفٍ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِلَّا الصُّومَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي، [مسلم ١١٥١].

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا لِأَهْلِ الصَّيَامِ يَدْخُلُونَ مِنْهُ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّبَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ فَإِذَا نَحَلْ أَحَرُّهُمْ أَغْلِقَ قَلَمٌ يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ» [متفق عليه].

وَمَا كَانَ الصُّومُ مِنْ أَكْبَرِ الْعَوْنِ عَلَى كَسْرِ الشَّهْوَةِ - كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاعَةَ فَلْيَنْزُوجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَرُ لِلْبَعْضِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» [الترمذي ٢٩٤٦ وصححه الألباني]. نَاسَبَ أَنْ يَذْكَرَ بَعْدَهُ: «وَالْحَفَظَاتُ فُرُوجَهُنَّ وَالْحَفِظَاتُ أَيُّ: عَنِ الْمَحَارِمِ وَالْمَنَاسِكِ إِلَّا عَنِ الْمَنَاسِكِ» كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَقْرُبُوا حُفُوفَ رَبِّكُمُ اللَّاسِي بِهِنَّ رُوحَهُمْ وَأَمَّا حُفُوفُهُمْ فَلَهُنَّ بَوَاقٍ مِنْ رَبِّكُنَّ يَوْمَ تَأْتِي سَائِرُ رِجَالِكُمْ فَتَقْصُصُونَ أَعْمَالَهُمْ عَلَيْكُمْ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولٌ أَمَّا هُنَا فَيُتْلَى سَائِرُ الْقُرْآنِ فَتُحَدَّثُونَ» [المؤمنون: ٧] [تفسير القرآن العظيم ٤٨٨/٣].

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ أَنْ يَحْفَظَ فَرْجَهُ مِنْ تَنْظَرٍ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَمَنْ تَمَسَّ مِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ تَمَسُّهُ، وَمَنْ وَطَّعَ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْؤُهُ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» [أبو داود ٣٩٩٨ وصححه الألباني]. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفَضِّي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفَضِّي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» [مسلم ٣٨٨]. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» [أبو داود ٤٩١ وصححه الألباني].

وَمِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْإِخْتَارُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «ذَكَرَكَ كَثِيرًا وَنَسِيَكَ قَلِيلًا» وَالدَّخَرُ هُوَ مَشْهُورُ الْوَلَايَةِ الَّذِي مَنْ أُعْطِيَهِ أَتَّخَذَ، وَمَنْ مَنَعَهُ غَزَلَ، وَهُوَ قُوَّةُ قُلُوبِ الْقَوْمِ، الَّذِي مَتَى فَارَقَهَا صَارَتْ الْأَجْسَادُ لَهَا قُبُورًا، وَعِمَارَةٌ بِنَارِهِمْ الَّتِي إِذَا تَغَطَّلَتْ

عَنْهُ صَارَتْ بُورًا، بِهِ يَسْتَذِفُّونَ الْإِفَاتِ، وَيَسْتَكْشِفُونَ الْكُرْبَاتِ، وَتَهْوُونَ عَلَيْهِمْ بِهَ الْمَصِيبَاتِ، وَفِي كُلِّ جَارِحَةٍ مِنَ الْجَوَارِحِ غُيُوبِيَّةٌ مُوقَّتَةٌ، وَالذِّكْرُ غُيُوبِيَّةُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَهِيَ غَيْرُ مُوقَّتَةٍ، بَلْ هُمْ مَأْمُورُونَ بِذِكْرِ مَغُيُوبِهِمْ وَمَحْبُوبِهِمْ فِي كُلِّ خَالٍ، قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ. [تهذيب مدارج السالكين ص ٤٦٣].

وَقَدْ سَأَلَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْمُسْلِمُ مِنَ الذَّاكِرِينَ لِلَّهِ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ، فَقَالَ: إِذَا وَاطَّبَ عَلَى الْأَذْكَارِ الْمُتَّبَعَةِ صَبَاحًا وَمَسَاءً فِي الْأَوْقَاتِ وَالْأَحْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا، كَانَ مِنَ الذَّاكِرِينَ لِلَّهِ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ. [الأذكار للنووي ص ١٠].

وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: مَنْ فُوِّضَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» وَمَنْ أَقْرَبَ بَانَ اللَّهُ رِيَّةً، وَمُحَمَّدًا رَسُولَهُ، وَلَمْ يَخَالَفْ قَلْبُهُ لِسَانَهُ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ» وَمَنْ اطَّاعَ اللَّهَ فِي الْفَرْضِ، وَالرَّسُولَ فِي السُّنَّةِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِحَسَنَةٍ أُولَئِكَ فِي عِلِّيِّينَ» وَمَنْ صَامَ قَوْلُهُ عَنِ الْكَذِبِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ» وَمَنْ صَبَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَعَنِ الْمَغْصِيَةِ، وَعَلَى الرِّزْيَةِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ» وَمَنْ صَلَّى وَلَمْ يَغْرِفْ مِنْ غِنٍ يَمِينِهِ وَعَنِ يَسَارِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالْحَامِلِينَ» وَمَنْ تَصَدَّقَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ بِدِرْهَمٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ» وَمَنْ صَامَ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَيَّامَ الْبَيْضِ: الثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالصَّائِمِينَ» وَمَنْ حَفِظَ فَرْجَهُ عَمَّا لَا يَحِلُّ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالْحَفَظَاتُ فُرُوجَهُنَّ وَالْحَفِظَاتُ» وَمَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بِحَقِّهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا اللَّهُ كَثِيرًا وَالَّذِينَ كَفَرُوا» [معالم التنزيل ٤٦٦/٤].

أُولَئِكَ الْمُؤَصِّفُونَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ «أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً» لِنُجُوبِهِمْ «وَأَجْرًا عَظِيمًا» عَلَى صَلَاحِ أَعْمَالِهِمْ وَهُوَ الْجَنَّةُ، جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ وَمَعَهُمْ بِكَرَمِهِ وَمَنَّةٍ. آمِينَ.

والحمد لله رب العالمين.

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا

عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على

خاتم المرسلين وإمام النبيين محمد ﷺ عبد الله واله

وصحبه أجمعين والتابعين، ومن تبعهم بإحسان

إلى يوم الدين وبعد:

فقد ظهرت في الآونة الأخيرة جراحة كثير من الناس على الدماء والأموال والأعراض، والولوغ فيها؛ مرتكبين في ذلك أعظم الموبقات، وصار التهاون بدماء المسلمين أمراً منتشراً، فلا يبالي بعض الناس بجرائم الدماء أو الأموال، حتى كثرت، وصار يهدم على المستضعفين بيوتهم، ويقتلون صباح مساء في كثير من مواطن وبلاد المسلمين، وهذا نذير شؤم؛ إذ فيه اجترأ على حرمة الله، وإزهاق لأرواح خلقها وانفس فطرها، ليس لغیره أن يزهقها إلا بما تُشرع في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ولأجل ذلك كله كانت هذه الكلمات التي أسأل الله أن ينفع بها المسلمين أجمعين.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال: «يا أيها الناس، أي يوم هذا؟»، قالوا: يوم حرام. قال: «فأي بلد هذا؟»، قالوا: بلد حرام. قال: «فأي شهر هذا؟»، قالوا: شهر حرام. قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام؛ كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا. فأعاديها مراءياً، ثم رفع رأسه، فقال: «اللهم هل بلغت؟» اللهم هل بلغت؟ قال ابن عباس: فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

هذا الحديث أخرجه الإمام البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في موضعين من صحيحه في باب «الخطبة أيام منى» من كتاب الحج برقم (١٧٣٩)، وفي باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» من كتاب الفتن برقم (٧٠٧٩) مقتصرًا على قوله صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وأخرجه من حديث أبي بكر رضي الله عنه في تسعة مواضع من صحيحه: في كتاب العلم، وفي كتاب الحج، وفي كتاب بدء الخلق، وفي كتاب المغازي، وكتاب التفسير، وكتاب الأضاحي، وكتاب الفتن، وكتاب التوحيد.

وأخرجه أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في سبعة مواضع: في كتاب الحج، وكتاب المغازي، وموضعين في كتاب الأدب، وفي كتاب الحدود، وكتاب الديات، وكتاب الفتن.

وأخرجه من حديث جرير رضي الله عنه في أربعة مواضع: في كتاب العلم، وفي كتاب المغازي، وكتاب

تغليظ تحريم

دماء المسلمين

وأعراضهم

وأموالهم

أكراماً حميداً

عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة يوم عرفة، فكانه الحق المختلف فيه بالمتفق عليه. انتهى. والله أعلم.

شرح الحديث

ابتدا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ببناء المخاطبين فقال: «يا أيها الناس». والمقصود المسلمون؛ لأنهم الموجودون في هذا الموقف. وإن كان لفظ الناس يتناولهم وغيرهم، إلا أنهم المقصودون بالخطاب.

ثم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم: «أي يوم هذا؟» والمستول عنه هو يوم النحر، كما هو مصرح به في هذا الحديث وغيره من الأحاديث، واجاب الصحابة رضي الله عنهم بأنه يوم حرام، كما في حديث ابن عباس هذا، وفي حديث أبي بكره قالوا: الله ورسوله أعلم، قال أبو بكره: فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه، قال الحافظ: ويجمع بينهما بأنهم فوضوا أولاً - أي قالوا الله ورسوله أعلم - فلما سكت، اجابوا بأنه يوم حرام، أو أنهم اقروا ما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال: «ليس يوم النحر؟»، فيكون جواباً منهم بالإقرار.

ثم سأل صلى الله عليه وسلم عن البلد، فقال: «أي بلد هذا؟» فاجابوا بقولهم: بلد حرام، ثم قال: «أي شهر هذا؟» قالوا: شهر حرام. فلما اقروا بذلك، وذكروا ما ذكروا به من أن اليوم يوم حرام، والبلد بلد حرام، والشهر شهر حرام، قاس لهم الرسول صلى الله عليه وسلم على حرمة اليوم والبلد والشهر حرمة الدماء والأعراض والأموال.

وقد جاء الإسلام بتحريم قتل النفس بغير حق كما ورد في غير آية من كتاب الله تعالى، وفي أكثر من حديث من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن الآيات قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» في سورة الأنعام آية (١٥١). وفي سورة الإسراء آية (٣٣). كما جاء في صفات عباد الرحمن في سورة الفرقان أنهم: «لَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» [الفرقان: ٦٨].

ومن الأحاديث التي فيها حرمة دم المسلم: قوله صلى الله عليه وسلم: «كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وماله، وعرضه».

ومنها ما قاله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفة من حديث جابر وغيره، وفي خطبة يوم النحر من هذه الأحاديث التي معنا في تحريم دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم: من قوله صلى الله عليه وسلم: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم

ظهرت في الأونة الأخيرة جراحة كثير من الناس على الدماء والأموال والأعراض، والولوغ فيها؛ مرتكبين في ذلك أعظم الموبقات، وصار التهاون بدماء المسلمين أمراً منتشراً، فلا يبالي بعض الناس بجرائم الدماء أو الأموال. حتى كثرت!!

الديات، وكتاب الفتن.

كما أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي بكره في كتاب القسامة برقم (١٦٧٩)، ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب الإيمان برقم (٦٦)، ومن حديث جرير في كتاب الإيمان برقم (٦٥).

المراد بترجمة البخاري لهذا الباب

أورد البخاري - رحمه الله - هذا الحديث في كتاب الحج، باب «الخطبة أيام منى». قال الحافظ ابن حجر في الفتح: أي مشروعيتها، خلافاً لمن قال: إنها لا تشرع، وأحاديث الباب مصرحة بذلك.

وأيام منى أربعة: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده، وليس في شيء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر، وهو الموجود في أكثر الأحاديث؛ كحديث الهرماس بن زيد، وأبي أمامة، كلاهما عند أبي داود، وحديث جابر بن عبد الله عند الإمام أحمد، قال: «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر، فقال: أي يوم أعظم حرمة؟» الحديث، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه ذكر الخطبة يوم النحر.

وأما قوله في حديث ابن عمر إنه قال ذلك بمعنى، فهو مطلق فيحمل على المقيد، فيتعين يوم النحر، قال ابن المنير في الحاشية: أراد البخاري الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج، وأن المذكور فيه من باب الوصايا العامة، لا على أنه من شعار الحج، فأراد البخاري أن يبين أن الراوي سماها خطبة، كما سمي التي وقعت في



صار يهدم على المستحقين
بيوتهم، ويقتلون صباح
مساء في كثير من مواطن
وبلاد المسلمين، وهذا نذير
شؤم؛ إذ فيه اجتراء على
أحرمت الله، وإزهاق لأرواح
مُسلمة، وانتقاص لصلواتها ۱۱



وخصان، وبين النبي صلى الله عليه وسلم حرمة
الأموال، كما جاء في الأحاديث التي سقناها
في تحريم الدماء، وحرم صلى الله عليه وسلم
الرشوة، ونهى عن أكل الربا، وبين الله تعالى أن
أكل الربا من سمات اليهود وصفاتهم، وهو داخل
ضمن أكلهم أموال الناس بالباطل، قال الله تعالى:
«وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ»
[النساء: ۱۶۱]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في الربا: «لعن الله أكل الربا، وموكله، وكاتبه،
وشاهديه» [أخرجه مسلم].

وقال صلى الله عليه وسلم في الرشوة: «لعن
الله الراشي، والمرتشي، والرائش». إلى آخر ما
جاء في النصوص من تحريم أكل الأموال بالباطل؛
ونلك حفظاً لأموال المسلمين وصيانة لها.

كما حرم الإسلام الاعتداء على الأعراض؛
فحرم الزنا والفواحش ما ظهر منها وما بطن، بل
نهى عن الاقتراب من الفواحش، وحرم الوسائل
المفضية إلى انتهاك الأعراض، فامر المرأة
بالحجاب، وأمر الرجال والنساء بغض الأبصار،
والبعد عن مواطن الريبة، قال تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا
النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» [الإسراء: ۳۲]. وقال
جل وعلا: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا
بِالْحَقِّ» [الأنعام: ۱۵۱].

وقال في صفات عباد الرحمن: «وَالَّذِينَ لَا

حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في
شهركم هذا».

وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم تحريم
الدماء بقوله في أكثر من حديث: «لا ترجعوا بعدي
كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض». وفي رواية:
«لا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضهم رقاب
بعض». وفي رواية: «لا تردوا بعدي كفاراً يضرب
بعضهم رقاب بعض». وفي رواية عند مسلم: «فلا
ترجعن بعدي كفاراً - أو ضللاً - يضرب بعضهم
رقاب بعض».

قال الإمام النووي - رحمه الله -: قيل فيه
(أي في كفر من فعل ذلك) سبعة أقوال:
أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير
حق.

والثاني: المراد كفر النعمة وحق الإسلام.

الثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه.

والرابع: أنه فعل كفعل الكفار.

والخامس: المراد حقيقة الكفر، ومعناه: لا
تكفروا ودوموا مسلمين.

والسادس: حكاة الخطابي وغيره أن المراد
بالكفار المتكفرون بالسلاح؛ يقال: تكفر الرجل
بسلاحه إذا لبسه، قال الأزهري في كتابه
«تهذيب اللغة»: يقال للابس السلاح كافر؛ لأنه
استتر وتغطى به، وأصل الكفر في اللغة الستر
والتغطية.

والسابع: قال الخطابي: معناه لا يكفر بعضكم
بعضاً وتستحلوا قتال بعضكم بعضاً، ثم قال
النووي بعد أن ساق هذه الأقوال: وأظهر الأقوال
الرابع، وهو اختيار القاضي عياض، رحمه الله.

وأما المراد بقوله صلى الله عليه وسلم:
«بعدي». أي: بعد فراقي من موقعي هذا، وكان هذا
يوم النحر بمنى في حجة الوداع، أو يكون بعدي
أي خلافي؛ أي لا تخلفوني في أنفسكم بغير الذي
أمرتكم به، أو يكون تحقق صلى الله عليه وسلم أن
هذا لا يكون في حياته، فنهاهم عنه بعد مماته.

وكذا الإسلام يحرم أموال المسلمين؛ فلا
يعدى عليها لا باكل بالباطل، ولا بالإتلاف
والتدمير والإهلاك، قال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا
مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [البقرة: ۱۸۸]،
وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ» [النساء: ۲۹].

وأمر بكتابة الدين والإشهاد عليه، وأمر
بالإشهاد على البيع؛ وذلك لتحقيق الأموال

وكذا الأموال تُهدر إما بالإحراق، أو التدمير، أو الهدم، أو غير ذلك، وهذه الأموال إما عامة يملكها الناس جميعاً، فلا يجوز إتلافها، ولا الاعتداء عليها، وإما أنها أموال خاصة، فكذا لا يجوز المساس بها، ولا الإقتراب منها بتدمير ولا حرق ولا إتلاف، بل يجب الحفاظ عليها، ولتعامل الإنسان مع مال غيره كما يجب أن يعامله الناس، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» [أخرجه البخاري]. فهل يود ويرغب أن يدمر الناس ماله ويقوموا بإحراق سيارته، أو تدمير منشأته، أو غير ذلك؟

إن أي عاقل لا يود إلا المحافظة على ماله وممتلكاته، فليعامل الناس في أموالهم بما يجب أن يعاملوه، وليحب لهم ما يحب لنفسه من الخير ومن صون الأموال والمحافظة عليها، وإنما تدمر الأموال اليوم لمجرد المخالفة في الرأي، وفي الحقيقة لا يدفع إلى ذلك إلا الهوى، والهوى يضل صاحبه ولا يهديه سبيلاً.

وكذلك الأعراض في الفتن تُنتهك، وتُبتذل ولا تُصان، ولا يفكر من استهوتهم الشياطين في عواقب الأمور، إلا بعد فوات الأوان، ويندم حين لا ينفع الندم، ولا سيما المرأة التي تخرج من بيتها لتشارك في التظاهرات والاحتجاجات، والعجب ممن يشجعون على ذلك غير أبهين بشرع الله تبارك وتعالى في شأن النساء؛ بحجة أن النساء في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم كن يخرجن لداواة الجرحى وسقي الماء، وشتان بين المرأة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عهدنا هذا، إن الرسول صلى الله عليه وسلم منع المرأة أن تسافر مسيرة ليلة بدون زوج أو ذي رحم محرم، وهنا نساء وفتيات أرسلهن أزواجهن أو أبائهن، أو خرجن تحت بصر أوليائهن وسمعهم ليشاركن في تظاهرات واحتجاجات يختلط فيها الحابل بالنابل، ولعل من شجع على ذلك، وأبدى إعجابه به من الدعاة من خشي أن يرمى بالتطرف أو الرجعية أو التخلف!!

فعلى من بدر منه ذلك أن يبادر بالتوبة النصوح، ويرجع عما صرح به، ويصحح للناس ما صار منه من خطأ.

نسأل الله تعالى أن يعفو عن المسلمين أجمعين، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، إنه القادر على ذلك ومولاه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



الآن نعلم دواعي أن يبالى الدماء

بأسرها أهون عند الله تعالى

من قتل المؤمن. وأن المؤمن لا

يزال في فسحة من دينه ما لم

يصب دماً حراماً، وأن حرمة

المسلم أعظم عند الله تعالى

من حرمة الكعبة!!



يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقُولُونَ لَقَدْ جَاءَنَا
حَرَمُ اللَّهِ لَا بِالْحَقِّ وَلَا يَزُولُ، [الفرقان: ٦٨].

وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قيل: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك». قيل: ثم أي؟ قال: «أن تزاني حليلة جارك».

وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم الزاني المحصن، وجلد الزاني غير المحصن، كما في حديث العسيف وغيره؛ وذلك حفظاً للأعراض، وكذلك أوجب الله رد الأموال المأخوذة بغير حق إلى أصحابها، كما أمر بالقصاص حفظاً للأنفس وصوناً لها.

فما لنا نرى اليوم ممن يسعون في الفتن من يسترخص الدماء، ولا يبالي بقتل الأبرياء بزعم الحصول على الحريات، وتحقيق المغايم الوهمية والمزعومة، إلا يعلم هؤلاء أن زوال الدنيا بأسرها أهون عند الله تعالى من قتل المؤمن، وأن المؤمن لا يزال في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً، وأن حرمة المسلم أعظم عند الله تعالى من حرمة الكعبة، فما لهم عن التذكرة معرضين! واسلموا أنفسهم لشياطين الإنس والجن الذين يغرونهم بقتل النفس، وتهوين ذلك في نفوسهم، إنهم يسعون - فيما يزعمون - إلى حرية الرأي، وحرية التعبير، وهذا يلزمهم بأن يتركوا غيرهم يعبر عن رأيه ويمارس حريته بلا صدام ولا نزاع.

﴿ مشروع تيسير حفظ السنة ﴾

من صحيح الأحاديث القصار



علي حشيش

٢٦٩٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»

[د ٤٥٩٦، ت ٢٦٤٠، وهذا حديث حسن صحيح]

٢٦٩٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»

[د ٤٦٠٣، وهذا حديث حسن صحيح]

٢٧٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَغْرُوْ هَذَا الْبَيْتَ جَيْشٌ فَيُخَسَفُ بِهِمُ بِالْبَيْدَاءِ»

[ر ٢٨٧٧، وهذا حديث صحيح]

٢٧٠١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ، فَإِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا وَلَا يَسْتَنْطِبُ بِمِمينِهِ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ»

[د ٨، وهذا حديث حسن]

٢٧٠٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»

[د ٤٦٨٢، وهذا حديث حسن صحيح]

٢٧٠٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَنَامُ عَيْنِي، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي»

[حم ٧٤١٧، وهذا حديث حسن]

٢٧٠٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَنْبَوُا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ اسْتَشَارَهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُشْدٍ فَقَدْ خَانَهُ، وَمَنْ أَقْتَى قُتِيًّا بِغَيْرِ تَثَبُّتٍ فَإِنْ اِثْمَهَا عَلَى مَنْ أَقْتَاهُ»

[ابن راهويه ٣٣٤، وهذا حديث حسن صحيح]

٢٧٠٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نَكَتَتْ فِي قَلْبِهِ نَكْنَةً سَوْدَاءٌ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ صُقِلَ

قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَغْلُو قَلْبُهُ، وَهُوَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ، كَمَا نَلَّ رَأَى عَلَى

ملوكهم ما كانوا يكسبون [المطففين: ١٤]. [ت ٣٣٤، وهذا حديث حسن]

٢١٠٦ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي الْمَلَائِكَةَ بِأَهْلِ عِرْفَاتٍ، يَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي شَعْنًا غَيْرًا».

[حم ٨٠٤٧، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١٠٧ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ لِهَذَا الْأَمْرِ - أَوْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ - عِصَابَةٌ عَلَى الْحَقِّ، وَلَا يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ».

[حم ٨٢٧٤، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١٠٨ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ».

[د ١٣٦، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١٠٩ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادَيْنِ مِنْ مَالٍ، لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَهُ إِلَّا الْفَرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

[جه ٤٢٣٥، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ».

[د ٣٦١٠، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١١ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[د ٣٦٥٨، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٢ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ».

[د ٣٦٦٢، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٣ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

[د ٣٧٤٩، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٤ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ خَيْرٌ فَالْحِجَامَةُ».

[د ٣٨٥٧، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٥ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

[ت ١٢٣١، وهذا حديث حسن صحيح]

٢١١٦ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ».

[حم ٨٩٥٢، وهذا حديث حسن]

دروس تربوية من حج سلف الأمة

عبد العزيز مصطفی الشامي

■ الحمد لله رب العالمين، سبحانه وتعالى له الحمد كله والثناء الجميل، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد..

فقد اتصف السلف رحمهم الله في حجهم بصفات عظيمة أدهشت العقول؛ فقد كانوا بحق جيلاً فريداً في إيمانهم بالله تعالى، وبقينهم، وصدقهم، وحسن توكلهم على الله تبارك وتعالى، ومن ذلك أنهم كانوا على فقه سليم لحقيقة الحج ومقصده وحكمته وغايته. كما تميزوا بقوة في العبادة، وصدق في الالتجاء، والخضوع بين يدي الرب سبحانه وتعالى، وصفاء أرواح تستشعر قربها من الله في هذه الشعيرة العظيمة، مع إخاء ومحبة وبذل وعطاء... ■

معالم حج السلف الصالح

أولاً: عناية السلف بالتوحيد ونبذ الشرك وتعظيم أمر الله

الحج شعاره التوحيد؛ إذ الحج نوع من القصد؛ فهو من توحيد الإرادة والقصد (توحيد للعبادة)، وفيه الدعاء والتضرع إلى الله - تعالى - في جميع مناسك الحج، والدعاء هو العبادة، إضافة إلى ما يحويه الحج من قصد مخالفة المشركين ومجانبة أصحاب الجحيم، وأيضاً فبين الله - تعالى - قائم على أصليين أحدهما: ألا نعبد إلا الله، والآخر: أن لا نعبد إلا بما شرع؛ فلزوم الشرع المنزل هو أكد وأجل أصول الدين.

ولا فائدة من حج لا يقوم على التوحيد ونبذ الشرك، وإن من يستغيث بغير الله وهو متلبس بشعيرة من أعظم الشعائر أو يذبح لغير الله، ويتوسل بالأولياء والصالحين.. ويدعوهم من دون الله.. لم يستشعر أن الحج شرع في الأصل لتوحيد الله عز وجل، قال تعالى: **وَلَا تَوَكَّلْ**

والجدير بالذكر أن السلف الصالح كانوا على جهود متنوعة في العبادة، كل يتعبد الله بما يسر له بما لا يخرج عن دائرة اتباع هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك صحابته الكرام. فمنهم من يسر له الصلاة.. ومنهم من فتح له في الإكثار من الحج والعمرة، ومنهم من يسر له الذكر والدعاء... وآخرين في الزهد وعمل القلوب والبكاء من خشية الله.. وصنف منهم فاقوا غيرهم في الحسية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرهم نبغ في العلم والدعوة.. وهذا كله يعود إلى ما ييسره الله للإنسان ويفتحه له، وصلى ربنا تبارك وتعالى إذ يقول: **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ** [العنكبوت: ٦٩] فلا بد أن يفقه المرء منا نفسه وطاقتها وميلها.. وهذا الفقه مطلوب شرعاً ليمتاز في جانب من جوانب عبادة الله ونفع الخلق بعد أداء الفرائض التي لا ينفك عنها الجميع.



لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ
بِشَيْءٍ مِّمَّا يَتَّبِعُونَ مِنِّي إِلَّا لِمَا يَحْكُمُ
الْقَائِلِينَ وَالْأَشْجَارِ أَشْجُودُ [الحج: ٢٦]
فللتوحيد أقيم هذا البيت منذ أول
لحظة عَرَفَ الله مكانه لإبراهيم عليه
السلام، وملَّكه أمره ليقومه على هذا
الأساس: «أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا».

وقال تعالى في سياق آيات الحج:
«حُفَّتْ لِيَّ عَيْنٌ مُّشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ
فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الظُّلُمُ
أَوْ تَهْوِي بِهِ السَّيْحُ فِي مَكَانٍ سَوِيٍّ» [الحج: ٣١].

وفي القرآن الكريم سورة تُسْفَى
«سورة الحج»، كلها تحدث عن التوحيد
والعبادة، ونبذ الشرك بجميع صورته،
وتنعى على أولئك الذين يعبدون غير
الله تعالى، أو يدعون من دونه ما لا
يضرهم ولا ينفعهم، بل يدعون مَنْ
ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ.

وفي حديث جابر بن عبد الله -
رضي الله عنهما -: «ثم اهل بالتوحيد:
لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك،
إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك
لك» [رواه أحمد ١٤٤٤٠ وابن خزيمة في صحيحه
٢٦٢٦ وصححه الألباني].

ومما يُشْرَعُ في يوم عرفة الإكثار من شهادة
التوحيد بإخلاصٍ وصدقٍ، ففي حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير
ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده
لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير» [رواه الترمذي ٣٥٨٥ وحسنه الألباني].

كما أنهم كانوا يقفون عند حدود الله،
ويعظمون حرَماته تبارك وتعالى، وهذا التعظيم
امتثال لأمر الله عز وجل في قوله في سياق آيات

الحج: «ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ أَلَهُ
عِنْدَ رَبِّهِ» [الحج: ٣٠]. فهل عظم الحاج حرَمات
الله في واقعه اليومي وفي الحج أيضاً؟

ثانياً: عناية السلف بكثرة الحج:

الأصل أن متابعة الحج والعمرة مرغَّبٌ فيها
شرعاً، ففي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعَمَرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ
وَالذَّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ
وَالْفُضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»
[رواه الترمذي ٨١٠ وصححه الألباني].

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: «العمرة إلى العمرة
كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا
الجنة» [متفق عليه].

وقال أبو غالب: قَالَ لِي أَبُو عَبَّاسٍ - رضي
الله عنهما -: «أَتَمِنُ الْاِخْتِلَافَ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ،
فَبِإِنَّكَ إِنْ أَدْمَنْتَ الْاِخْتِلَافَ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ؛ لَقِيتَ
اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْتَ خَفِيفُ الظَّهِيرِ» [أخبار مكة،
(٤١١/١)، رقم (٨٨٦)].

ومن أمثلة حرص السلف على متابعة الحج
ما يلي:

١ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ:
قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «تُسْكَنُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ
يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: شَعْتُ وَسَفَرٌ»، قَالَ: فَسَافِرُ
الْأَسْوَدِ ثَمَانِينَ مَا بَيْنَ حَجَّةٍ وَعَمْرَةٍ لَمْ يَجْمَعْ
بَيْنَهُمَا، وَسَافِرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ سِتِينَ مَا
بَيْنَ حَجَّةٍ وَعَمْرَةٍ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا. [مصنف ابن
أبي شيبة، (٢٩١/٣)].

٢ - وَقَالَ ابْنُ شَوْنِبٍ: «شَهِدْتُ جَنَازَةَ طَاوُسٍ
بِمَكَّةَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ، فَسَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: رَحِمَكَ
اللَّهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! حَجَّ أَرْبَعِينَ حَجَّةً» [العلل
ومعرفة الرجال (٤٦٣/٢)].

وممن ذُكِرَ أَنَّهُ حَجَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ حَجَّةً:

سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وأيوب السخيتاني، وهمام بن نافع.. وغيرهم كثير. [حلية الأولياء، (١٦٤/٢)]

ثالثاً: سير الصالحين وأخلاقهم في الحج:

من أهم سير هؤلاء الصالحين وأخلاقهم وأعمالهم في الحج ما يلي:

١ - قَالَ مجاهد: قَالَ رجلٌ عند ابنِ عمرَ ما أَكثَرَ الحاجُّ! فَقَالَ ابنُ عمرَ: ما أَقلُّهما! قَالَ: فرأى ابنُ عمرَ رجلًا على بعيرٍ على رجلٍ رَثَّ خطامه حبلاً، فَقَالَ: لعلَّ هذا - [عبد الرزاق في المصنف (١٩/٥)].

٢ - قَالَ الجريري: أحرَمَ أنسُ بنُ مالكٍ من ذاتِ عرقٍ، قَالَ: فما سَمِعناه متكلِّماً إلا بذكرِ الله حتَّى حلَّ، فَقَالَ له: يا ابنَ أخي هكذا الإحرامُ [الطبقات الكبرى، (٢٢/٧)].

٣ - قَالَ ابنُ قدامةَ تعليقياً على قولِ أبي القاسمِ الخرقى: «ويستحبُّ له قلةُ الكلامِ إلا فيما ينفعُ»، وقد روي عن شريح أنه كان إذا أحرَمَ كأنه حية صماءٌ: (وجملة ذلك أن قلة الكلام فيما لا ينفع مستحبة في كل حال صيانة لنفسه عن اللغو والوقوع في الكذب وما لا يحل، فإن من كثر كلامه كثرت سقطته).

وهذا في حال الإحرام أشدُّ استحباباً؛ لأنَّه حال عبادة واستشعار بطاعة الله عز وجل فيشبه الاعتكاف، وقد احتج أحمد على ذلك بأن شريحاً - رحمه الله - كان إذا أحرَمَ كأنه حية صماء، فيُستحبُّ للمحرَّم أن يشتغل بالتلبية وذكر الله تعالى، أو قراءة القرآن، أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر، أو تعليم لجاهل، أو يأمر بحاجته أو يسكت، وإن تكلم بما لا مائم فيه أو أشد شعراً لا يقبح فهو مباح ولا يُكْثَرُ [المغني، (١٣٥/٣)].

٤ - قَالَ أبو إسحاق السبيعي: «حَجَّ مسروقٌ هو: ابنُ الأجدعَ فما نَامَ إلا ساجداً» [الطبقات الكبرى (٧٩/٦)].

قَالَ ابنُ مفلح: «باتَ عند الإمام أحمد رجلٌ فَوَضَعَ عنده ماءً، قَالَ الرجلُ: فلم أَقْمُ بالليل، ولم أَسْتَعْمِلِ الماءَ، فلما أَصْبَحْتُ قال لي: لِمَ لا تَسْتَعْمِلُ الماءَ؟ فاستحييتُ وسكُتُ، فَقَالَ: سبحان الله! سبحان الله! ما سَمِعْتُ بصاحب حديثٍ لا يقوم بالليل.

وجرت هذه القصة معه لرجلٍ آخر، فَقَالَ: أنا مسافرٌ، قَالَ: وإن كنت مسافراً، حَجَّ مسروقٌ فما نَامَ إلا ساجداً.

قال الشيخ تقي الدين: فيه أنه يُكره لأهل العلم ترك قيام الليل، وإن كانوا مسافرين، [الأدب الشرعية، (١٦٩/٢)].

٥ - قَالَ محمد بن سُوقة عن أبيه إنه حَجَّ مع الأسود، فكان إذا حضرت الصلاة أناخ ولو على حجر، قَالَ: وَحَجَّ نيفاً وسبعين [الطبقات الكبرى، (٧٢/٦)].

٦ - وَقَالَ ضمرة بن ربيعة: «حَجَّجْنَا مع الأوزاعي سنةَ خمسَين ومائة، فما رأيته مضطجعا في المحمل

في ليل ولا نهار قط، كان يصلي، فإذا غلبه النوم استند إلى القتب» [سير أعلام النبلاء، (١١٩/٧)].

٧ - قَالَ خيثمة: «كَانَ يعجبهم أن يموتَ الرجلُ عند خير يعملُه؛ إما حج، وإما عمرة، وإما غزوة، وإما صيام رمضان، [حلية الأولياء (١١٥/٤)].

٨ - قَالَ ابنُ المبارك: جئتُ إلى سفيان الثوري عشية عرفة، وهو جاثٍ على ركبتيه، وعيناه تهملان، فالتفت إليّ، فقلت له: مَنْ أسوأ هذا الجمع حالاً؟ قَالَ: الذي يظُنُّ أن الله لا يغفر لهم [حسن الظن بالله، (ص ٩٢)].

وفى هذا القدر كفاية ورشاد لمن رام القصد والصواب والحمد لله رب العالمين.

أحكام الحج والعمرة

صالح نجيب الدق

أن تحج بدون ذلك، وإذا حجت بدون محرم كانت أئمة وحجها صحيح. [فتاوى دار الافتاء المصرية ج ١ فتوى رقم ٤٣ ص ١٣٢-١٣٣].

حكم حج الصبي والعبد

لا يجب الحج على الصبي ولا العبد، ولكن إذا حجا صح حجهما، ولا يجزئهما عن الفريضة إذا بلغ الصبي أو أعتق العبد.

روى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن امرأة رفعت صبياً، فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر. [مسلم ١٣٣٦].

حكم العمرة

العمرة سنة مؤكدة، وليست واجبة، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحد قولي الشافعي ورواية عن أحمد، ورجحه ابن تيمية والصنعاني، والشوكاني، وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله جميعاً. [مجموع فتاوى ابن تيمية ٩/ ٢٦-٩، وسبل السلام للصنعاني ٦٠٢/ ٢، ونيل الأوطار للشوكاني ٤/ ٤٠٥].

حكم الحج عن الفير

من كانت لديه القدرة المالية التي تغطي تكاليف الحج، ولكنه عجز عنه بسبب كبر سن أو مرض لا يرجى الشفاء منه يمنعه من السفر أو من أداء مناسك الحج، فإنه يلزمه أن يقيم من يحج عنه من ماله، فإن قدر الله لهذا المريض الشفاء، أجرأته هذه الحجة عن حجة الإسلام.

شروط الحج عن الغير

يُشترط في من ينوب عن غيره بالحج أن يكون قد سبق له الحج عن نفسه أولاً، ويجوز أن يحج الرجل عن المرأة، وأن تحج المرأة عن الرجل. [صحيح أبي داود لألباني حديث ١٥٩٦].

من ملك القدرة المالية والجسمية، ولكنه مات قبل أن يحج جاز أن يحج أحد نيابة عنه، على أن تكاليف رحلة الحج من رأس مال الميت، ويكون الحج مقدماً على ديون الناس.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمها ماتت ولم تحج، أفجزئ عن أمها أن تحج عنها؟ قال: نعم، لو كان على أمها دين فقضته عنها؛ ألم يكن يجزئ عنها؟ فلتحج عن أمها

الحمد لله، حمداً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد، الذي بعثه الله هادياً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله تعالى يآذنه وسراجاً منيراً.

أما بعد: فإن للحج والعمرة أحكاماً أحببت أن أذكّر بها نفسي وإخواني الكرام، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

حكم الحج

الحج فريضة على كل مسلم، بالغ، عاقل، حر، قادر على الذهاب لأداء مناسك الحج؛ وذلك بدليل الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة.

يقول الله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران ٩٧] وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان». [البخاري حديث ١، ومسلم حديث ١٦] وأجمعت الأمة على وجوب الحج في العمر مرة واحدة. [المغني لابن قدامة ٦/ ١٠].

بما تتحقق الاستطاعة لأداء مناسك الحج الاستطاعة تتحقق بالصحة، وملك ما يكفي المسلم لنشابه الحج وعويته منه، فاضلاً عن حلة من ثلزمه نفقته، وبإمن الطريق مع وجود محرم بالنسبة للمرأة، فإذا لم تجد محرماً فليست بمستطاعة. [المغني لابن قدامة ٥/ ٣٠-٣١].

فتاوى دار الافتاء المصرية بخصوص حج المرأة بدون محرم معها

لا يجب الحج على المرأة إلا إذا كان معها زوجها أو ذو محرم لها، بالغ، عاقل، ولا يحل لها

[أخرجه النسائي، وصححه الألباني ٢/٢٤١].

كيف نستعد لرحلة الحج والعمرة؟

يمكن أن نجعل كيفية الاستعداد لأداء مناسك الحج والعمرة بالأمور الآتية:

(١) إخلاص العمل لله تعالى.

(٢) المبادرة إلى التوبة النصوح.

(٣) اختيار المال الحلال.

(٤) الوصية بتقوى الله في السر والعلانية.

(٥) وجوب معرفة مناسك الحج والعمرة.

مواقيت الحج والعمرة

المواقيت: جمع ميقات، وهو ما حُدد ووقت

للعادة من زمان ومكان. وللحج مواقيت زمانية

ومكانية، سوف نتحدث عنها بإيجاز:

المواقيت الزمانية:

العمرة ليس لها ميقات زمني، ويمكن الإحرام

بها في أي وقت من العام، وأما بالنسبة للحج فله

ميقات زمني ولا يصح إلا فيه. يقول الله تعالى:

(الحجّ أشهر معلومات فمن فرض فيهنّ الحجّ فلا

رفث ولا فسوق ولا جدال في الحجّ) [البقرة: ١٩٧]

قال البخاري: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي

الْحِجَّةِ. [البخاري - كتاب الحج باب ٣٣].

المواقيت المكانية:

هي الأماكن التي حدها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسَلَّمَ للإحرام منها لكل من أراد الحج والعمرة، ولا

يجوز أن يتجاوزها بغير إحرام، ومن تجاوزها بغير

إحرام وجب عليه أن يعود إليها، ويحرم منها، وإلا

وجب عليه ذبح شاة، وتوزيعها على فقراء الحرم،

ولا يأكل منها.

وهذه المواقيت المكانية كما يلي:

ميقات أهل المدينة: ذو الحليفة.

ميقات أهل الشام ومصر: الجحفة، وهي قرية

قديمة قد خربت، فصار الناس يحرمون من رابغ،

وهي تحاذي الجحفة.

ميقات أهل اليمن: يلمم. ميقات أهل نجد: قرن

المنازل، ويسمى الآن السيل.

ميقات أهل العراق: ذات عرق، ويسمى الآن

الضريبة. [البخاري ١٥٢٦، مسلم ١١٨١].

أنواع الأنساك

من المعلوم أن الأنساك ثلاثة أنواع، وهي:

الأفراد - القرآن - التمتع، وسوف نتحدث عن كل

منها بشيء من الإيجاز:

الأفراد:

هو أن يحرم من يريد الحج من

الميقات بالحج وحده، فيقول عند

التلبية: لبّيك بحج، ويبقى على إحرامه

حتى يحل بعد رمي جمرة العقبة الكبرى

يوم العيد، ولا يلزمه هدي.

القرآن:

هو أن يحرم بالحج والعمرة معاً

من الميقات، فيقول عند التلبية: (لبّيك

بحج وعمرة)، ويظل على إحرامه حتى

ينتهي من أعمال الحج والعمرة معاً.

ويكفي القارن لحجه وعمرته طواف

واحد (وهو طواف الإفاضة) وسعي

واحد، ويلزمه هدي.

التمتع:

هو أن يعتزم في أشهر الحج،

وهي (شوال، وذو القعدة، وعشر من

ذي الحجة)، فيقول عند الميقات: (لبّيك

بعمرة) فإذا وصل إلى مكة، طاف وسعى

للعمرة، ثم حلق أو قصر شعره، ثم يحل

من إحرامه، ويرتدي ملابسه المعتادة،

ويظل هكذا إلى يوم التروية (وهو اليوم

الثامن من ذي الحجة)، فيحرم من مكانه

بالحج وحده قائلاً لبّيك بحج، ويبقى

على إحرامه حتى يحل بعد رمي جمرة

العقبة الكبرى يوم العيد ويلزمه هدي.

[المنهج لابن عثيمين، ص ١٤ - ١٦].

تنبيه مهم:

لا يجب الهدي على القارن والمتمتع من أهل

المسجد الحرام، وهم من كانوا قريبين منه؛ بحيث

لا يكون بينهم وبين الحرم مسافة سفر تقصر فيها

الصلاة.

أركان الحج أربعة وهي:

(١) الإحرام.

(٢) الوقوف بعرفة.

(٣) طواف الإفاضة.

(٤) السعي بين الصفا والمروة.

وهذه الأركان الأربعة لا يتم الحج إلا بها، ومن

ترك ركنًا واحدًا من هذه الأركان لم يصح حجه.

أركان العمرة ثلاثة وهي: (١) الإحرام. (٢)

الطواف. (٣) السعي بين الصفا والمروة.

وهذه الأركان الثلاثة لا تصح العمرة إلا بها،

ومن ترك ركنًا منها لم تصح عمرته، وسوف نتحدث

عن هذه الأركان بإيجاز:



أولاً: الإحرام

هو نية الدخول في الحج أو العمرة أو هما معاً.

والإحرام يكون من الميقات، وهو المكان الذي حدّده النبي صلى الله عليه وسلم للإحرام منه، ولا يجوز مجاوزته بدون إحرام، فمن جاوزه دون إحرام علماً به أو جاهلاً ثم علم حكمه بعد ذلك، وجب عليه أن يرجع ويحرم منه، ولا شيء عليه، فإن لم يرجع فقال بعض أهل العلم وجب عليه ذبح شاة، فإن لم يستطع صام عشرة أيام: ثلاثة أيام أثناء الحج، وسبعة إذا عاد إلى بلده. ويجب على المحرم الذكر أن يتجرد من ملابسه كلها، ويرتدي إزاراً ورداءً، ولا يغطي رأسه بشيء. [راجع البخاري ١٥٤٢، ومسلم ١١٧٧].

صفة إحرام النساء:

المرأة تحرم في ملابسه المعتادة، غير أنها لا تنتقب، ولا تلبس القفازين. [راجع البخاري ١٨٣٨].

حكم ستر وجه المرأة أثناء الإحرام:

قال ابن قدامة: إذا احتاجت إلى ستر وجهها؛ لمزور الرجال قريباً منها، فإنها تستدل الثوب من فوق رأسها على وجهها. روي ذلك عن عثمان، وعائشة. وبه قال عطاء ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، ومحمد بن الحسن. ولا نعلم فيه خلافاً. [المغني لابن قدامة ١٥٤/٥].

روى الحاكم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمشط قبل ذلك في الإحرام [صححه الألباني في إرواء الغليل ج٤ حديث ١٠٢٣].

التلبية صفتها ومعناها:

بعد أن يحرم المسلم بالنسك الذي يريده، يرفع صوته بالتلبية، وهي قول: (لبك اللهم لبیک). روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لا شريك لك لَبَّيْكَ، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. [البخاري ١٥٤٩، ومسلم ١١٨٤]. وهذه صفة التلبية.

ويرفع الرجال بالتلبية أصواتهم، مع الإكثار من

تكرارها، والمرأة ترفع صوتها بقدر ما تسمع نفسها ورفيقاتها. [المغني لابن قدامة ١٦٠/٥].

وتنقطع التلبية في العمرة عند بداية الطواف بالكعبة، وتنقطع في الحج عند رمي جمره العقبة الكبرى يوم النحر.

ما يباح أثناء الإحرام:

(١) الاغتسال، وتمشيط شعر الرأس والحية برفق، والنظر في المرأة.

(٢) غسل ملابس الإحرام، أو استبدالها بغيرها.

(٣) الحجامة، وخلع الضرس، واستعمال المظلة، والنظارة، والتبرع بالدم.

(٤) لبس الساعة وخاتم الفضة للرجال، وأما الحلبي من الذهب فيجوز استخدامه للنساء فقط.

(٥) استخدام الحزام، والمشابك للإحرام، وطرح الظفر إذا انكسر.

(٦) قتل الحشرات والحيوانات الضارة التي تهاجم المحرم في الحل والحرم.

(٧) صيد البحر، والقيام بالبيع والشراء والصناعة. [حجة النبي للألباني ص٢٤، والفقه الإسلامي للزحيلي ٢٥٤/٣].

محظورات الإحرام

محظورات الإحرام على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: محظورات على الرجال والنساء معاً وهي:

(١) إزالة الشعر من الرأس وسائر الجسم عمداً بحلق أو غيره.

(٢) تقليم أظفار اليدين والقدمين، وارتداء القفازين.

(٣) استعمال العطور بعد الإحرام، في البدن أو الثوب.

(٤) جماع الزوجة أو نواحي ذلك من النظر بشهوة أو التقبيل ونحوه.

(٥) قتل صيد البر أو المعاونة في ذلك، أو تنفير طير الحرم، أو قطع شجر الحرم إلا الإنخار، وهو نبات طيب الرائحة.

(٦) الخطبة أو عقد النكاح لنفسه أو لغيره.

(٧) أخذ لقطة الحرم إلا لمن يريد تعريضها.

(٨) المخاصمة والجدال بالباطل؛ لأن ذلك يؤدي إلى انتشار البغضاء بين المسلمين. [الحج والعمرة لابن

باز، ص ٢٤-٢٨].

القسم الثاني: محظورات خاصة بالرجال فقط وهي:

(١) لبس المخيط ويشمل كل ما هو مُفصل على هيئة أعضاء الجسم كالقفلية، أو السراويل، أو الجوربين، ونحو ذلك.

(٢) تغطية الرأس بملاصق كالعمامة والطاقية وما شابه ذلك. [الحج والعمرة لابن باز ص ٢٤-٢٨].

القسم الثالث: محظورات خاصة بالنساء فقط وهي:

(١) لبس النقاب (البرقع) [الحج والعمرة لابن باز ص ٢٤-٢٨].

(٢) لبس القفازين.

هــدية محظورات الإحرام

(١) فدية قص أو حلق الشعر، وقص الأظفار، ولبس المخيط والمباشرة بشهوة، وتغطية الرأس ووضع الطيب، وارتداء النقاب والقفازين للمرأة هي اختيار واحدة من ثلاث: إما نبح شاة، أو إطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام. [المغني لابن قدامة ١١٩/٥-١٦٠].

(٢) فدية جماع الزوجة:

أولاً: إذا جامع الرجل زوجته وهو محرم بالحج قبل التحلل الأول، وهو الذي يكون بعد رمي جمره العقبة الكبرى يوم النحر مع الحلق أو التقصير ترتب على ذلك ما يلي:

(١) فساد الحج مع وجوب الاستمرار فيه حتى نهايته.

(٢) وجوب قضاء هذا الحج العام القادم، سواء كان ذلك فريضة أو نافلة.

(٣) وجوب نبح بئنة، وتوزيعها على فقراء الحرم.

ثانياً: إذا جامع الرجل زوجته بعد التحلل الأول، كان حجه صحيحاً، ولكن وجب عليه نبح شاة أو إطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام. [راجع موطأ مالك - كتاب الحج باب ٤٨].

ثالثاً: إذا أحرَم الرجل بعمرة، ثم طاف حول البيت، وبعد ذلك جامع زوجته قبل السعي بين الصفا والمروة، فسدت عمرته، ويجب عليه نبح شاة مع وجوب قضاء العمرة من الميقات.

رابعاً: إذا أحرَم الرجل بالعمرة، وطاف وسعى، ثم جامع زوجته قبل الحلق أو التقصير، كانت عمرته صحيحة، ولكن وجب عليه نبح شاة، أو إطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام، وهو مخير بين هذه الثلاثة. [فتاوى اللجنة الدائمة ١٨٧/١١].

فائدة: إذا كانت الزوجة محرمة بالحج أو العمرة، وكانت راضية عن جماع زوجها لها، ترتب

على موافقتها نفس الأحكام السابقة، وأما إن كانت مكرهة فسد حجها أو عمرتها، ولكن لا فدية عليها. [المغني لابن قدامة ١٦٥/٥-١٧١].

هــدية الصيد:

يحرم على المحرم صيد البر أثناء الإحرام. يقول الله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنَ الصَّيْرِ بِحَكمِ يَوْمِ ذُو عَدْلٍ مِثْلَهُ هَدْيًا بِلِغِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةً طَعَامَ مِسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه** عفا الله عما سلف ومن عاد فليستفم الله منه والله عز وجل ذو أنفيل [المائدة: ٩٥].

ومن قتل الصيد وهو مُحرم وجب عليه نبح ما يشابهه، وذلك بحكم عدلين من ذوي الخبرة مع توزيع لحمه على فقراء الحرم.

حكم الصحابة في هــدية الصيد:

حكموا في النعامة ببئنة، وفي الحمام الوحشي والبقر الوحشي ببقرة، وفي الظبي بشاة، وفي الغزال بعن، وفي الضبع بكبش، وفي الحمامة بشاة، وفي الوعل ببقرة، وفي الأرنب بعناق (وهي: أنثى الماعز قبل كمال الحول) وفي اليربوع (حيوان صغير نحو القارة) ببقرة (من أولاد الماعز ما بلغ أربعة أشهر) وفي الضب بجدي. [راجع موطأ مالك - كتاب الحج باب ٧٦].

فائدة: إذا لم يكن للصيد مثلي، فإنه يُقدر ثمنه ثم يُشترى به طعام، ويُوزع على فقراء الحرم، لكل منهم نصف صاع (أي حفتان بكفي الرجل المعتدل) أو يصوم مكان إطعام كل فقير يوماً.

الوقوف بعرفة

الوقوف بعرفة هو ركن الحج الأعظم. يبدأ الوقوف بعرفة من بعد ظهر يوم التاسع من ذي الحجة إلى طلوع فجر يوم العاشر، ويكفي الوقوف في أي جزء من هذا الوقت المحدد ليلاً أو نهاراً، مع مراعاة أن المحرم بالحج إذا وقف بالنهار، وجب عليه أن ينتظر إلى ما بعد غروب الشمس، وأما إذا وقف بالليل فقط فلا شيء عليه. ويجب عليه تحري مكان الوقوف وأن يكون بعرفة، وليس بنمرة ولا بوادي عُرنَة.



وَسَلَّمَ قَالَ: أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي. [البخاري ١٦٥].

واجبات الحج

- (١) الإحرام من الميقات.
- (٢) الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس لمن وقف بها نهاراً.
- (٣) المبيت بمزدلفة إلى الفجر، إلا أصحاب الأعذار من المرضى والنساء ومن يرافقهم، فإلى ما بعد منتصف الليل.
- (٤) المبيت بمنى أيام التشريق الثلاثة إلا من تعجل، فإنه ينصرف من منى قبل غروب شمس يوم الثاني عشر من ذي الحجة.
- (٥) رمي جمرة العقبة الكبرى يوم العيد (العاشر من ذي الحجة) بعد الانصراف من مزدلفة، والجمار الثلاثة مرتبة (الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى) أيام التشريق الثلاثة (أو الاثنين لمن تعجل) بعد الظهر وكل واحدة ترمى بسبع حصيات.
- (٦) حلق الشعر أو تقصيره.
- (٧) طواف الوداع قبل مغادرة مكة إلا الحائض والنفساء. [منهاج المسلم للجزائري ص ٢٢٧ - ٢٣٥].

فدية ترك واجبات الحج:

قال بعض أهل العلم يجب على من ترك أحد واجبات الحج عمداً أن يذبح شاة تجزئ في الأضحية، ويوزعها على فقراء الحرم، فإن عجز عن الذبح فإنه يصوم عشرة أيام: ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فإن عجز عن الذبح فلا شيء عليه؛ لأنه لا دليل على الصيام وقياسه على البذل في هدي التمتع قياس مع الفارق لأن دم الهدي دم شكران ودم ترك الواجب دم جبران والله أعلم.

ويبدأ أول وقت ذبح الفدية أو الصوم من بعد ترك الواجب، سواء كان ذلك قبل العيد أو بعده، ولا حدٌ لآخره، ولكن تعجيله بعد وجوبه مع الاستطاعة واجب؛ لأن المسلم لا يدري ماذا يحدث له فيما بعد، ولو تأخر في ذبح الفدية حتى عاد إلى بلده، وجب عليه أن يشترى الذبيحة أو يوكل عنه من يقوم بذلك وينذجها في مكة ويوزعها على الفقراء هناك، ولا يجوز الذبح في بلده. [فتاوى اللجنة الدائمة ١١/ ٣٤٢ - ٣٤٣].

نسأل الله باسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يجعله حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً، وأن يرزقنا عملاً صالحاً متقبلاً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطواف بالكعبة

شروط الطواف:

- (١) الطهارة من الحدث الأصغر والحدث الأكبر.
- (٢) ستر العورة.
- (٣) أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود وينتهي إليه.
- (٤) أن تكون الكعبة عن يسار من يطوف حولها.
- (٥) أن يكون الطواف حول الكعبة، فمن طاف داخل الحجر لم يصح طوافه؛ لأن الحجر من الكعبة.
- (٦) أن يكون الطواف سبعة أشواط كاملة، وعند الشك في عدد الأشواط يبني على الأقل.
- (٧) الموااة بين الأشواط السبعة وعدم الفصل الطويل بين هذه الأشواط [منهاج المسلم لابي بكر الجزائري ص ٢٣١].

السعي بين الصفا والمروة

السعي هو المشي من الصفا إلى المروة ومن المروة إلى الصفا سبعة أشواط بنية التعبد لله تعالى، ويبدأ السعي من الصفا وينتهي عند المروة، والسعي من الصفا إلى المروة يعتبر شوطاً واحداً، والعودة من المروة إلى الصفا تعتبر شوطاً ثانياً، وهكذا. والسعي ركن من أركان الحج والعمرة، لا يصحان إلا به.

شروط السعي:

- (١) أن يكون السعي مرتبطاً بالطواف حول الكعبة.
- (٢) أن يكون السعي سبعة أشواط كاملة، وعند الشك يبني على العدد الأقل.
- (٣) أن يبدأ السعي من الصفا وينتهي بالمروة.
- (٤) أن يكون السعي في المسعى: وهو الطريق الممتد بين الصفا والمروة. [منهاج المسلم لابي بكر الجزائري ص ٢٣٢ - ٢٣٣].

حكم الطهارة عند السعي:

الطهارة من الحدث الأصغر أو الحدث الأكبر ليست شرطاً من شروط صحة السعي بين الصفا والمروة، ولكنها من السنن المستحبة. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَبِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطَفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول

الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فما يزال للحديث موصولاً عن الشبهات

التي ساقها معارضو تطبيق الشريعة الإسلامية

في مصر، وقد قاموا بإثارة العديد من الشبهات

حول الحدود؛ إما من ناحية ثبوتها، أو من

ناحية تطبيقها، وسنتعرض لهذه الشبهات

فندحضها، ونبين عوارها بإذن الله تعالى،

فنقول وبالله تعالى التوفيق:

الوقف الأول: ما أشبه الليلة بالبارحة؟

لا بد أن يعلم المسلمون أن ما يقوم به هؤلاء من غمز ولمز للشريعة، ليس وليد هذا العصر، وإنما هم مسبوقون فيه، فمنذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وما انفك أسلافهم يثيرون الشبهات على شرع الله، حتى مع وجود النبي صلى الله عليه وسلم، صلى الله عليه وسلم بين أصحابه، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا آتَاكُمْ آبَاؤُكُمْ قَبْلَ هَٰذَا مِنْ يَدَيْهِمْ قَوْلًا لَاحِظًا، فَمَا تَجِبُ أَنْتَ بَيْنَكَ بِسَكِينٍ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا تَجِبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِشُمُوسٍ مِنْ نَهَبٍ (سيف من ذهب) يَعْنِي الْمَيْتَةَ فَهُوَ حَرَامٌ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ: وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَكَاِبُونَ أَلْيَابَهُمْ لِيَجْذِلُوكُمْ [الأنعام: ١٢١]، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ مِنْ فَارِسَ، وَأُولِيَائِهِمْ قَرِيشٌ. [أورده ابن كثير في التفسير، وصححه العلامة أحمد شاكر].

فانظر أخي الحبيب كيف القوا تلك الشبهة على الصحابة، كيف تاكلون مما تباحون بأيديكم وتتركون أكل الميتة وما أماتها إلا الله؟!

فأحدث ذلك في أنفس ناس من المسلمين شيئاً، فأنزل الله تعالى: وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَكَاِبُونَ أَلْيَابَهُمْ لِيَجْذِلُوكُمْ وَإِنَّ أَلْمُتَّصِمِينَ لَكُمْ لَشَرُّونَ [الأنعام: ١٢١]، فبين الله لهم:

١- أن من يلقي الشبهات حقيقة هم الشياطين وما هؤلاء إلا مطية لهم باتمروا بأمرهم.

٢- أن الواجب على المسلم أن ينقاد لشرع الله عز وجل، ويقول: «سمعنا وأطعنا»، ولا يلتفت إلى



وقفات شرعية

مع تطبيق

الشريعة الإسلامية

المستشار / أحمد السيد



ما يلقي إليه من شبهات تعارض ما معه من نقل صحيح.

٣- كان من الممكن أن يخبر الله عز وجل النبي صلى الله عليه وسلم بأنه هو الذي أماتها، وهو الذي نهاهم عن الأكل منها، فله الأمر من قبل ومن بعد، ولكنه بين لهم أن إطاعة المشركين فيما يلقونه من شبهات يؤدي إلى الشرك.

٤- أن الله سبحانه وتعالى بين حقيقة هؤلاء في غير ما آية من كتابه، فقال سبحانه: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ» [آل عمران: ٧]، فقد وصف الله عز وجل من يلقي الشبهات بأنه من أولياء الشيطان وفي قلبه زيج، فليحذر كل مسلم أن يكون ممن اتصف بذلك.

الوقفة الثانية: الشبهات التي أثاروها حول حد السرقة والرد عليها:

أولاً: تعريف السرقة:

لغة: مصدر الفعل سرق، ويدل على أخذ ما ليس له أخذه في خفاء وسر. شرعاً: عرفها الدرديري في الشرح الصغير بأنها: أخذ مكلف نصيباً فأكثر من مال محترم لغيره، بلا شبهة قوية، وخفية بإخراجه من حوز غير مانون فيه، وإن لم يخرج هو بقصد واحد، أو أخذه حراً لا يميز لصغر أو جنون. اهـ.

ثانياً: دليل وجوب الحد:

١- قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» [المائدة: ٣٨].

٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار فصاعداً». [متفق عليه]. (حوالي: ١، ١١ جرام ذهباً).

٣- وعنها رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد». [متفق عليه].

ثالثاً: الشبهات التي أثاروها:

الشبهة الأولى: أن الفقهاء مختلفون في شروط تطبيق الحد، ولا يكاد يوجد اتفاق بينهم،

فقد اختلفوا فيمن جحد متاعاً بعد استعارته من أهله هل يقام عليه الحد أم لا؟ واختلفوا في النصاب فمنهم من اشترط ومنهم من لم يشترط ومن اشترطه اختلفوا فيما بينهم هل هو ربيع دينار أم ثلاثة دراهم أم عشرة دراهم؟ واختلفوا في محل القطع، وهل يجمع مع القطع والغرم أم لا؟ فباي الأقوال سنأخذ؟

ويرد عليهم بالآتي:

أولاً: لما قام واضعو القوانين الوضعية بتشريعها في مصر، كان أمامهم القانون الفرنسي والإيطالي والإنجليزي والأمريكي، فلماذا أخذوا هذا وتركوا ذلك؟ وما هو معيار التفضيل؟ ولماذا لم يتركوا الجميع بدعوى عدم اتفاقها؟ فهم لم يقولوا ذلك ولم يسع الاحتلال الإنجليزي إلى إزاحة القانون الفرنسي واستبداله بالقانون الإنجليزي، مع طول فترة الاستعمار الإنجليزي لمصر، وذلك لأن القصد هو إزاحة المسلمين عن شريعتهم، ولا يهم إلى أي الشرائع يتجهون، قال الله تعالى: «وَدَّاعُوكَ كَثُرُوا كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً» [النساء: ٨٩]، فالأصل عندهم هو نقل المسلمين إلى الكفر، ولا يهم بعد ذلك ما نقلوا إليه من إلحاد أو نصرانية، أو يهودية أو بهائية، أو غيرها.

ثانياً: في مجال الأحوال الشخصية للمسلمين لا يكاد يخلو موضوع من موضوعاته إلا وفيه الخلاف، مع أخذ القانون المصري بالراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة، وبعض أقوال الأئمة في بعض المسائل؛ بما يحقق مصلحة الناس، وفي بلاد المغرب أخذوا بالمذهب المالكي، وفي المملكة العربية السعودية بالمذهب الحنبلي، وفي الصومال بالمذهب الشافعي، ولم يعترض أحد على هذا، فلماذا الاعتراض في مجال الحدود؟

الشبهة الثانية: تهكمهم على الحرز:

قام أحد رؤساء تحرير الصحف المصرية المعارضة، والمعروف بعذائه الشديد لكل ما هو إسلامي، وديفاعه المستميت عن الشيعة بإلقاء محاضرة عن الدولة المدنية، وكان مما قال: «لو

سرق شخص مالا من حافظة نقودك تُقطع يده ولو سرق ملايين الجنيهات بواسطة الكمبيوتر فلا تُقطع يده طبقاً لمفاهيم هؤلاء. وهنا ضجت القاعة بالتصفيق!!

وهو هنا يتهمك على شرط الحرز في السرقة الذي اشترطه الفقهاء، وللدرد على هذه الشبهة لا بد أن نتكلم عن الحرز.

تعريف الحرز:

لغة: مأخوذ من الحفظ والتحفظ، يقال: حرزته واحترزه هو أي تحفظه وأصل الحرز في اللغة الموضع الحصين والمكان الذي يحفظ فيه والجمع احراز.

شرعاً: عرفه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن بأنه «هو ما نُصب عادة لحفظ أموال الناس، وهو يختلف في كل شيء بحسب حاله». وقال ابن قدامة في «المغني»: «والحرز ما عُد حرزاً في العرف، فإنه لما ثبت اعتباره في الشرع من غير تخصيص على بيانه، علم أنه رد ذلك إلى أهل العرف؛ لأنه لا طريق إلى معرفته إلا من جهته فيرجع إليه، كما رجعنا إليه في معرفة القبض، والفرقة في البيع، وأشباه ذلك». اهـ.

دليله:

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق، فقال: من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خُبنة فلا شيء عليه. [رواه الترمذي وحسنه الألباني]. قال ابن الأثير: في النهاية في غريب الحديث والأثر: «الخُبنة: معطف الإزار وطرف الذوب أي لا يأخذ منه في ثوبه، يقال أخبَن الرجل إذا خبا شيئاً في خُبنة ثوبه أو سراويله». اهـ.

٢- وعنه أيضاً أنه قال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خُبنة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع». [رواه أبو داود وحسنه الألباني]. والجرين الموضع الذي يجمع فيه الثمر، ويكون من بناء ونحوه، ولا يشترط أن يكون

مغلّقاً، والمجن أي الترس وهو ثلاثة دراهم أو ربع دينار.

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: هي ومثله والنكال، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المراح، فبلغ ثمن المجن ففيه قطع اليد، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه وجلدات نكال. [رواه النسائي وحسنه الألباني]. أي: من سرق الماشية التي تسرح في الجبال فعليه ردها ومثلها، ويُنكَل به، أما ما آواه المراح وهو الموضع الذي تروح إليه الماشية، وتاوي إليه ليلاً «الحرز» ففيه قطع اليد إذا بلغ النصاب.

اختلاف الفقهاء في اشتراطه:

قال ابن عبد البر في التمهيد: واختلف العلماء في السارق من حرز، فأما فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام فإنهم اعتبروا جميعاً الحرز في وجوب القطع باتفاق منهم على ذلك، وقالوا: من سرق من غير حرز فلا قطع عليه بلغ المقدار أو زاد، والحجة لما ذهب إليه الفقهاء في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «لا قطع في حريسة جبل حتى يأويها المراح»، واجمعوا أن السارق من مال المضاربة والوديعة لا قطع عليه، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا قطع على خائن ولا مختلس»، واجمعوا على ذلك، وفي إجماعهم على أن لا قطع على خائن ولا مختلس دليل على مراعاة الحرز، وقال أهل الظاهر وبعض أهل الحديث وأحمد بن حنبل في رواية عنه: كل سارق يُقطع، سرق من حرز وغير حرز؛ لأن الله أمر بقطع السارق أمراً مطلقاً، وبين النبي صلى الله عليه وسلم المقدار ولم يذكر الحرز». اهـ.

والراجح اشتراط الحرز؛ لثبوته

عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو تخصيص لعوم آية السرقة.

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

صيانة الحج

تعالى: **ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ** **عِنْدَ رَبِّهِ** [الحج: ٣٠]، فإن المتلبس بالحج يكون أولاً في إحرام، ثم تزداد عليه الحرمة بدخوله في الحرم، ثم تزداد بمزاولة لأعمال الحج، فيكون محفوفاً بعظيم الحرمات، فيجب عليه التحلي بالأخلاق الإسلامية العالية، والآداب الشرعية الرفيعة، والتخلي عن كل ما يخالف الخلق والأدب مع الله سبحانه أو مع عباد الله، والحذر من إيذاء المسلمين بالقول أو الفعل أو اليد أو اللسان، فالحج مدرسة لتعليم الأخلاق الكريمة، والسجايا الحميدة، والشعائل النبيلة، والمثل العليا، من الصبر والتحمل، والتعاون والإيثار، بعيداً عن العنف والشدّة والمزاحمة والإيذاء، ولا يكون ذلك إلا باستشعار عظمة هذه الفريضة العظيمة، فهي ليست رحلة برية، ولا نزهة خلوية، ولا تفعل تقليداً وعادة ومحاكاة، وإنما هي: رحلة إيمانية، وفرصة عظيمة للتوبة والإقبال على الله سبحانه، ولزوم صراطه المستقيم، وقد نوه الله تعالى كل من يريد اعوجاجاً عن هذا النهج المستقيم بالعذاب الأليم، فرتب العقاب على الهمّ بالسنيّة، وإن لم تفعل، قال الله تعالى: **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَاقٍ يُطْلَقْ يُؤْفِكْ مِنْ عَذَابِ أليم** [الحج: ٢٥]، فكيف بمن يريد ويفعل؟ لا ريب أن الأمر أشد وإنكى.

إن في هذا التعبير البليغ زيادة في التحذير، ومبالغة في التوكيد، ولقد ضرب السلف الصالح - رضوان الله عليهم - أروع الأمثلة في الأدب مع حرم الله - عز وجل - يقول عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -: **كُنَّا نَعُدُّ - لا والله، وبلى والله، من الإلحاد في الحرم.**

وروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله: **«لأن أخطئ سبعين خطيئة به «ركية» أحب إليّ من أن أخطئ خطيئة واحدة في الحرم.** «ركية» اسم موضع بالحجاز بين غمرة وذات عرق.

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما: **«أنه كان له فسطاطان: أحدهما في طرف الحرم، والآخر في طرف الحل، فإذا أراد أن يعاقب أهله أو غلامه فعل ذلك في الفسطاط الذي ليس في الحرم، يرى أن مثل ذلك يدخل في الإلحاد فيه بظلم.**

الحمد لله، جعل بيته الحرام

مثابة للناس وأمناء، **أحمدته سبحانه**

واشكرته يقبل التوبة عن عباده، ويعفو

عن السيئات فضلاً عنه ومناً، وأصلي

واسلم على نبينا محمد الذي أكرمنا

به ربنا فبعثه منا، وعلى آله وصحبه

والتابعين، أما بعد:

فقد قال الله تعالى: **أَلَمْ يَجْعَلْ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ لِمَنْ رَزَقَ فِيهَا الشَّيْءَ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الشَّيْءِ** [البقرة: ١٩٧].

والمعنى: إنه من أوجب الحج على نفسه خلال هذه الشهور بأن تلبس به، والزمه نفسه، فليحترم ما التزمه من شطآن الله، وليصنّه من الرفث الذي هو مقاربة النساء ما دام مخرمًا، ومن الفسوق الذي هو الخروج عن حدود الشرع بفعل أي محظور يخل بإحرامه، خصوصاً ما نص الله عليه في قوله سبحانه: **فَلْيَحْذَرُوا أَتْيَاسَ مِنْ الْأَرْوَاحِ وَلْيَحْذَرُوا فَرْكَ الْأَرْوَاحِ**

[الحج: ٣٠]، ومن الفسوق: الخصومات والفحش، واللجاجة بمفهوم النص على ترك الجدل بقوله: **«وَلَا جِدَالَ فِي الشَّيْءِ»** [البقرة: ١٩٧].

وتنوع هذه المنهيات في الحج من الله بترتيب عجيب، فابتدأ بالرفث المفسد للحج حسب ما فصله العلماء، ثم الفسوق الذي هو الخروج عن أي شيء من حدود الله في الإحرام، ثم الجدل الذي كان جارياً بين القبائل في الجاهلية، من التنازع، والتفاخر، والتنايب بالألقاب، فما أجمل هذا التناسب بين الكلمات في هذه الآية الكريمة. والحكمة في النهي عن هذه الأشياء: هي تعظيم حرمت الله.

وقد قال الله تعالى: **ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ** [الحج: ٣٢]، وقال

من الرفث والفسوق

عبدہ الاقرع

فَتَامَلْ أَيْهَا الْمُسْلِمُ فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَتَحَرَّزُ مِنْ أَنْ يَعْاقِبَ أَهْلَهُ أَوْ غُلَامًا دَاخِلَ حُدُودِ الْحَرَمِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَقَعَ فِي الْإِلْحَادِ ، فَمَا بَالُكَ بِمَنْ يَعْمَلُ فِي حَرَمِ اللَّهِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ !! فَقَدْ رَأَيْنَا وَسَمِعْنَا مِنْ سَبَبٍ ، وَيَشْتُمُ ، وَرَبِمَا تَطَاوَلَ بِالْيَدِ عَلَى أَخِيهِ الْحَاجِّ أَوْ الْمُعْتَمِرِ؛ بِسَبَبِ حُجْرِ الْأَمَاكِنِ فِي الْحَرَمِ.

وَقَدْ سَنَلُ سَمَاحَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ حُجْرِ أَمَاكِنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟ فَاجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَسْجِدُ لِمَنْ سَبَقَ ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْجُزَ مَكَانًا فِي الْمَسْجِدِ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. أَيْ: لَا اقْتَرَعُوا، فَحُجَزَهُ أَمْرٌ لَا يَجُوزُ ، وَغَضَبٌ لِلْمَكَانِ ، وَلَا حَقٌّ لِمَنْ غَضِبَهُ ، فَالسَّابِقُ أَوَّلَى مِنْهُ وَاحِقٌّ بِهِ حَتَّى يَتَقَدَّمَ النَّاسُ إِلَى الصَّلَاةِ بِأَنْفُسِهِمْ. [مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ: ٢٠٨/١٣].

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ -: «لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَضَعُ تِلْكَ الْفُرْشِ وَتَحْجُزِ الْمَسَاجِدِ ، بَلْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وَعَتَوْهُ بَدْعًا فِي الدِّينِ ، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ. كَمَا يَرَوِي أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فَرَشَ مَصْلَاهُ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ الْوَالِي بِحَبْسِهِ. وَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا فِي مَسْجِدِنَا بَدْعٌ؟ فَإِذَا عَلِمْتَ مَا نَكَرَ فَلَا شَكَّ أَنَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا وَأَشَدَّ مَنَعًا؛ لِعَظِيمِ حَرَمَةِ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ صَرَّحَتِ الْأَدِلَّةُ أَنَّ الْمَعَاصِي فِي الْأَيَّامِ الْمُعَظَّمَةِ وَالْأَمَاكِنِ الْمُعَظَّمَةِ تَغْلُظُ مَعْصِيَتِهَا وَعِقَابُهَا بِقَدْرِ فَضِيلَةِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْذِرْ فِيهِ بِالْعِصْيَانِ يُظَاهَرْ تَرْفَعُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» [الْحَجَّ: ٢٥]. (فَتَاوَى ابْنِ إِبْرَاهِيمَ: ٣٨٨/٣-٤٠) اهـ.

فَاتَّقُوا اللَّهَ رِبَكُم - أَيْهَا الْمُسْلِمُونَ - وَاعْرِفُوا لِهَذَا الْبَيْتِ فَضْلَهُ وَخَصَائِصَهُ، فَقَدْ حُرِّمَ اللَّهُ وَحُمِيَ حِمَاهُ ، وَجُعِلَ قَصْدُهُ مَكْفَرًا لِمَا سَلَفَ مِنَ الذَّنُوبِ، مَاحِيًا لِلْأَوْزَارِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». [الْبُخَارِيُّ: ٢٥/٤، وَمُسْلِمٌ: ٩٨٣/٢].

وَالَا فَمَاذَا يَصْنَعُ مِنْ يَوْمٍ هَذَا الْبَيْتَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَرْعٌ يَحْجِزُهُ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَلْمٌ يَضْبِطُ بِهِ جَهْلَهُ، وَحَسَنُ صَحْبَةٍ لِمَنْ يَصْحَبُ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَرَاعُونَ حَرَمَةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ، حَتَّى قَالَتْ إِحْدَى النِّسَاءِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ تَوْصِي ابْنًا لَهَا بِتَقْدِيسِ الْحَرَمِ وَتَعْظِيمِ حَرَمَتِهِ، فَقَالَتْ:

أَبْنِي لَا تَقْلَمْ بِمَكَّةَ

لَا الصَّغِيرَ وَلَا الْكَبِيرَ
أَبْنِي مَنْ يَظْلِمُ بِمَكَّةَ

يَلْقُ أَفَاتَ الشُّرُورِ
أَبْنِي قَدْ جَرَّبَتْهَا

فَوَجَدَتْ ظَالِمَهَا يَبُورُ

فَالْمُسْلِمُونَ إِنْ هُمْ أَوَّلَى وَاحِقٌ بِأَنْ يَكْرُمُوا بَيْتَ اللَّهِ، وَيُطَهِّرُوهُ مِنْ سَائِرِ الْإِنْتِجَاسِ وَالْإِلْرَانِ ، فَلَا تَحْقِرَنَّ أَخِي الْحَاجُّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنَّ تَفَرَّغَ مِنْ بُلُوكَ فِي إِنْءِ الْمُسْتَسْقَى، وَلَوْ أَنْ تَنْحَى الْأَذَى مِنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ وَوَجْهَكَ إِلَيْهِ مُنْطَلِقٌ، فَخَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمُ لِلنَّاسِ وَأَصْبَرُهُمْ

عَلَى أَذَى النَّاسِ، وَلَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ جَنَاتٍ عَدَنَ لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالشَّرَّاءِ وَالْمَكْتُوبِينَ وَالْمَرْغُوبِينَ وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَأَكْفَهُ يُحِبُّ الْمُتَحَنِّنِينَ [آلْ عَمْرَانَ: ١٣٤].

وَحَسْبُ الْحَاجِّ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». [الْبُخَارِيُّ: ١٧٧٣، وَمُسْلِمٌ: ١٣٤٩]. وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». [الْبُخَارِيُّ: ١٨١٩، ١٣٥٠].

نَسَالُ اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى، أَنْ يَكْتُبَ لَنَا حَجَّ بَيْتِهِ الْحَرَامِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا التَّادِبَ بِأَدَابِ الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا اتِّبَاعَ سُنَّةِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ رَبِّي سَمِيعٌ عَلِيمٌ [إِبْرَاهِيمَ: ٣٩]. وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

واحة التوحيد

من هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
الإسلام دين الخير والرحمة

عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يعرس عرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع منه فهو له صدقة، ولا يرزؤه (أي لا ينقصه) وأخذ منه) أحد إلا كان له صدقة، صحيح مسلم

من غريب الحديث

(سجل) : «ومنه حديث: كفن النبي صلى الله عليه وسلم - في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة، أي بئس من الفطن. وقيل هي ميسوبة إلى موضع يسمى سحولاً ينسج به. انبأه من غريب الحديث

من سر حكمة السمير

لما بايع الناس عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - سعد المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إنه ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد كتابكم كتاب، ولا بعد سننكم سنة، ولا بعد أمّة، إلا وإنّ الحلال ما أحلّ الله في كتابه على لسان نبيه، حلال إلى يوم القيامة، إلا وإنّ الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه، حرام إلى يوم القيامة، إلا وإنّي لست بمبتدع ولكنّي متّبع.

[الاعتصام ١/ ٣٤]

من نور كتب الله

لا بدليل أفضل من الإسلام

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُلَاحِظُوا قُرْبَانَ مِنَ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكَيْلَ يَرُدُّوكم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَثِيرِينَ ﴿٥٠﴾ وَكَيفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْفِلُ عَلَيْهِمْ مَا بَنَتْ اللَّهُ وَيُعْصِمُ دُمُؤْلَهُ وَمَنْ يَمْلِكُ لَهُمْ أَلَّهُ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥١﴾ [آل عمران: ٥٠، ٥١]

من الحكمة

صلى الله عليه وسلم

عن فروة بن نوفل الأشجعي، قال: سألت عائشة رضي الله عنها عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به الله، قالت: كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل» [صحيح مسلم]

عن علي رضي الله عنه قال: «الخشوع في القلب أن تلين كنفك للرجل المسلم، وأن لا تلتفت في الصلاة.

وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قال: «من خاف الله أخاف الله منه كل شيء، ومن لم يخف الله خاف من كل شيء» - (صحيح إسماعيل)

إعداد / علاء خضر

حدیث باطلہ تھا ہمارے سامنے

كلوا الزيت، وادهبوا به،
فبأبه شفاء من سبعين داء، منها
الجذام. منكر. أخرجه أبو نعيم
في «الطب» من طريق الطبراني:
قال الأوزاعي: حدثني مكحول
عن أبي مالك عن أبي هريرة
مرفوعاً.

قلت: وهذا حديث منكراً
يحيى بن عبد الباقي هو الأذني،
روى عنه الطبراني حديثاً .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة للإمامي]

من - لأجل - منوفا - صلى الله عليه وسلم

محمّد بن حبيب رضي الله عنه، قال كنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوول في قصعة من
عجوة في ثنية خبي ابيض، فقوم عسرة ولفظ عسرة،
فقال كذب نصراني فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم من في بيوت يعجبنا فاناب
بعضهم الى شاكه، واسمع من السخاء ان يقولوا
برفت منه عن وجه

[illegible]

4. **تعمدات** صحابه

عن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبيه رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «بيننا أنا نائم، وأرابت قدحا أتيت به فيه لبن، فشربت منه حتى إني لأرى الري يجري في أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: العلم».

(مجمع النصارى)

هو اعد ذهبه في لوحيد رب البريه

[illegible]

فيما را احمدر الساعدي
 رزق و كسب و كسب و كسب
 ساعدي و كسب و كسب و كسب
 كسب و كسب و كسب و كسب
 كسب و كسب و كسب و كسب

الحضارة الإسلامية في عيون الغرب

يقول سارتون: «حق المسلمون عباقرة الشرق اعظم المآثر في القرون الوسطى. فكتبت اعظم المؤلفات قيمة، وأكثرها أصالة، وأغزرها مادة باللغة العربية. وكانت من منتصف القرن الثامن حتى نهاية القرن الحادي عشر لغة العلم الأرقاسة للحسب الشرقي حتى لقد كان سعيي لأني كان إذا رأته لم ينقاه عصره. وناحدث صورها أن يعلم لغة العربية. ولقد فعل ذلك كثير من غير المسلمين بها

في العرب في الصحراء الأورومتية من شهر

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «تعلموا العلم قبل أن يفيض، وقبضه أن يذهب أهله،
الأيام والتمتع والتعمق والبدع، وعليكم بالعقيق»، وفي رواية أخرى: أيها الناس، إنكم
ستحدثون وحدث لكم، فعليكم بالأمر الأول. [الدارمي ١: ٥٩]



المنهج القرآني في الدعوة إلى الله

إعداد

معاوية محمد هيكل

الحمد لله، والصلاة والسلام

على رسول الله، وبعد:

فإن منهج القرآن الكريم في
الدعوة إلى الله، واتباع دينه الحق،
هو ما يجب أن يتربى عليه الدعاة
إلى دين الله في الخلق، والعمل،
وإخلاص النية إلى الله جل وعلا،
مثلما تادب بذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم الذي لم يكن قطاً
غليظ القلب، ولا فاحشاً متفحشاً، فقد
قالت عائشة رضي الله عنها: «كان
خلقه القرآن». رواه مسلم.

فكان المنهج القرآني في تهيئة النفوس لتحمل الدعوة،
والقيام بأعبائها، منذ أنزل الله كتابه الكريم على نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم، وتعهد الله سبحانه بحفظه من التبديل
والتحريف: إِنَّا عَنَّا زَكَرَّا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاطِقُونَ [الحجر: ٩]. هذا
المنهج الذي أبانته الله لعباده، ووصى النبي صلى الله عليه
وسلم به أمته.

هذا المنهج موجود في كتاب الله عز وجل؛ حيث يخاطب
العقول في كل زمان ومكان بما يقلاص مع المدارك، ويقرب
المحسوس في كل بيئة إلى العقول الصافية؛ لتدرك عظمة
الله سبحانه، وما يجب على المخلوق تجاه خالقه، وتعرف ما
على المخلوق من تبعات في تادية هذا الواجب، قولية وفعلية
واعنقادية.

فقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته
الجامعة الوافية في حجة الوداع أمته بأمور كثيرة في مقدمتها
كتاب الله؛ حيث قال صلى الله عليه وسلم: «وقد تركت فيكم
ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون
عني، فما أنتم قائلون». قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأبيت
ونصحت. فاشهد الله على ذلك ثلاث مرات. [رواه مسلم].

يتمثل ذلك المنهج في أمور كثيرة يدرها من تدبر هذا
القرآن الكريم، وتمعن في سمو الأخلاق التي يدعو إليها،
وعمق المعاني التي تبرز من دلالة لفظه: أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَفَرَأَتِ
أَنزَلَ مَوَاقِبُ مَنَّا لَهَا [محمد: ٢٤].

من هذه الأمور

١- تهيئة شخصية الداعية، والتي تتحمل عبء التبليغ؛
لمواجهة الأجناس البشرية المتباينة في طباعها وغاياتها،
والمختلفة في المدارك والنوايا، من حيث المثالية، والصدق
في العمل والقول، يَكُنَّهَا الذِّكْرُ ءَأَسْرَأُ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ
الصَّادِقِينَ [سورة التوبة: ١١٩]، والشمولية في الفهم
والإدراك، مع الحلم والصبر، وقوة التحمل في هذا العمل،
وعدم التسرع في طلب الثمرة فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوَّلُوا الْعَزْمِ مِنَ
الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ [الأحقاف: ٣٥].

٢- احتواء الداعوين إلى عبادة الله وحده، وإلانة الجانب
لهم، وتحين الفرص الملائمة للدعوة في مخاطبة الناس بها؛
حسباً واجتماعياً وعاطفياً، قال تعالى: فِيمَا رَحَمْتُمْ أَنزَلْنَاهُ
لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ ظَنًّا غَلِيظًا لَفَقَطْنَا لَنُفْخَا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ
لَهُمْ وَصَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ [آل عمران: ١٥٩].

٣- احتواء المشكلات المعقدة التي تجعل الناس شيعاً

واحزاباً، وطريقة توجيههم إلى المنهج السليم في تأليف القلوب، والتغلب على المعضلات المعترضة في البينة. وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا أَنَّمَا أَتَى عَلَى كُنُوفِكُمْ عِزْدَانُكُمْ فَأَصْبَحُوا بِحُكْمِهِمْ إخواناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. [آل عمران: ١٠٣].

٤- وإن يختار الداعي إلى الله الوقت المناسب لدعوته، والاختصار في القول، وعدم التفسير أو إلزام المدعوي بالاستجابة عاجلاً أو آجلاً، بل يدع الكلمات الدعوية تترك أثرها في عقول المدعوي، والتعمق في الدلالة وبعد المعنى قِيَمًا لِيُنْذِرَ نَاسًا شَديدًا مِنْ لَدُنْهِ وَيُنَبِّئَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ الْغَلِيظَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجرٌ حَسَنٌ. [الكهف: ٢].

٥- إبراز الداعي أن دعوته عالمية لا إقليمية، يقول سبحانه لنبيه: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِنَاسٍ نَبِيًّا وَكَذِبُوا [سبا: ٢٨]، وقال تعالى: قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُتُوبُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، [الأعراف: ١٥٨]، فدين الله للبشرية جمعاء، ولا فرق بينهم باختلاف أجناسهم وديارهم، ولا إكراه فيه، فمن بلغته الدعوة، وعرفه الداعي ما يلزم معرفته، فقد أدى الداعي إلى الله دوره، فَإِنْ أَمَرَ صُوا مِمَّا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظْنَا لَكَ إِلَّا الْبَلَاغَ [الشورى: ٤٨].

٦- تكوين المجتمع القادر على الدعوة العامة في المجتمعات الأخرى، بالمثالية في العمل، والصدق في القول وكف الأذى، وحسن التعامل، وبالأمانة، وإعطاء الحقوق لمستحقيها، وبالوفاء بالوعد، وبراعة النمة، والشعور بالرقابة الذاتية، دون اللجوء إلى السلطة الإدارية، أو الشدة في الدعوة.

ذلك أن كتاب الله الكريم، قد اشتمل على كل شيء يتعلق بالإنسان، ويشبع رغباته: الفكرية والمعيشية، والطبية وسائر العلوم، التي يبحث فيها الإنسان، وتتسابق إليها عقول البشر قديماً وحديثاً: وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩].

مكانة الدعوة

الدعوة إلى الله سبحانه من أعظم الأعمال البشرية، وأكثرها نفعا، وهي مهمة أنبياء الله ورسله المأمورين بتبليغ أممهم دين الله جل وعلا، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وإبانة ما يجب عليهم العمل به في حياتهم الدنيا، وما يلزمهم في علاقاتهم بالله سبحانه تعبدًا وعقيدة، وما تستقيم بهم أحوالهم الشخصية والاجتماعية وسائر أمورهم في حياتهم.

فإن ميراث الأنبياء عليهم الصلاة لمن بعدهم ليس بالدرهم ولا الدينار، وإنما بالعلم والعمل، وإداء الحق بمواصلة الدعوة إلى دين الله، وعلى الناس التماسي بهم في الطريق الدعوي، الذي أبانه الله سبحانه عنهم في القرآن الكريم، فيتحمل أهل التقى ونور المعرفة من أتباعهم عبء الدعوة إلى الله سبحانه على بصيرة، متأسين بهم في الإخلاص والصبر، ومجادلة من عنده معرفة أو شبهة بالتي هي أحسن، يقول سبحانه لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ أَدْعُرُ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ [يوسف: ١٠٨]، وما يقصه الله علينا من أخبار الأنبياء في الدعوة إلى الله مع قربانهم وأهلهم، هو منهج دعوي، ترسم خطاه المهتمون بالدعوة في كل عصر، في القدوة والعمل، وقد قال سبحانه بعد الرد على شبه بني إسرائيل في عيسى عليه السلام: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ أَنَّهُ لَكُمُ الْمَرْزُوقُ الْعَرِيقُ [آل عمران: ٦٢].

فقد أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم عشيرته الأقربين، بعدما أمره الله بذلك، فوجه الدعوى إلى ابنته فاطمة وعمه العباس، وسمى غيرهما من بني عبد المطلب وبني عبد مناف لما أنزل الله تبارك وتعالى عليه قوله: «وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» ﴿٣٧﴾ وَأَخْضِرْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٨﴾ فَإِنْ عَصَاكَ قُلْ لِي بِرَبِّيَ وَمَا تَعْمَلُونَ [الشعراء: ٢١٤ - ٢١٦]، فدعاهم إلى دين الله، وقال: «لا أغني عنكم من الله شيئاً».

وهذا إبراهيم عليه السلام، يستغفر لأبيه

حتى نُهي، ويدعو إياه إلى دين الله الحق، لعله يسلم من غواية الشيطان. قال تعالى: «وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا» (١١) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا (١٢) يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْلِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا (١٣) يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا [مريم: ٤١-٤٤].

ونوح عليه السلام لم يستطع إنقاذ ابنه من الغرق؛ لأنه عمل غير صالح، ولوط عليه السلام كانت زوجته مع القوم الفاسقين، فاصابها ما اصابهم من العذاب، وابنا آدم غلبت على أحدهما الشقاوة، وحق عليه قدر الله سبحانه، فاقدم على أول نخب عصي الله به على وجه الأرض بسفك الدم الحرام عندما قتل أخاه حسداً على أن تقبل الله منه قربانه - صدقته -؛ لأنها من جيد ماله، وهو لم تقبل منه؛ لأنه اختار الرديء، والله سبحانه يتقبل من المتقين.

ومن هذه النماذج التي مرت بانبياء الله، واهتمامهم بالدعوة إلى الله بدءاً بالأقرب من ولد واهل وعشيرة، وقوم، وغيرهم، الأقرب فالأقرب، يبين الله سبحانه للعباد في القرآن الكريم أن الدعوة أمر إلزامي على كل قاصر عليه عالم بما يدعو إليه عالم بما ينهي عنه.

مراحل الدعوة

لما جاء امر الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أن يبلغ رسالة ربه؛ لينذر الناس ويدعوهم إلى نبيذ الآلهة التي يصرفون العبادة لها من دون الله جاءه ذلك الأمر للتبليغ على مراحل تتدرج بحسب وضع المجتمع الموجه إليه الدعوة، وبحسب القدرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتحمل والحماية له وللقلة المستجيبة لهذه الدعوة، وهم الفئة المستضعفة في المجتمع ذلك الوقت، فصبر على ذلك ثلاثة وعشرين عاماً، حتى اتسعت دائرة الدعوة وعظم امرها، وبخل الناس في دين الله أفواجا، فقد بدأت النبوة بأول ما نزل من القرآن، وهي: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ» (١) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْبَرُ (٢) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٣) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ [العلق: ١-٥].

وكانت الدعوة سراً، خوفاً من اذى قريش، حتى افزله الله سبحانه: «فَأَصْدَعْ بِأَقْوَمِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ» (١٤) إِنَّا كُنَّا نَسْتَنهَـزُكَ [الحجر: ٩٤ - ٩٥].

وكان التوجيه الرباني في القرآن الكريم للنبي صلى الله عليه وسلم: التحمل والصبر في تبليغ الدعوة، «وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَلَالٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ» (١٥) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ [النحل: ١٢٧].

والصبر الذي تكرر الأمر به لرسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم كثيراً يمثله أصحابه، وكل الدعاة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو من مجاهدة النفس، وتوطئتها بالقدرة على التحمل في سبيل ما يدعو إليه، ثم جاءت المرحلة العليا عندما قويت شوكة المسلمين، وكثر عددهم وكان لهم دار منعة بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فكانت الآية الكريمة: «أُوذِيَ الَّذِينَ يَفْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» (١٦) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْأَنْفُسُ فَذَكَّرَهُمْ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ [الحج: ٣٩، ٤٠].

أمراً بإظهار دينهم، وذلك أن أعداء الله تجمعوا، وارانوا القضاء على المسلمين، واستنصالهم انتصاراً لباطلهم، وتعصباً للحق، وخوفاً من اتساع نطاق الدعوة بعد أن تكاثر عدد المسلمين في المدينة بعد الهجرة، ثم جاءت الآيات في كتاب الله للوقوف أمام قوة الكافرين بقوة مؤيدة من الله، أمرة بالجهاد لنشر الدعوة بالقوة، والتصدي لقوة الأعداء، فقال سبحانه: «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَثَلُ بَيْتِ الْأَقْرَبِ هُوَ مَثَلُ النُّسَبِ الَّذِينَ فِي بَيْتِ اللَّهِ يَكُونُونَ أَوْلَىٰ عَلَىٰ الْغُيُوبِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْمَقَاصِدِ وَالَّذِينَ فِي بَيْتِ اللَّهِ يَكُونُونَ أَوْلَىٰ عَلَىٰ الْغُيُوبِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْمَقَاصِدِ وَالَّذِينَ فِي بَيْتِ اللَّهِ يَكُونُونَ أَوْلَىٰ عَلَىٰ الْغُيُوبِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْمَقَاصِدِ» (١٧) هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ [الحج: ٧٨].

ونزلت سورة محمد - التي يسميها بعضهم

سورة القتال - وفيها الامر بمجاهدة الكفار؛ لكسر شوكتهم، والقضاء على رؤوس الفتنة المتصدية للدعوة إلى دين الله الحق، الذين يريدون إطفاء نور الله وإسكات صوت الحق، يقول سبحانه: «ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ ۝٢ فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرِبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَفْتَتَمْتُمْ فَهْمَهُمْ فَشَدُّوا أَلْوَانَكَ فَبِئْسَ مَا يَدُؤُنَا فَإِنَّ شِئْنَنَا بِكَبْرٍ وَإِنَّا بِمَا نَفْعُ الْكَرْبُ أَبْزَاهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَنْهُمْ يُبَدِّلُ اللَّهُ أَمْثَلَهُمْ ۝١ سَيَبْرُهُمْ وَيُضْلِيهِمْ بِالْمَنِّ ۝٢ وَيُضِلُّهُمْ اللَّهُ عَرَفَهَا هُمْ ۝» [محمد: ٣-٦].

ومن المراحل التي يجب أن يأخذ بها المسلم في الدعوة إلى الله ترسم منهجها القرآني، بحسب ما بلغ بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم لم يطلب من أهل مكة زعامة ولا رئاسة، ولم يات لأخذ أموالهم، ولكن دعاهم إلى الله، «قولوا: لا إله إلا الله فتلحقوا» وأن يكون الداعي إلى الله صادقاً في دعوته.

فالداعي إلى الله مبشر غير منفر، وميسر وليس بمعسر، وفي هذا المعنى يؤكد صلى الله عليه وسلم على أمته بقوله: «بشروا ولا تنفروا، وبسروا ولا تعسروا»؛ فيوجه الله جل وعلا حامل لواء الدعوة نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم - وأمته له تبع - إلى حسن الخلق في الدعوة، حتى يقترب الناس منه ويصغوا إلى ما يدعوههم إليه، فيقول سبحانه: «يَمَّا رَحَصَ مِنْ آفَاتِ لِهْمٍ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظَ الْقَلْبُ لَأَفْتَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاتَّقُ اللَّهَ إِنَّهُ يَفْضَحُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» [آل عمران: ١٥٩].

ويقول الله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام لما بعثهما إلى فرعون الطاغية، الذي استكبر وتكبر، ودعا الناس إلى اعتباره إلهاً يُعبد من دون الله: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» [طه: ٤٤].

ولما كان الخوف ممن هو اقرب من الإنسان، وامكن في القوة المادية من السمات البشرية، فقد اظهر ذلك موسى وهارون عليهما السلام لربيهما، وهو سبحانه اعلم بذلك منهما في قولهما: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» [طه: ٤٥].

فازال عنهما ما كان يراودهما من ذلك الخوف، في ذلك الحوار القرآني البليغ؛ لأنه جل وعلا معهم بعنايته ورعايته وتأييده، يسمع ويرى، ومن كان الله معه فلا خوف عليه، وما عليه إلا أن يمثل امر الله ويبلغ دعوته التي أنيطت به، ويتحمل في سبيل ذلك ما يعترضه مطيعاً ومحسباً.

فامرهما جل وعلا بامتثال امره وعدم الخوف، واداء الدعوة إلى الله على وجهها؛ لتقبرا الذمة وتقوم الحجة، فقال سبحانه: «قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ۝٨ فَأَنبَأَهُمَا فَقَوْلَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَا تَعْذِْبَهُمْ فَدَحِشَتَكَ يَا إِبْرَاهِيمَ مِنَ الرِّبَا ۝٩ وَالسَّلَامُ عَلَيْنَا سَبْعًا مُبَارَكًا ۝١٠ إِنَّا قَدْ أَوْرَثْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى» [طه: ٤٦-٤٨].

وإذا كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قد روي عنه قوله: «حدثوا الناس بما يعرفون، اتريدون ان يكذب الله ورسوله». فإنه قد أدرك هذا المعنى من منهج القرآن الكريم التعليمي في الدعوة، وتلمس مداخلها، وتحين الفرصة المناسبة لها، وسار عليه كل رسول في دعوة قومه؛ حيث يسخر الله كما نجد ذلك مبسوطاً في مواضع كثيرة من القرآن الكريم لكل واحد منهم في دعوته إلى الله مما يتفاعل مع قدرات عقولهم، وإتيانه لهم بما هو اكبر مما يشغل أذهانهم، وبما يظهر في مجتمعهم لعلهم يدركون السر العظيم وراء ما يُدْعَوْنَ إليه ليعرفوا حق الله فيما دعتهم إليه رسلهم.

فالدعوة إلى الله في مراحلها وفرصها، وفي حكمة الداعي وطريقته في الدعوة محوراً المنهج القرآني الكريم؛ حيث يظهر أمام المتأمل في كتاب الله ان كل آية توضح منهجاً تعليمياً، وكل دلالة من النص القرآني المجيد يستفاد منها طريق من طرق الدعوة إلى الله، قال الله تعالى: «هَذَا بَلَدٌ لِنَاسٍ لِيُشْهِدُوا بَدْءَ وَاخْتِلَافِ أَمْنَاهُ هُوَ اللَّهُ وَبَدَّلَ أُولَئِكَ الْآلِافِ» [إبراهيم: ٥٢].

والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

أثر السياق

المقاصد (٣)

المذهب الثالث: أن المصلحة المرسلة ليست بحجة مطلقاً، وهو مذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة وبعض المتكلمين.

أدلة هذا المذهب:

الدليل الأول: أن المصالح إما أن تكون معتبرة، وإما أن تكون ملغاة، والمصلحة المرسلة متريدة بينهما، وليس جعلها مع المعتبر بالولى من جعلها مع الملغى، فيمتنع الاحتجاج بها حتى يشهد لها شاهد يفل على أنها من قبيل المعتبر.

والجواب على ذلك: أنا لم نجعل للمصلحة المرسلة مع المصالح للمعتبرة مطلقاً، وبينون أدلة، بل جعلناها مع المصالح للمعتبرة، وأنه يحتاج بها بادلة وبشروط قد رجحت اعتبارها على إلغائها، فيكون الاعتبار مظلوناً، والعمل بالظن الغالب واجب. فائدة:

الظن هو مطلق التردد بين امرين أو أكثر. فإذا استوى الأمران ساءم الأصوليون شكاً، وإذا ما ترجح أحدهما على الآخر سقوه ظناً.

وإما غالب الظن فهو مرتبة من الظن يترجح فيها أحد الأمرين (الجانبين) رجحاناً مطلقاً، يطرح معه الأمر (الجانب) الآخر، فالظن الغالب هو الذي تسكن إليه النفس ويطمئن به القلب.

فالأصل الذي تبني عليه الأحكام هو اليقين، فإذا أمكن الوصول إليه، لم يجز العدول عنه، ولكن إذا تعذر ذلك أو تعسر وهذا هو الغالب فإن غالب الظن يجعل بمثابة اليقين فتبنى عليه الأحكام.

وقد صاغ العلماء هذا في قاعدة: «نزل غالب الظن منزلة اليقين» بصيغ مختلفة. ومن أدلة هذه القاعدة:

١- حديث أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليها، فقال: إنما أنا بشر وإنه ياتيني الخصم، فلفل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليركها. [متفق عليه].

الحمد لله، والصلاة والسلام على

من لا نبي بعده. وبعد

ذكرنا أن جميع سرائع الدين ترجع إلى

تحقيق مصالح ثلاثة، هي

١- نداء المقاصد: وشرع لها حفظ الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والمال، والعرض، والعقل. ٢- جلب للمصالح: وشرع لها ما يرفع الحرج عن الأمة في العبادات والمعاملات وغيرها، وتلك هي المعتبر عنها بـ «الحاجيات».

٣- الجري على مقتضى مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وشرع لها لحكام (التحسينيات).

- ورأينا أن البحث في المصالح والمقاصد، هو بحث في صميم المقاصد، ثم انتقلنا إلى أقسام المصلحة - بالنظر إلى حكم الشرع فيها - : مصلحة معتبرة، مصلحة ملغاة، مصلحة مرسلة.

وانتقلنا إلى حجية المصلحة المرسلة واختلاف المذاهب فيها، فرأينا للمذهب الأول الذي يرى أنها حجة بشروط وقد تناولنا ذلك بالتفصيل في العدد السابق.

ونستأنف البحث فنقول وبالله تعالى التوفيق:

المذهب الثاني: المصلحة المرسلة حجة مطلقاً، وهو مذهب الإمام مالك.

وأدلة هذا المذهب هي نفس أدلة المذهب الأول، ولكن بدون الشروط التي اشتراطها أصحاب المذهب الأول.

- ويرد على هذا: أنه لا يمكن الأخذ بالمصلحة المرسلة إلا بتلك الشروط التي ذكرناها؛ لأنه بعد الاستقرار والتتابع لفتاوى الصحابة، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة وجنابهم يستدلون بالمصلحة، وهم قد راعوا تلك الشروط والقيود.

وكذلك فإن تلك الأدلة دلت على حجية المصلحة المرسلة، التي أخذ بها هؤلاء؛ حيث إنها منضبطة، ولم تدل على حجية المصلحة المرسلة مطلقاً؛ لأن هذا يؤدي إلى عدم انضباط من أخذ بها، مما يفتح مجال الأهواء والشهوات، فيقع في الزلل.

ففي فهم النص

إعداد: / متولي البراجيلي

وكل ما دل على وجوب العمل بالشهادة فهو دليل لهذه القاعدة ، ولا خلاف بين العلماء في العمل بهذه القاعدة، فقد اتفق المسلمون على وجوب العمل بمقتضى الشهادة ، ونقل الإجماع على ذلك ابن قدامة في المغني.

[المغني ١٣/١٢٣ - ١٢٤].

وكل ما كان من قبيل الحكم بمقتضى شهادة الشهود فهو من باب العمل بالظن؛ لتعذر اليقين، والشهادة من أوسع أبواب تطبيق هذه القاعدة، ويدخل تطبيقها في مواضع عديدة، كالعمل بغلبة الظن في عدد ركعات الصلاة، أو أشواط الطواف ، أو في معرفة جهة القبلة، أو إزالة النجاسة غير المرئية.. إلى غير ذلك مما لا يتحضر.

- وقد اعتُبر أن بناء الأحكام على الظن الغالب من تيسير الشريعة على العباد ، فالحق تعالى لم يكلف عباده بتحصيل اليقين الذي يكون عليهم شاقاً أو متعزراً؛ بسبب نقص علمهم، وعدم إحاطتهم بالامر على حقيقته في كثير من المواضع ليبينوا عليه الأحكام، بل جعل وسيلة ذلك ما هو في قدرتهم، وهو الظن الغالب؛ إذ لو كلفوا تحصيل اليقين في مثل هذا الامر ، لآدى ذلك إلى غنتهم ، وإلى ضياع كثير من الحقوق ، وإلى اضطراب شؤون العباد. [انظر القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف ٢/٣٥٥ - ٦٤٢].

الدليل الثاني : فإن قيل: إنا لم نعلم أن الشارع قد حافظ على تحصيل المصلحة بإبلاغ الطرق، فلم تُشرع المثلة في القاتل عمداً وعدواناً مع أن المصلحة تقتضيها؛ لأنها أبغ في الزجر عن القتل، ولم يُشرع القتل في السرقة، وشرب الخمر، والقذف، مع أن المصلحة تقتضيه؛ لأنه أبغ في الزجر عن العود لمثله.

فلو كانت المصلحة حجة لحافظ الشارع على تحصيلها بإبلاغ الطرق، ولكن لم يفعل شيئاً من ذلك، فلا تكون حجة.

فالجواب على ذلك : أن المصلحة حجة بالشروط والقيود السابقة الذكر في المذهب الأول، وما ذكرتم من الأمثلة لا تدخل في المصلحة المرسلة، بل إن كل ما قلتم هو من المصالح الملغاة؛ حيث تتكلمون في نصوص وحدود مقبرة، ولا اجتهد مع النص. الدليل الثالث: فإن قيل إن الحكم الشرعي هو

وهذا الحديث من اصرح ما يدل على هذه القاعدة .

ووجه الاستدلال أن الرسول صلى الله عليه وسلم صرح بأنه يبنّي حكمه القضائي على ظاهر ما يقوم من حجة، وإن كانت قد تكون مخالفة لواقع الامر.

ومما يشير إلى أن المطلوب أصلاً هو اليقين، قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: «إنما أنا بشر؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قد علل حكمه بالظاهر، وإن لم يطابق واقع الامر، بكونه بشراً، أي لا يعلم الغيب - إلا ما أوحى الله به إليه -، فدل على أنه لم يمنعه من العمل باليقين - الذي هو الأصل - هنا إلا عدم قدرته على ذلك؛ لصفته البشرية صلى الله عليه وسلم.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «فإنما اقضي له بقطعة من النار» ، وهذا معناه أن المطلوب أصلاً موافقة الباطن ، لكن لما تعذر ذلك أقيم الظن الغالب مقامه.

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة ، فإن فعلوا ذلك عصموا مني بماعهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» [متفق عليه].

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وفيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة، والحكم بما يقتضيه الظاهر». [انظر فتح الباري: ١٣/١٨٦ - ١٨٧، شرح النووي على مسلم ٤/١٢ - ٧].

٣- قوله تعالى : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن العربي : قال علماؤنا : هذا دليل على جواز الاجتهاد، والاستدلال بالامارات والعلامات على ما خفي من الاحكام. [احكام القرآن لابن العربي ٢٥٤/١].

المستند إلى دليل ، أو أي أصل شرعي، كالكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، ونحو ذلك، فلو اثبت المجتهد حكماً مستنداً إلى مصلحة بدون دليل شرعي كان حكماً بالعقل المجرد، ووضعاً للشرع بالراي والتشهي، وهذا ظاهر البطلان.

فالجواب على ذلك: أن المصلحة المرسله حجة والأدلة قد دلت على ذلك صراحة، وتلك الأدلة هي: استقرار النصوص الشرعية، واستقرار فتاوى الصحابة وعلماء الأمة، ولو لم يحتج بالمصلحة لخلت كثير من الحوادث عن الأحكام.

وهذه الأدلة الشرعية قد ثبتت عن طريقها كثير من القواعد الأصولية: كحجية القياس، وخبر الواحد، وصيغ العموم، ونحو ذلك.

فلو كانت تلك الأدلة لا تصلح لإثبات المصلحة والاحتجاج بها لزم أنها لا تصلح لإثبات أي قاعدة أصولية، وهذا باطل.

- ثم إن الشروط المقيّدة للعمل بالمصلحة المرسله بينت أن الأمر ليس بالعقل المجرد والتشهي والراي، بل هو حكم بالشرع، ولا يخرج عن الشرع بحال.

حقيقة الخلاف بين المذاهب في العمل بالمصلحة المرسله،

الخلاف في الاحتجاج بالمصلحة المرسله خلاف لفظي؛ لأن الجميع متفق على أن تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها أصل شرعي ثابت، إلا أن الخلاف وقع في تسمية العمل بهذا الأصل والالتفات إلى تحقيقه - فيما لم يرد باعتباره أو إلغائه دليل خاص - مصلحة مرسله.

فبعضهم يسمي تلك مصلحة مرسله، وبعضهم يسمي ذلك قياساً، أو عمومًا، أو اجتهادًا، أو عملاً بمقاصد الشريعة.

ومما يقرر أن الخلاف لفظي: الضوابط التي وضعها القائلون بالعمل بالمصلحة المرسله. [معالم أصول الفقه للمجيزاني: ٢٣٨].

فالعلماء في المذاهب المختلفة يستدلون بالمصالح المرسله، ولكن تختلف هذه المذاهب في التوسع والتضييق في الأخذ بها، فبعضهم اشترط للأخذ بها شروطاً - كما هو في المذهب الأول - وبعضهم استدل بها مطلقاً، كما في المذهب الثاني. قال القرافي: أما المصلحة المرسله فالتقول أنها خاصة بنا (المالكية)، وإذا تفقّت المذاهب وجدتهم إذا قاسوا وجمعوا وفرقوا بين المسالتين لا يطلبون شاهداً بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا وفرقوا، بل يكتفون بمطلق المناسبة، وهذه هي المصلحة المرسله، فهي حينئذ في جميع المذاهب. [شرح تنقيح الشرائع: ٢٤٤].

وقال ابن دقيق العيد فيما نقله عنه الزركشي: نعم، إن الذي لا شك فيه أن مالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع - يعني القول بالمناسب المرسل (المصلحة المرسله) - وبليته الإمام أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرها من اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيح في استعماله على غيرهما. [انظر: البحر المحيط ٢٤١/٣ - ٢٢].

والحاصل أن أصحاب المذهبين الأول والثاني جعلوا المصلحة المرسله من أدلتهم المعتمدة، إلا أن أصحاب المذهب الثاني قد توسعوا في الاستدلال بها، بخلاف أصحاب المذهب الأول، فقد ضيقوا فيها على حسب الشروط والضوابط التي ذكرناها، وهذا هو الراجح، والله أعلم. [انظر: المهذب في علم أصول الفقه: ١٠١١/٢، ١٠١٤].

أثر الاختلاف في الأخذ بالمصلحة المرسله في العمل ببعض الفروع الفقهية،

١- قتل الجماعة بالواحد: استدل المحتجون بالمصلحة المرسله على قتل الجماعة بالواحد؛ حيث قالوا: إنه لو سقط القصاص بالاشتراك لأدى ذلك إلى اتساع القتل به، فيؤدي إلى إسقاط حكمة الردع والزجر، فاقنضت المصلحة قتلهم به.

أما من لم يأخذ بالمصلحة، فلم يَرِ ذلك، بل قال: لا تقتل الجماعة بالواحد؛ مستدلاً بقوله تعالى: **وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ** [المائدة: ٤٥]؛ حيث إن الآية دلت على أنه لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة.

فائدة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو قواطع جماعة على قتل واحد معصوم الدم؛ فإن الجميع يقتلون بالفرد الذي تم القواطع على قتله؛ لما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قتل سبعة من صنعاء قتلوا رجلاً، وقال: لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً. وأثر عمر أخرجه البخاري تعليقاً ووصله ابن حجر في فتح الباري ٢٢٧/٢، وأخرجه البيهقي - واللفظ له - وصحح إسناده. [انظر الموسوعة الفقهية ٢٧١/٣].

وكذلك قتل علي رضي الله عنه ثلاثة بواحد، وقتل المغيرة سبعة بواحد، ولم يُنكر عليهم. [الموسوعة الفقهية ٢٨٢/١٥].

٢- تغريب المرأة البكر إذا زنت: استدل الإمام مالك بالمصلحة على أن المرأة البكر لا تغرب (تُنفي من بلدها) إذا زنت؛ لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة، فإذا غُرِبَت بغير محرم كان ذلك إغراء لها

بالفجور، وتضييعاً لها، وذلك ينافي قصد الشارع من وجوب الحد؛ لأنه ما شرع إلا جزأ عن الزنا، وإن غربت المرأة بمحرم أدى ذلك إلى عقاب من لا ذنب له، وإن كلفت أجرته، ففي ذلك زيادة على عقوبتها. أما بعض العلماء، فلم يأخذ بالمصلحة هنا، وأوجب التغريب على المرأة كغيرها؛ مستدلاً بعموم حديث عبادة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام». [رواه مسلم].

فائدة:

بالنسبة للتغريب، فيه ثلاثة أقوال:
القول الأول: الوجوب في حق الرجل والمرأة، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة، وزاد الشافعية أنه إذا خيف إفساد المغرب قيد وخُبس في منفاه.
القول الثاني: أن التغريب واجب في الرجل دون المرأة، فلا تغرب؛ خشية عليها، وينبغي حبس الرجل وجوباً في منفاه، وهذا مذهب المالكية والأوزاعي.
القول الثالث: أن التغريب من باب السياسة والتعزير، وذلك مفوض إلى الحاكم، وهذا مذهب الحنفية. [الموسوعة الفقهية ٣٠٥/١٦].

الإمام مالك والمصلحة المرسلّة،

رأينا من أقوال أهل العلم أن المصلحة المرسلّة ليست مقصورة على المذهب المالكي - كما هو شائع - بل أخذت المذاهب المختلفة بها بشكل أو بآخر. كما أن الإمام مالكا لم يبتدعها، وإنما استفادها من عمل الصحابة بها.

يقول الغزالي (وهو شافعي المذهب): «الصحابة رضي الله عنهم هم قنوة الأمة في القياس، وعلم قطعاً اعتمادهم على المصالح». [المنحول في أصول الفقه ص ٣٥٣].

وما قاله الغزالي قاله شيخه أبو المعالي - في مبحث الاستدلال - من كتابه «البرهان» حيث سلم بخجية الاستدلال المصلحي؛ لأن ذلك من عمل الصحابة رضي الله عنهم، وهو كثير في فقههم، وفتاويهم. [نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ٦٤/١].

- فكما سبق - أن العبارة الجامعة لمقاصد الشارع كلها، هي: جلب المصالح ودرء المفاسد، وهذا مطرد في جميع أحكام الشريعة، وإطراده أظهر ما يكون في أحكام العادات والمعاملات، فالمصلحة في المذهب المالكي ليست هي مجرد الأخذ بالمصلحة فقط حيث لا نص ولا قياس، بل هي استحضار للمصلحة عند فهم النص، وعند إجراء القياس، فضلاً عن

حالات إعمال المصلحة المرسلّة.

وكذلك أيضاً في سائر المذاهب إلا الظاهرية، غير أن المذهب المالكي، كان اصرح وأوضح في مراعاته للمصالح، باعتبارها المقصد العام للشريعة، والمقصد الخاص لكل حكم من أحكامها، وخاصة في أبواب المعاملات والعبادات.

أمثلة على العمل بالمصلحة:

المثال الأول: عن البيوع:

من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كثير من البيوع؛ لما يكتنفها من جهالة ومخاطرة، ولما تفضي إليه من غرر وغبن في حق أحد المتبايعين، وهذا يقتضي الوضوح التام، والتحديد المضبوط في المبيعات وصفاتها، وفي الأثمان والأجل... إلى غير ذلك.

ولكن هناك حالات كثيرة جداً، يتعذر فيها - أو يعسر جداً - توفير هذه الشروط، والالتزام بها، فتصبح مصلحة المتبايعين، التي هي المقصودة بتلك الشروط تستدعي التساهل فيها، والتفاضي عن بعضها، مما هو متعذر أو عسير.

وهنا اتجاهان: اتجاه يميل إلى مراعاة المصلحة، ودفع الحرج والضرر، ويمثله الفقه المالكي، فالحنفي.

واتجاه يميل إلى المحافظة على الشروط الأصلية مهما يكن من أمر.

ومن هذا الباب: أن مالكا يجوز بيع المغيب في الأرض كالجزر واللفت، وبيع المقائي (نوع من المزروعات كالبطيخ ونحوه) جملة، كما يجوز هو والجمهور بيع الباقلاء (الحبوب) ونحوه في قشره. والغرر هنا غرر يسير، جائز مثله في البيوع، لا يؤثر، والحاجة تدعو إليه، وحملوا النهي عن الغرر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم على الغرر الكثير، من جهة، ومن جهة أخرى على ألا يكون فيه ضرر يفوق الضرر المقصود بالنهي.

وفي معنى الضرر المنهني عنه في الأحاديث، يقول الحافظ ابن عبد البر (المالكي): «وجملة معنى الغرر: أنه كل ما يتبايع بها المتبايعان مما يدخله الحظر والقمار، وجهل معرفة المبيع، والإحاطة بأكثر أوصافه، فإن جهل منها اليسير، أو دخلها الغرر في القليل، ولم يكن القصد إلى موقعة الغرر، فليس من بيوع الغرر المنهني عنها؛ لأن النهي إنما يتوجه إلى من قصد الشيء واعتمده». [الكافي في فقه أهل المدينة ٧٣٥/٢]. وللحديث بقية إن شاء الله.

والحمد لله رب العالمين.

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول

الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فاكثر الناس يشتكي، الزوج يشتكي والزوجة تشتكي،

الوالد يشتكي والوالدة تشتكي، رب العمل يشتكي،

والعالم يشتكي، العلي يشتكي، والقدر يشتكي، لا بد من

الأرحام، حتى الجيران يشتكي بعضهم البعض!! وهذه

الشكاوى منها ما يكون بحق، ومنها غير ذلك.

ويطرح السؤال نفسه هنا وبقوة: وهل يملك بعضنا

بعض ضراً، أو نفعاً، عطاء، وسعاً، والله عز وجل يقول:

﴿هُوَ يَسْمَعُ رَجْمَ رِيثٍ تَحْتِ سَمَاءٍ بَيْنَهُمْ مَعْتَبَةٌ فِي تِلْكَ
لَيْلٌ وَرَفَعَهُمْ فَقَدْ تَغَيَّرَ وَذَرَحْتَ نُجُجَهُمْ فَعَفَاهُمْ فَعَفَا
سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فلماذا الشكوى؟

لكننا نرى أن الله سبحانه وتعالى سمع قول المجادلة

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تشتكي إلى الله، قال
الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ
وَأَنَّهٗ يُسْمِعُ مِمَّا تُلَاحِظُونَ أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ١].

قالت عائشة رضي الله عنها: تبارك الذي وسع سمعه
الأصوات!! لقد جاءت المجادلة إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم، وأنا في ناحية البيت تشكو زوجها، ما اسمع ما
تقول، فانزل الله عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا
وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١] إلى آخر الآية. [تفسير الطبري
٤٥٤/٢٢].

فالآية تثبت جواز الشكوى، ولزوم النظر في شكاواها،
وإنصافها، وإفنائها ونصرتها، وفي الوقت نفسه نرى الرسول
صلى الله عليه وسلم يقول: «من نزلت به فاقة فانزلها بالناس،
كان قمناً من ألا تسد حاجته، ومن أنزلها بالله عز وجل أتاه
الله برزق عاجل». [مسند أحمد ١١٧/٦ وقال الشيخ أحمد
شاكر: [إسناده صحيح].

والحديث يرشد إلى أن يشكو الإنسان حاجته وفاقته إلى
الله تعالى لا إلى الناس، فأمور الرزق غائبة عنا، فلا ندري متى
يأتي الفرج والرزق، فما علينا إلا التضرع إلى الله والانتظار
لنزول الرحمة وبلوغ الكتاب أجله، فكيف الجمع بين الأمرين؟
معنى الشكوى:

يقال: شكى من فلان، وشكوت فلاناً أشكوه شكواً وشكاية
وشكاة إذا أخبرته عنه بسوء فعله، فهو مشكوك، والاسم
الشكوى. [عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٥١/٢].

ويطلق البث أيضاً على الشكوى، وعلى المرض، وعلى
الامر الذي لا يُصبر عليه، ويراد بالبث الحزن، ويقال شدة
الحزن. [فتح الباري لابن حجر ٢٦٣/٩].

باب الأسرة

الشكوى

بين الجواز

والمنع

جمال عبدالرحمن



سحت يأكله. [أخرجه مسلم ١٠٤٤]. [انتهى من فتاوى نور على الدرب لابن باز ١٩٧/٤].

وقد وردت بعض الأحاديث يُفهم منها تعارض الشكوى مع الصبر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: إذا ابتليت عبيدي المؤمن، فلم يشكني إلى عواده، أطلقت من أساري، ثم ابتلته لحماً خيراً من لحمه، ودماً غير دمه، ثم يستأنف العمل. [الحاكم وصححه وقال: على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي].

ورويت أحاديث أخرى يُفهم منها جواز الشكوى، وأنها لا تنافي الصبر، فقد اشكت السيدة عائشة، وقالت: وأرأساه. وقالها الرسول صلى الله عليه وسلم عندما اشتد به الوجع، وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل على مريض يسأله عن حاله، ويقول: كيف تجدك؟ وعندما زار الرسول صلى الله عليه وسلم سعداً قال سعد: يا رسول الله، قد اشتد بي الوجع، وأنا ذو مال، إلخ. ولا تعارض بين هذه النصوص؛ لأن الشكوى إذا كانت إخباراً عن الحال والواقع بلا تبرم ولا تسخط ولا ضجر، جازت عندئذ، أما إذا كان فيها شيء من هذا فإنها تعارض الصبر حينئذ، وفرق بين من يشكو الله إلى عواده، ومن يشكو إلى الله عز وجل في علاه، قال يعقوب عليه السلام: **إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِيِّ وَحَزَقَ إِلَهُ** [يوسف: ٨٦]، وقال تعالى: **وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّ السُّوءُ وَآتَ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ** [الأنبياء: ٨٣].

يقول ابن القيم رحمه الله: لما كان الصبر حبس اللسان عن الشكوى إلى غير الله، والقلب عن التسخط والجوارح عن اللطم وشق الثياب ونحوها، كان ما يضاده واقعاً على هذه الجملة، فعنه الشكوى إلى المخلوق، فإذا شك العبد ربه إلى مخلوق مثله، فقد شكاً من يرحمه إلى من لا يرحمه، ولا تضاده الشكوى إلى الله، وأما إخبار المخلوق بالحال، فإن كان للاستعانة بإرشاده أو معاونته، والتوصل إلى زوال ضرره، لم يقدح ذلك في الصبر، كإخبار المريض للطبيب بشكايته، وإخبار المظلوم لمن ينتصر به بحاله، وإخبار المبتلى ببلائه، لمن كان يرجو أن يكون فرجه على يديه، فتبين من ذلك أن الشكوى تجوز في بعض الأحوال، وتعارض الصبر في أحوال أخرى. والله أعلم.

وحينئذ يُفهم قول رويم: «الصبر ترك الشكوى». [شعب الإيمان: ٣٨٩/١٢].

فللشكوى إذن معان متعددة، منها ما جاء عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، بلا أذان ولا إقامة، ثم قام متوكفاً على بلال، فأمر بقوى الله تعالى، وحث على طاعته، ووعظ الناس وذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن، وقال: يا معشر النساء، تصدقن. فإنكن أكثر حطب جهنم، فقامت امرأة من سطة النساء، سفعاء الخدين فقالت: لم يا رسول الله؟ فقال: «لأنكن تكثرن الشكاة»، وتكفرن العشير، قال: فجعلن يتصدقن من حليهن يلقين في ثوب بلال من أقراطهن وخواتيمهن». [متفق عليه].

والشكاة، أي: الشكوى. ومعنى الحديث أنهم يجحدن الإحسان؛ لضعف عقولهن، وقلة معرفتهن. [شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٠٣/٣].
وتعليقه صلى الله عليه وسلم بالشكاة وكفران العشير: دليل على تحريم كفران النعمة؛ لأنه جعله سبباً لدخول النار. وهذا السبب في الشكاية يجوز أن يكون راجعاً إلى ما يتعلق بالزوج، وجحد حقه، ويجوز أن يكون راجعاً إلى ما يتعلق بحق الله من عدم شكره، والاستكانة لغضائه. [إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ٣٤٦/١].

الشكوى والصبر

والسؤال هنا: هل إذا اشتكى الصابر على البلاء حاله لغيره من الناس، فهل هذا ينافي صبره؟ وما حكم الشرع فيمن يشكو بعضاً من همومه لصديقه، هل يعتبر ذلك من الاعتراض على قضاء الله وقدره؟

والجواب: إذا كانت الشكوى من الهموم لأجل التعاون، كان يظهر ما لديه لعل الله ينفعه برأيه واجتهاده من باب المشورة، من باب الاستعانة بالرأي، فلا بأس بذلك؛ يشكو همومه وحاجاته ليستعين برأيه، وإذا كان مضطراً وسال المساعدة، فلا بأس؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة - مسألة المال يعني - لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة، اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداً من عيش - ورجل أصابته فاقة يعني كان غنياً، وكان بخير ثم أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجي من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، يعني حتى يشهدوا له، قال: وما سواهن يا قبيصة

لا جناح على من جلس عند المصيبة يُعرف فيه الحزن:

عن عائشة رضي الله عنها لما قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة، جلس النبي صلى الله عليه وسلم، يُعرف فيه الحزن، وأنا أنظر من صائتر الباب - شق الباب - فأتاه رجل فقال: إن نساء جعفر، وذكر بكاءهن، فأمره أن ينهأهن، فذهب، ثم أتاه الثانية، لم يُطغنه، فقال: (انههين)، فأتاه الثالثة، قال: والله لقد غلبنا يا رسول الله، فزعمت أنه قال: «فاحت في أفواههن التراب». فقلت: أرغم الله أنفك، لم تفعل ما أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من العناء. [البخاري ١٢٩٩].

وعن أنس رضي الله عنه قال: قُتِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً حين قُتِلَ القراء، فما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حزن حزنًا قط أشد منه. [البخاري ١٣٠٠].

وقد توجع الصحابة على فقد الرسول صلى الله عليه وسلم، وجزنوا له أشد الحزن، قال طاووس: ما رايت خلقاً من خلق الله أشد تعظيماً لمحارم الله من ابن عباس، وما ذكرته قط فثبت أن أبكي إلا بكيت، ورايت على خديهِ مثل الشراكين من بكائه على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو عثمان: ورايت عمر بن الخطاب لما جاءه نعي النعمان بن مقرن وضع يده على رأسه وجعل يبكي. ولما مات سعيد بن أبي الحسن بكى عليه الحسن حولاً، فقيل له: يا أبا سعيد، تامر بالصبر وتبكي؟ قال: الحمد لله الذي جعل هذه الرحمة في قلوب المؤمنين يرحم بها بعضهم بعضاً، تدمع العين، ويحزن القلب، وليس ذلك من الجزع، إنما الجزع ما كان من اللسان واليد. وقال يحيى بن سعيد: قلت لعروة: إن ابن عمر يشدد في البكاء على الميت، فقال: قد بكى على أبيه. وبكى أبو وائل في جنازة خيثمة.

فهؤلاء معالم الدين لم يروا إظهار الوجد على المصيبة بجوارح الجسم إذا لم يجاوزوا فيه المحذور خروجاً من معنى الصبر، ولا دخولاً في معنى الجزع. وقد بكى صلى الله عليه وسلم على ابنته زينب، وعلى ابنه إبراهيم، وفاضت عيناه، وقال: «هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده»، وبكى صلى الله عليه وسلم لقتل جلة الإسلام وفضلاء الصحابة، وتوجع لفقدهم. [شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٨٠/٣ - ٢٨٤].

فحقيقة الصبر ألا يعترض على المقبور، فاما إظهار البلاء لا على وجه الشكوى فلا ينافي الصبر، قال الله تعالى في أيوب عليه السلام: **إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَقِمَ اللَّيْلُ** [ص: ٤٤]، مع أنه قال: **أَنِّي مَسَّيْتُ الْمَصْرَ** [الأنبياء: ٨٣]، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم: ١٠٢/٣].

ومما يجوز من الشكوى ما جاء:

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله، قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا. [إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١٦١/٢].

ومما يجوز من الشكوى أيضاً ما:

أخرج الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: شكى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزبة فقال: ألا اختصي؟ قال: «ليس منا من خصي أو اختصي».

وفي الحديث ذم الاختصاص.. وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له للكبير، ولو كان مما يُستهن ويُسْتَقْبَح... وفيه جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث. [فتح الباري لابن حجر: ١٢٠/٩].

مراتب عليا من الصبر، كمن لم يظهر حزنه عند المصيبة:

عن أنس رضي الله عنه اشتكى ابن لابي طلحة رضي الله عنه، فمات، وأبو طلحة خارج، فلما رأت امرأته أنه قد مات هبات شيناً، ونحته في جانب البيت، فلما جاء أبو طلحة، قال: كيف الغلام؟ قالت: هذات نفسه، وأرجو أن يكون قد استراح، فظن أبو طلحة أنها صادقة، قال: فمات، فلما أصبح اغتسل، فلما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات، فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، بما كان منها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما». قال سفيان: فقال رجل من الأنصار: فرأيت لهما تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن. [البخاري ١٣٠١].

قال الشارح: أما من لم يظهر حزنه عند المصيبة، وترك ما أبيح له من إظهار الحزن الذي لا إسقاط فيه لله تعالى، واختار الصبر كفعل أم سليم، ومن قهر نفسه وغلبها على الصبر، فهو أخذ بابن الرب في قوله: **وَلَمَّا صَبَرْتُمْ لَكُمْ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ** [النحل: ١٢٦]. [شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٨٤/٣].

البكاء عند المريض

قد يزور الإنسان أخاه المريض، فيجده يتقلب ويتألم من شدة المرض والمعاناة، أو يجده في نزعة الأخير فيبكيه ذلك، فهل في ذلك حرج، أو فيه ما ينافي الصبر؟

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اشتكى سعد بن عباد، فأتاه الرسول صلى الله عليه وسلم يعود مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، فوجده في غاشية أهله، فقال: «قد قضى؟» قالوا: لا، يا رسول الله، فبكى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا، فقال: «ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه». أي: يعذب الميت ببكاء أهله إذا كان النوح من سنته؛ لقول الله تعالى: «مَرَأَتْهُ إِثْمَكَ وَأَمِيلَكُمُ نَارًا» [التحريم: ٦]، وقال صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع ومسئول عن رعيته». فإذا لم يكن من سنته، فهو كما قالت عائشة: «وَلَا تُرَى وَازِدَةٌ وَزَرٌ آخِرًا» [الأنعام: ١٦٤]. قاله ابن بطال. انتهى.

وقد بين هذا الحديث أنه لا يُعذب بدمع العين، وحزن القلب، وإنما يعذب بالقول السيئ ودعوى الجاهلية، وقوله: «أو يرحم، يحتمل معنيين: أحدهما: أو يرحم إن لم ينفذ الوعيد في ذلك، والثاني: يريد أو يرحمه إذا قال خيراً، واستسلم لقضاء الله تعالى. [شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٢٨٩/٣].

البكاء على الميت بعد موته

النوح سنة الجاهلية حرام قد نسخته الإسلام، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشترط على النساء في بيعة الإسلام ألا ينحن؛ تأكيداً للنهي عنه، وتحذيراً منه.

دخل الرسول صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن الربيع يعود، فصاح به فلم يجبه، فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: «غلبنا عليك يا أبا الربيع»، فصاح النسوة وبكين، فجعل جابر يسكنهن، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عهن»، فإذا وجبت فلا تبكين باكياً. والوجوب: الموت، فدل أن هذا الحديث على الذنب لا على الإيجاب؛ لأنه لو كان ترك البكاء عليه فرضاً بعد موته لما جاز لنساء جعفر أن يبكين بعد موته، ولوجب أن يقتصرن على السكوت، فلما اعترضت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين قالت له: والله ما أنت بفاعل. ومثله قوله:

«لكن حمزة لا بواكي له». فدل على جواز البكاء على الميت بعد موته. [صحيح البخاري لابن بطال: ٢٩٠/٣].

قال ابن عطاء: الصبر الوقوف مع البلاء بحسن الأدب، وقال الأستاذ أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى: حقيقة الصبر ألا يعترض على المقدور، فاما إظهار البلاء لا على وجه الشكوى فلا ينافي الصبر، قال الله تعالى في أيوب عليه السلام: «إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْمَبْدُ» [ص: ٤٤]، مع أنه قال: «أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ» [الأنبياء: ٨٣]. والله أعلم [شرح النووي على مسلم: ١٠٢/٣].

شكوى المرأة زوجها

لو أن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه، لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه، إلا إن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم، وهذا في حق المعين، فاما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه؛ لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنده يعرفه. [فتح الباري لابن حجر ٢٧٧/٩].

الشكوى المقبولة والممنوعة

ولقد كان بشر الحافي يقول لمن سألته عن مرضه: أحمد الله إليك، بي كذا وكذا، فقيل للإمام أحمد: وقالوا: هو يبدأ بالحمد قبل أن يصف مرضه، فقال أحمد: سلوه عن أخذ هذا؟ يعني إن كان هذا لم ينقل عن السلف فلا يقبل منه - فقال بشر: عندي فيه أثر، ثم روى بإسناده عن بعض السلف قال: «من بدأ بالحمد قبل الشكوى لم تكتب عليه شكوى». فبلغ الإمام أحمد فقبل قوله. [الحكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب الحنبلي: ص ٣٨].

والشكوى الممنوعة هي ما كانت على سبيل الضجر والجزع، وعدم الرضا بالمقدور، وشكوى الله إلى خلقه، فبعض الناس يقول للناس: أنا ماذا صنعت حتى يحدث لي ما حدث؟ فهذا من الاعتراض، وعدم الرضا معاذ الله، كما جاء في حديث ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل يعود، فقال: «لا بأس طهور، إن شاء الله»، فقال: كلا، بل هي حمى تفور على شيخ كبير كيما تزيره القبور، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «نعم إذن». [صحيح البخاري].

قال الحافظ: «روى الطبراني أن الأعرابي أصبح ميتاً، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أما إذ أبيت فهي كما تقول قضاء الله كائن». فما أمسى من الغد إلا ميتاً. [شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ٢٧١/٢].

والحمد لله رب العالمين.

الرد على الدين

لجنة الاقتصاد الإسلامي

فوائد القروض والبنوك حرام بين، فكيف يطرح للمناقشة؟

في جريدة الاهرام يوم الخميس ٢٧ من شوال ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩/٦/١ م كتب الدكتور عبد المنعم النمر - وزير الاوقاف السابق - كلمة تحت عنوان: حول تحديد ربح القروض والوبيعة الاستثمارية، وبعد مناقشة استغرقت ثلاثة ارباع الكلمة طرح موضوعا للرأي، والمقدمة تتصل بالاجتهاد، ولا نريد أن نناقشها هنا، وإنما نقف عند الموضوع الذي طرحه، وحتى نوضح إيجازاً شيئاً احدى النقاط الرئيسية التي اناقشها، وهي:

أولاً: الموضوع الذي طرحه لإبداء الرأي، **ثانياً:** سبب التحريم: ويرى أن مرده إلى تحديد الفوائد، وأن الدائن هو الذي يحدد، وأن المقرض قد يعجز ولا يحقق ربحاً من القروض فيقع عليه الظلم من المقرض.

ثالثاً: سبب التحريم لا ينطبق على البنوك، وأبداً المناقشة مستعينة بالله عز وجل:

النقطة الأولى: الموضوع الذي طرحه فضيلة الدكتور النمر ليس جديداً، فحكم فوائد القروض استقر منذ أربعة عشر قرناً، وفوائد البنوك استقر حكمها أيضاً، ولكن منذ أكثر من أربعين سنة، ففوائد القروض محرمة بالكتاب والسنة والإجماع، فأي زيادة على رأس المال يحرمها قوله تعالى: **وَإِنْ تَبَيَّنَ فَكَيْفَ زُيِّنَ لَكُمْ آمَالُكُمْ لَا تَلْمِزُوا وَلَا تَلْمِزُوا** [البقرة: ٢٧٩]، وهذا خاص بالمدين المؤس، أما المدين المعسر فيبين حكمه قوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَبِإِذْنِهِ يَكْتُمُ إِلَىٰ مَسَرَّةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** [البقرة: ٢٨٠]، وعند قوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ** [البقرة: ٢٧٨].

روى الطبري عن السدي قال: «نزلت هذه الآية في العباس بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة، كانا شريكين في الجاهلية، يسلفان في الربا إلى أناس من ثقيف». [انظر تفسير الطبري ج ٦ ص ٧].

وقال الجصاص في احكام القرآن (١/٤٦٥): «الربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدينارين إلى أجل، بزيادة على مقدار ما استقرض، على ما يتراضون به».

وقال في موضع آخر (١/٤٦٧): «معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة».

الحمد لله حمداً طيباً طاهراً بديعاً

ويحسنى على جبر السمر الذي يربحنا على المحنة

التي هي ليس كغيرها، لا يربح عليها إلا هائل،

وعلى الله وحسب، ومن يهدي يهدي، واسع سبيله

إلى يوم الدين، وبعد:

همنذ أكثر من ربع قرن ظهرت دعوة في مصر

لتحليل شهادات الاستثمار، وحمل لواء هذه الدعوة

الدكتور عبد المنعم النمر - غفر الله له - والدكتور

احمد شلبي، ولم يكتف بهذا، بل دعا إلى تحليل

فوائد البنوك الربوية، والتعامل بنظام الفائدة

عموماً.

وكنتم ممن شرف بالتصدي لهذه الدعوة، وكتبت بحثاً نُشر في ملحق خاص مع مجلة الأزهر في شعبان عام ١٤٠٢ هـ، ثم أعانت المجلة نشره بعد شهرين، ثم كتبت بحثاً آخر نُشر في سلسلة «رسالة الإسلام»، وجعل هدية مع مجلة الأزهر في ذي الحجة من العام نفسه، ثم جُمع البحثان في كتاب.

وفي اواخر عام ١٤٠٩ هـ عاد الدكتور النمر من جديد لإثارة الفتنة، ولكنه لم يقف عند شهادات الاستثمار، وإنما دعا إلى مناقشة فوائد القروض والبنوك، فكتبت ردّاً عليه في ثلاثة مقالات، وكانت دعوته تلك تحريضاً للدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر آنذاك، فأصدر بيانه السياسي الشهير، وفيه تحليل شهادات الاستثمار وبعض البنوك الربوية، فكتبت ردّاً استغرق سبعة مقالات، ونُشر الرد في مصر وقطر والاربن والإمارات والكويت، ثم السودان، كما كتبت بعض المقالات في الرد على غيرهم من المجترئين على الفتيا.

أباحوا فوائد البنوك

إعداد: علي أحمد السالوس

أستاذ فخري في المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي بجامعة قطر

إليه رجال الاقتصاد، وبعضها غلب عليه طابع الاقتصاد، ودُعي إليه رجال الفقه.

وأذكر من هذه المؤتمرات على سبيل المثال: المؤتمرات العالمية للاقتصاد الإسلامي، ومجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

إنّ: الموضوع ليس جديداً، فقد بُحث وحُسم، فلماذا يثار من جديد، وهو يتعلق بأكبر الكبائر من السبع الموبقات؟ وكيف يلقي المسلم ربه إذا ترك فتاوى هذه المؤتمرات والهيئات مجتمعة، وأخذ براى فرداً، كائناً من كان؟

النقطة الثانية:

قال فضيلته: إن علمائنا جميعاً متفقون على تحريم هذه المعاملات بسبب تحديد ربحها، ويقولون: إن التحديد جعلها ربها محرماً. قلت: من الذين أجمعوا واتفقوا؟

إن سبب التحريم هو مجرد الزيادة، أو المنفعة المشروطة في عقد القرض، سواء أكانت الزيادة محددة أم غير محددة، وكلام الجصاص بين هذا، وما ذكره ابن قدامة وابن المنذر والقرطبي واضح كل الوضوح في تحريم أي زيادة، أو هبة، ولو قبضة من علف أو حبة واحدة، فضلاً عن ٩% أو ١٠%، وما الربا المحرم إذن لو كانت هذه النسبة زيادة على القرض في مقابل الزيادة حالاً غير حرام.

وابن قدامة بعد أن ذكر إجماع الأمة بغير خلاف، قال: «إن شرط أن يؤجر داره بأقل من أجرتها، أو على أن يستأجر دار المقرض بأكثر من أجرتها، أو على أن يهدي له هدية، أو يعمل له عملاً، كان أبلغ في التحريم. اهـ».

وقال فضيلته أيضاً: إن التحديد هو الذي فرضه الدائن على المدين، لينتهي بعد هذا إلى أن التحديد لو كان من المدين فهو حلالاً!

فكانت الزيادة بدلاً من الأجل، فابطله الله تعالى وحرّمه.

وقال الفخر الرازي في تفسيره (٩٢/٤): «ربا النسيئة هو الأمر الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرًا معيناً، ويكون رأس المال باقياً، ثم إذا حل الدين طالبوا المدين برأس المال».

والسنة المطهرة بينت أن «من زاد أو استزاد فقد أربى»، ونهت عن قرض جر منفعة، أما الإجماع فهو ثابت.

قال ابن قدامة في المغني (٣٦٩/٤): كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هبة فاسلف على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك ربا.

وقال القرطبي في تفسيره (٢٤١/٣): «أجمع المسلمون نقلاً عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا، ولو كان قبضة من علف - كما قال ابن مسعود - أو حبة واحدة».

فتحريم فوائد القروض من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، فكيف يكون عنواناً لموضوع يطرحه لأخذ الرأي؟ وقد قال ربنا عز وجل: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ [الأحزاب: ٣٦].

وأما فوائد البنوك فكان الاختلاف حول حكمها قبل أكثر من خمسين سنة؛ حيث لم يدرك بعض الفقهاء طبيعة عمل البنوك: حدثني فضيلة الشيخ سيد سابق رحمه الله موضعاً موقفهم، فقال: «إنهم بنوا فتاوىهم على أساس أن البنك يستثمر بطريقة دقيقة محسوبة أمكن معها حساب نصيب صاحب رأس المال، ولم يدركوا أن البنك لا يستثمر، وإنما يقرض برّبا، وأنه من الممكن أن يتحول إلى منهج إسلامي يتفق مع شروط المضاربة».

وفي سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) كان المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، وشارك فيه كبار علماء خمس وثلاثين دولة إسلامية، وضم المؤتمر الفقهاء والاقتصاديين، فاتضحت الرؤية، وبالإجماع - نعم بالإجماع - صدرت الفتوى بأن فوائد البنوك من الربا المحرم.

وتلته مؤتمرات كثيرة انتهت إلى الفتوى ذاتها، وبعض هذه المؤتمرات غلب عليها طابع الفقه، ودُعي



المصارف فيكون الإيداع في المصارف واشباهها من المؤسسات، وتقدير ربح منه محدد مقدماً، حالاً غير حرام، ما دامت تستثمر الأموال في أعمال جائزة شرعاً.

قلت: بينت من قبل علة التحريم، وليست هي التحديد، ولا الضرر، ولكن نقف هنا عند ختام حديثه: فبكل المقاييس والشروط والعلل التي ذكرها هو نفسه تعتبر الفوائد التي يحددها البنك في حالة الإقراض، وبأخذها من الأفراد المقترضين، من الربا المحرم شرعاً.

والبنك كما عرفه الاقتصاديون: هو المنشأة التي تتاجر في الديون فهو يقترض بفائدة حدها؛ ليقرض بفائدة أكبر حدها البنك أيضاً، وليس المقترض من الأفراد.

ولولا الفائدة التي يأخذها لما استطاع أن يحدد الفائدة التي يعطيها، والمقترض إن لم يربح يطالبه البنك بالدين والفوائد، وإذا تأخر عن موعد الأداء يطبق عليه القاعدة الجاهلية المشهورة: «إما أن تقضي أو أن تربى»، وإذا اقترض الأفراد للاستهلاك الضروري لا للتجارة يلزمون بالقرض وفوائده.

وإذا نظرنا إلى الميزانية الختامية لأي بنك نجد أن دخله أساساً من الفرق بين فوائد القروض التي يأخذها والفوائد التي يعطيها، بل نجد البنوك بعد أن وصلت إلى ما يعرف بمرحلة خلق النقود، تقرض ما لا تملك، وما لا وجود له، وتأخذ فوائد عليه، فهي تقرض أكثر مما لديها من ودائع، وهذا أمر يعرفه رجال الاقتصاد، ولذلك فإن الفوائد التي تأخذها البنوك أسوا من ربا الجاهلية.

والذي اقترض البنك بفائدة ١٠٪ اقترض البنك أمواله بفائدة ١٥٪ مثلاً، فالبنك إن سيطر ربوي بين المقرض والمقترض، والإقراض في الواقع للمقترض الأخير، البنك هو الذي يحدد كلا من الفائدتين.

فالودع والبنك شريكان في إقراض الأفراد بالربا، فكيف يقول فضيلته بأن البنوك تستثمر الأموال في أعمال جائزة شرعاً؟

إن هذا ينطبق على البنوك الإسلامية فقط ولا يستطيع أي بنك إسلامي أن يحدد الأرباح؛ لأنه لا يعلم الغيب، ولا يعرف ما سيحققه من الأرباح، ولا ما سيصيبه من الخسائر.

نسال الله تعالى أن يهدينا جميعاً، وأن يجنبنا الحرام.

وللحديث بقية إن شاء الله، والحمد لله رب العالمين.

قلت: عندما بقي شيء من الربا على القبائل لا

الأفراد، وحرّمه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، أفكان الرسول صلى الله عليه وسلم يسأل أولاً: من الذي حدد الفائدة؟ فإن كان المقرض حرّمها، وإن كان المقترض أحلها؟ تفرقة عجيبة لم يقل بها أحد من قبل، وإنما كما قال الجصاص أنفاً: «على ما يتراضون به»، فالمقرض قد يحدد ويرضى المقرض، والمقترض قد يبدأ هو بالتحديد فيرضى المقرض، وكل منهما يرضى بما يراه محققاً لمصلحته، ومع هذا ياذن كل منهما بحرب من الله ورسوله.

وبقى هنا ما قاله فضيلته من أن التحديد الذي فرضه الدائنون قد يظلم المدينين، ويقصم ظهورهم، وينتهي بعد هذا إلى أن علة التحريم هي الضرر، ومتى انتفى الضرر فلا تحريم.

قلت: العلة وصف ظاهر منضبط مناسب، وهي هنا الزيادة المشروطة التي سبق بيانها، أما الضرر فلا يصلح علة البتة لتحريم الربا، فالضرر حرام وإن لم يكن من الربا: «لا ضرر، ولا ضرار».

والربا محرم وإن لم يؤد إلى الضرر، وكثير من ربا الجاهلية كان لا يؤدي إلى ضرر بالمقترض، فمعظم القروض كان يستخدم في التجارة الدولية بالمفهوم الحديث، حيث كان التجار الكبار الذين يذهبون إلى الشام واليمن يتسعون في تجارتهم عن طريق القروض إن لم يرغبوا في القراض، أي شركة المضاربة، وعلى هذا قد نجد صاحب الملايين يقترض من صاحب المئات، وقد يكسب أضعاف أضعاف الفوائد الربوية.

كما أن هذا التعديل يتنافى مع فقه التصوص، فلو كان الأمر هكذا فكيف تلحق اللعنة المقترض، ويستوي مع المقرض؟ حيث لعن الرسول صلى الله عليه وسلم أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: «هم سواء».

كما جاء في الحديث الصحيح المشهور، وفي حديث صحيح آخر: «فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطي فيه سواء».

النقطة الأخيرة:

قال فضيلته: إن التحديد الذي اعتبرناه علة لتحريم التعامل مع الأفراد لا يصلح أساساً لتحريم التعامل مع المصارف لعدم وجود أي ضرر عليها منه.

وما دامت علة التحريم في التعامل مع الأفراد - وهي الضرر - غير موجودة في التعامل مع

تحذير الداعية من القصص الواهية

قصة بناء الكعبة

قبل خلق آدم

ومبدأ الطواف

الحلقة (١٣٣)

إعداد: علي حشيش

نواصل في هذا التحذير تقديم البحوث العلمية الحديثة، حتى يقف القارئ الكريم على حقيقة هذه القصة التي اشتهرت على ألسنة القصاص والوعاظ، وتنتشر هذه القصة في أشهر الحج، ولقد بينا من قبل في هذه السلسلة من القصص الواهية في الحج:

قصة: «الأنصاري والثقيفي في فضل الحج»، ثم قصة: «حج آدم»، ثم قصة «حوار الخليفتين عند الحجر الأسود»، ثم قصة «بلال وشدة الرجال إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم»، ثم قصة: «حج الرفاعي وتقبيل يد النبي صلى الله عليه وسلم»، ثم قصة «رسالة إلى عابد الحرمين»، ثم قصة «مجيء الأعرابي إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم»، ثم قصة «مفتراة على الذبيح إسماعيل عليه السلام»، ثم قصة «نداء الملك على الحاج إذا وضع رجله في الغرزة».

ثم قصة «المغفرة للطالبين بين عشية عرفة وصباح المزدلفة»، ثم قصة «مفتراة على النبي صلى الله عليه وسلم في إبقائه صورة عيسى ابن مريم وأمه بالكعبة»، ثم قصة «قبر إسماعيل عليه السلام وأمه في الجحر من المسجد الحرام».

هذه القصص الواهية ذكرتها هنا لكثرة الأسئلة حول هذه القصص في هذه الأيام، ولتعلم القارئ الكريم أنه قد تم نشر أبحاثها في هذه السلسلة، فليرجع إليها في أعداد شهري ذي القعدة وذو الحجة من السنين السابقة.

وإلى القارئ الكريم تخريج وتحقيق هذه القصة الواهية:

أولاً: متن القصة

رَوَى عن محمد بن علي بن الحسين قال: كنت مع أبي علي بن الحسين بمكة، فبينما هو يطوف بالبيت، وأنا وراءه؛ إذ جاءه رجل من الرجال طويل، فوضع يده على ظهر أبي فالتفت أبي إليه، فقال الرجل: السلام عليك يا ابن بنت رسول الله، إني أريد أن أسالك فسكت أبي، وأنا والرجل خلفه حتى إذا فرغ من أسبوعه فدخل الحجر، فقام تحت الميزاب فقامت أنا والرجل خلفه، فصرى ركعتي أسبوعه، ثم استوى قاعداً، فالتفت إلي فقامت فجلست إلى جنبه، فقال: يا محمد، فاین هذا السائل؟

فاومأت إلى الرجل فجاء فجلس بين يدي أبي، فقال له أبي: عم يسأل؟

قال: أسالك عن بدء هذا الطواف بهذا البيت لم كان؟ وأنى كان؟ وحيث كان؟ وكيف كان؟

فقال له أبي: نعم، من أين أنت؟

قال: «من أهل الشام».

قال: أين مسكنك؟

قال: في بيت المقدس.

قال: فهل قرأت الكتابين؟ - يعني التوراة والإنجيل -

قال الرجل: نعم.

قال أبي: يا أخا أهل الشام، احفظ ولا تروين عني الإحقا.

أما بدء هذا الطواف بهذا البيت: فإن الله تبارك وتعالى قال للملائكة: إني جاعل في الأرض خليفة، فقالت الملائكة: أي ربّ أخليفة من غيرنا ممن يُفسد فيها ويسفك الدماء ويتحاسدون ويتباغضون ويتباغون؟

أي رب اجعل ذلك الخليفة منا، فنحن لا نفسد فيها، ولا نسفك الدماء، ولا نتباغض ولا نتحاسد ولا نتباغى، ونحن نُسبِّح بحمده، ونُقَدِّس لك، ونطيعك، ولا نعصيك، فقال الله تعالى: «إني أعلم ما لا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٣٠].

قال: فظننت الملائكة أن ما قالوا ردًا على ربهم عز وجل، وأنه قد غضب من قولهم، فلانوا بالعرش، ورفعوا رؤوسهم، وأشاروا بالأصابع ينضرعون، ويكون إشفاقا لغضبه، وطافوا بالعرش ثلاث ساعات.

فنظر الله إليهم، فنزلت الرحمة عليهم، فوضع الله تعالى تحت العرش بيتًا على أربع أساطين من زبرجد، وغشاهن بياقوتة حمراء، وسمى ذلك الضراح، ثم قال الله تعالى للملائكة: طوفوا بهذا البيت، ودعوا العرش، قال: فطافت الملائكة بالبيت، وتركوا العرش، وصار أهون عليهم من العرش، وهو البيت المعمور الذي ذكره الله عز وجل يدخله في كل يوم وليلة سبعون ألف ملك، لا يعوبون إليه أبدًا، ثم إن الله سبحانه وتعالى بعث ملائكة، فقال لهم: ابنوا لي بيتًا في الأرض بمثاله وقدره، فامر الله سبحانه من في الأرض من خلقه أن يطوفوا بهذا البيت كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور.

فقال الرجل: صدقت يا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، هكذا كان، اهـ.

ثانيًا: التحريج

هذا الخبر الذي جاءت به هذه القصة أخرجه أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأزرق في «أخبار مكة» (٣٧/١ - ٣٤) قال: حدثني علي بن هارون بن مسلم العجلي عن أبيه قال: حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري، قال: حدثني محمد بن علي بن الحسين قال: كنت مع أبي علي بن الحسين بمكة، فبينما هو يطوف بالبيت وأنا وراءه إذ جاءه رجل... القصة.

ثالثًا: التحقيق

علة هذا الخبر الذي جاءت به هذه القصة الواهية «القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري»:

١- أورده الإمام الحافظ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٢/٣) قال:

١- القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين سمعت أبي يقول ذلك.

ب- ثم قال: قرئ على العباس بن محمد الدوري

عن يحيى بن معين أنه قال: «القاسم بن عبد الرحمن ليس بشيء» اهـ.

ج- وقال: سألت أبي عن القاسم بن عبد الرحمن فقال: «ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، حدثنا عنه الأنصاري بحديثين باطلين».

د- وقال: سألت أبا زرعة عن القاسم بن عبد الرحمن، فقال: «منكر الحديث» اهـ.

٢- وأورده الإمام الذهبي في «الميزان» (٣/٣٧٤/٦٨٢٠) قال: القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري.

١- قال ابن معين: ضعيف جدًا، كحاله الساجي عنه.

ب- قال ابن المديني: القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري حدث عنه اللاحقي بحديث زبيب بن برتملا، ولم يرو هذا الحديث إلا من وجه مجهول» اهـ.

٣- وأورده الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/٥٤١) (٢١/٦٦٣٨) قال: قاسم بن عبد الرحمن الأنصاري، ثم نقل كلام الإمام الذهبي في «الميزان» وأقره، ثم أضاف في «اللسان» قول الإمام ابن خزيمة في القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري: قال ابن خزيمة: «ففي القلب من القاسم شيء» اهـ.

رابعًا: الاستنتاج

نستنتج من أقوال أئمة الجرح والتعديل:

أن القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري ضعيف جدًا، وليس بشيء، منكر الحديث، مضطرب الحديث، أحاديثه أباطيل.

وبهذا تصبح القصة: «قصة بناء الكعبة قبل خلق آدم ومبتدا الطواف» قصة منكرة باطلة واهية.

خامسًا: ذكر هذه القصة في التفاسير

ومن التفاسير المشهورة التي أورثت هذه القصة تفسير الإمام القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» (١/٥٢٩) عند تفسير الآية في قوله تعالى: «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم» [البقرة: ١٢٧].

قال الإمام القرطبي: واختلف الناس فيمن بنى البيت أولاً وأساسه: فقيل للملائكة، روي عن جعفر بن محمد قال: سئل أبي وأنا حاضر عن بدء خلق البيت، فقال: إن الله عز وجل لما قال: «إني جاعل في الأرض خليفة» [البقرة: ٣٠]، قالت الملائكة: «اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك» [البقرة: ٣٠].

فغضب عليهم، فعادوا بعرشه، وطافوا حوله سبعة أشواط يسترضون ربهم حتى رضي ربهم عنهم، وقال لهم: ابنوا لي بيتًا في الأرض يتعوذ به من سقط عليه من بني آدم، ويطوف حوله كما طقتم حول عرشي، فأرضى عنه، كما رضيت عنكم، فبنوا هذا البيت» اهـ.

سادسًا: مناهج المضربين بالنسبة

للأحاديث والأشعار التي تذكرونها

هذه القصة التي أوردها الإمام القرطبي - عفا

الله عنا وعنه - سكنت عنها فلم يذكر لها تصحيحاً ولا تضعيفاً، فظن كثير من القصاص والوعاظ أن القصة صحيحة، كما ظن البعض أن قصة ثعلبة بن حاطب صحيحة بسكوت ابن كثير عنها في «تفسيره» مع الفارق الذي سنبينه بمناهج المفسرين.

وقلنا: إن الإمام القرطبي أورد القصة، ولم نقل أخرج القصة؛ لأن تفسير القرطبي لم يكن من مصادر الحديث الأصلية.

لأن مصادر الحديث الأصلية هي كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مثل الكتب السنة والمسانيد وغيرها، وكذلك الكتب المصنفة في الفنون الأخرى كالتفسير، والتي تستشهد بالأحاديث والآثار ولكن بشرط أن يرويها مصنفها بإسنادها استقلالاً.

ومعنى «يروىها مصنفها بإسنادها استقلالاً»: أي لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله، فيكون استشهاده بنصوص الأحاديث والآثار ضمن أبحاثهم في تفسير الآيات أو بيان الأحكام.

ولكن من أهم هذه الشروط أنهم عند استشهادهم بتلك الأحاديث والآثار يروونها عن شيوخهم بإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة، أو من دونهم، فتصبح هذه التفاسير من المصادر الأصلية مثل «تفسير عبد الرزاق» المتوفى سنة ٢١١هـ، و«تفسير الطبري» المسمى «جامع البيان» في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، و«تفسير القرآن العظيم» سننًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين تأليف الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

في مثل هذه التفاسير عند التخريج نقول: أخرج عبد الرزاق في «تفسيره»، أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره»، أخرج الطبري في «تفسيره»؛ لأن هذه التفاسير مسندة.

سابعا، تفاسير تعزو ولا يعزى إليها

وهناك تفاسير يستشهد مصنفوها بالأحاديث والآثار، ولكن لم يروها مصنفوها بإسنادها استقلالاً بتلقيها عن شيوخهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة أو التابعين، بل يأخذونها من مصنفات أخرى، وهذا ظاهر في «تفسير ابن كثير» المسمى «تفسير القرآن العظيم» للإمام الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ حيث قال:

في تفسير الآية (التوبة: ٧٥): إن سبب نزول هذه الآية الكريمة في ثعلبة بن حاطب الأنصاري، وقد ورد حديث رواه ابن جرير ههنا وابن أبي حاتم من حديث معان بن رفاع عن علي بن يزيد عن أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن مولى عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية عن أبي أمامة الباهلي عن ثعلبة بن حاطب الأنصاري أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ادع الله أن يرزقني مالا... القصة في أكثر من ثلاثين سطراً.

لقد ذكرنا مناهج المفسرين في ذكرهم للأحاديث

والآثار في تفسيرهم؛ لأهمية ذلك لطالب العلم، فكم زلت أقدام! وضلت أفهام بعدم معرفة هذه المناهج. فقد صحح الصابوني هذه القصة الواهية -قصة ثعلبة بن حاطب- في كتابه «اختصار تفسير ابن كثير».

حيث توهم من سكوت الحافظ ابن كثير في تفسيره عنها ولم يذكر فيها صحة ولا ضعفاً أن القصة صحيحة.

ولم يدرك أن الإمام الحافظ ابن كثير أورد القصة وعزاها إلى الإمام ابن جرير الطبري في «تفسيره»، والإمام ابن أبي حاتم في «تفسيره»، وذكر السند كما هو عند الإمامين ابن جرير (ج ١٧٠٠٢)، وابن أبي حاتم (١٠٤٠٦) والقاعدة: «من أسند فقد أحال».

وبالسند تظهر علة الخبر الذي جاءت به القصة، ولكن هيهات، فقد غابت عن الصابوني - عفا الله عنا وعنه - هذه القواعد التي لا يغفل عنها أصحاب الصنعة.

ولما كان تفسير ابن كثير لإمام من أئمة الصنعة الحديثية هو الإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، والذي من أهم شيوخه الدين تقيهم لهم ابن كثير هم:

الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي، والإمام الحافظ شمس الدين الذهبي، وشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية.

ثامناً، تصحيح الحافظ ابن كثير للخطأ الذي

وقع في تفسير القرطبي عند ذكر راوي القصة:

١- قال الإمام القرطبي: روي عن جعفر بن محمد قال: سئل أبي وأنا حاضر عن بدء خلق البيت... فقال... القصة.

قلت: مما أورده أنا من بيان مناهج المفسرين بالنسبة للحديث والآثار يتبين:

أ- أن الإمام القرطبي لم يرو القصة عن شيخ له حتى يصل إلى قائلها؛ ولذلك لا يصح أن نقول: أخرجها القرطبي.

ب- كذلك لم نجد الإمام القرطبي يعزو القصة إلى مصادرها الأصلية، بل ولم يذكر لها سنناً حتى نقول: «من أسند فقد أحال».

ج- حتى مع حذف السند في تفسير القرطبي، فقد وقع خطأ في نسبة القصة إلى قائلها، ويتبين ذلك من قول الحافظ ابن كثير في «تفسيره» لأية (١٢٥) من سورة البقرة: «حيث قال: وقد اختلف الناس في أول من بنى الكعبة، فقيل للملائكة قبل آدم، روي هذا عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، ذكره القرطبي، وحكى لفظه، وفيه غرابة».

قلت: ولقد أورد الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٩٢/٢) محمد بن علي بن الحسين، وقال: «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر ثقة فاضل، روى له أئمة الحديث الستة: البخاري ومسلم، وأبو داود والترمذي، والنسائي وابن ماجه».

ومن هذا يتبين مدى تقدير أهل السنة لآل البيت،

فلا نامت أعين المتعصبين من الرافضة!! وبالرجوع إلى القصة في مصدرها الأصلي، والتي أخرجها الأزرق في «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» (٣٢/١) كما بينا آنفاً.

وتبين من تخريج القصة وتحقيقها دقيق معرفة حقيقة السند من مصدره الأصلي، وأن محمد بن علي بن الحسين قال: كنت مع أبي علي بن الحسين....

وهو الذي قال: يا محمد أين السائل؟ فأومات إلى الرجل فجاء فجلس بين يدي أبي، فقال له أبي: عمّ تسأل؟

قال: أسالك عن بدء هذا الطواف بهذا البيت؟ هذا ليتبين للقارئ الكريم من الذي سئل عن بدء الطواف؟ وذلك بالرجوع إلى الأصول التي لم تذكرها التفاسير.

ولقد تبين من الأصل أن الذي سئل هو علي بن الحسين، ولقد أورده الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٣٥/٢) وقال: «علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، ثقة ثبت عابد، فقيه فاضل، مشهور، قال ابن عيينة: عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل منه، مات سنة ثلاث وتسعين، روى له أئمة الحديث الستة». اهـ.

قلت: وبهذا يتبين أيضاً مدى تكريم وتقدير أهل الحديث والسنة لأهل البيت، وهذا هو علم الرجال لعلماء الجرح والتعديل من أهل الحديث والسنة يكرم أهل البيت تكريماً لم يكرمه أحد، تكريماً لا إطرأ فيه، تكريماً في أعلى مراتب التعديل، تكريماً لا يعرف حقيقة مصطلحه إلا أهل الصنعة في قولهم: ثقة ثبت عابد، فقيه فاضل، مشهور، كما بينا آنفاً في زين العابدين، وبهذا التفضيل تستبين سبيل الرافضة المجرمين الذين يستون السابقين الأولين من صحابة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم.

تاسعاً: الاختصار على اسم الراوي الذي

ينسب إليه خبر القصة

من التحقيق الذي أورده آنفاً يتبين أن الاختصار على اسم الراوي الذي ينسب إليه خبر القصة، مع عدم العزو إلى الأصل الذي له هذا الخبر في التفاسير، يوهم القارئ أن القصة صحيحة، خاصة وإن من نسب إليه الخبر هم من أهل البيت الثقات الأثبات الأفاضل، وحذف السند يؤدي إلى عدم معرفة العلة، وكما بينا آنفاً أن علة القصة: «قصة بناء الكعبة قبل آدم ومبتداً الطواف» «القاسم بن عبد الرحمن».

عاشراً: المتفق والمفترق

مما أورده آنفاً في مناهج المفسرين بالنسبة للاستشهاد بالحديث أن الحافظ ابن كثير ذكر من الخريج في سند قصة ثعلبة بن حاطب الراوي «القاسم بن عبد الرحمن».

وفي قصة بناء الكعبة في سندها «القاسم بن عبد الرحمن».

وهناك فارق عظيم بين القاسم بن عبد الرحمن الراوي في سند قصة ثعلبة بن حاطب، وبين القاسم بن عبد الرحمن الراوي في سند قصة «بناء الكعبة

ومبتداً الطواف»، وهذا يسمى عند علماء الصنعة «المتفق والمفترق»، وهذا في «علوم الحديث» للإمام ابن الصلاح النوع الرابع والخمسون، قال: «هذا النوع متفق لفظاً وخطاً، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم». اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في «النخبة» (٦٣): «ثم الرواة إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم، فهو المتفق والمفترق». اهـ.

ومن أهمية هذا العلم «المتفق والمفترق»:

١- عدم ظن المشتركين في الأسماء واحداً.

ب- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

قلت: وبتطبيق هذا المصطلح على من يسمى «القاسم بن عبد الرحمن» في القصتين:

١- يتبين الاتفاق في اسم الراوي، واسم أبيه.

٢- الاختلاف في شخصيهما:

١- فالراوي في قصة ثعلبة بن حاطب الواهية هو القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، صدوق روى له الإمام البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن الأربعة، ولم تكن علة القصة منه، ولكن من الراوي عنه علي بن يزيد الإلهاني، متروك، منكر الحديث، كذا في «التقريب» (١١٨/٢).

ب- أما الراوي في قصة «بناء الكعبة قبل خلق

آدم ومبتداً الطواف»، فهو القاسم بن عبد الرحمن، روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، لم يرو له أصحاب الكتب الستة، وهو علة القصة، وهو ضعيف جداً، ليس بشيء، منكر الحديث، مضطرب الحديث، أحاديثه أباطيل، كما بينا بالتفصيل آنفاً، وبه تصبح القصة واهية.

قلت: بهذا التخريج والتحقيق وقفنا على درجة هذه القصة من خلال بحوث علمية حديثة، يجد فيها طالب العلم تطبيقاً لعلم التخريج، وعلم الجرح والتعديل، وعلم المصطلح على الترتيب، وهو ما يسمى بعلم المصطلح التطبيقي، وبهذا نحقق ثمرة علم الحديث كما في «الفية السبوطي»:

علم الحديث ذو قوانين تحد

يُدرى بها أصول متن وست

فذاك الموضوع والمقصود

أن يغرف المقبول والمردود

قلت: فعلم الحديث لا يقتصر على حفظ نظم، أو مختصر كما بينت ذلك بالتفصيل في مقالنا «الشيخ الألباني - رحمه الله - مكانة ومنهجا، مجلة «التوحيد» عدد شعبان ١٤٢٠هـ، وبهذا نعم الفائدة التي هي أساس هذه السلسلة:

١- فالقارئ الكريم يقف على درجة القصة.

ب- والداعية: يكون على حذر، ويسلم له عمله على السنة وحدها.

ج- وطالب هذا الفن: يجد نماذج من علم الحديث التطبيقي.

هذا ما وفقني الله إليه وهو وحده من وراء القصد. والحمد لله رب العالمين.

أثر قاعدة الضرورات تبيح المحظورات

محمد جبر الالفي

إعداد

عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، إنما كان لأنه ذريعة إلى النسيئة في الربويات، فسدّ عليهم الذريعة، وأباحه إذا بيد، ومنع من النساء فيه، وما حرم للذريعة يباح للمصلحة الراجحة، وفي حديث ابن عمرو إنما وقع في الجهاد وحاجة المسلمين إلى تجهيز الجيش، ومعلوم أن مصلحة تجهيزه أرجح من المفسدة في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، والشريعة لا تعطل المصلحة الراجحة لأجل المرجوحة.

معنى القاعدة:

إن الشريعة حرّمت الأفعال المفضية إلى المفساد، كالوقوع في المحرمات، أو إهمال الواجبات، حتى وإن كانت غير ضارة، أو كان فيها نفع لا يوازن ما تفضي إليه من فساد، فإذا كان في هذه الأفعال مصلحة ترجح على ما تفضي إليه من مفساد، فإن الشارع يبيح ذلك الفعل، ويأذن فيه، جلباً للمصلحة الراجحة، فهذه القاعدة تمثل جانباً من جوانب الموازنة بين المصالح والمفاسد، وأن درء المفسدة ليس أولى من جلب المصلحة دائماً، بل قد تجلب المصلحة وإن ترتب على جلبها مفسدة، إذا كانت المصلحة تحقق نفعاً أكثر من دفع المفسدة.

بعض تطبيقات القاعدة:

١- أخرج البخاري (٥٤/٢)، ومسلم (٩٧٧/٢)، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم». فهذا نهى لسد الذريعة، لما يفضي إليه من فساد يتمثل في النظر إليها، والخلو بها، واحتمال الوقوع في الفاحشة، وقد أبيع للمصلحة الراجحة، كسفر أم كلثوم من دار الحرب، وكسفر عائشة رضي الله عنها لما تخلفت مع صفوان بن المعطل رضي الله عنه، فإنه لم ينه عنه إلا لأنه يفضي إلى المفسدة، فإذا كان مقتضياً للمصلحة الراجحة لم يكن مفضياً إلى المفسدة. [مجموع الفتاوى: ١٨٦/٣ - ١٨٧].

٢- أخرج البخاري (٩٧/٣)، ومسلم (١٢٠٨/٣)،

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين، أما بعد:

تحدثنا في العدد الماضي عن قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وناقشنا بعض المسائل فيها، ونكمل اليوم فنقول وبالله تعالى التوفيق:

المطلب الرابع: فقه الموازنات والترجيح

تحكم فقه الموازنات والترجيح قاعدة ذهبية، استخلصها علماء الأصول والفروع من مجموع أدلة وتطبيقات عملية ومقتضيات مقاصد الشرع الإسلامي.

مضمون القاعدة:

ما حرّم سداً للذريعة أخف مما حرّم تحريماً بالمقاصد، أو ما حرّم للذريعة يباح للمصلحة الراجحة، أو: ما كان منهيّاً عنه للذريعة فإنه يُفعل لأجل المصلحة الراجحة، أو: الحرام لذاته تبيحه الضرورة، والحرام لغيره تبيحه الحاجة أو المصلحة الراجحة.

دليل القاعدة:

ما أخرجه الترمذي من حديث الحجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسيئاً، ولا بأس به إذا بيد». قال الترمذي: حديث حسن، مع حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً، فنفتت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، وكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. فالنهي

كثيراً من المسلمين في الوقت الراهن، وذلك في ستة مطالب:

المطلب الأول: أثر الضرورة والحاجة في مواقيت الصلاة

القضية:

يختلف وقت صلاة الفجر وصلاة العشاء في المناطق التي يطول فيها النهار أو يقصر، بحيث يشق على المسلم الالتزام بالمواقيت. الاجتهاد:

فرض الله تعالى خمس صلوات على المسلم، وقدر لها أوقاتها: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى: «رَأَيْتُمُ الصَّلَاةَ طَرَفَ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ» [هود: ١١٤]، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أبو قتادة رضي الله عنه: «إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى» [مسلم بشرح النووي: ١٨٤/٥].

لا فرق في ذلك بين مسلم يقيم في بلاد معتدلة الدورة اليومية، وبين مسلم يقيم في بلاد فقدت فيها علامات أوقات الصلاة، فطال نهارها أو ليلها لدرجة غير مألوفة، إلا أنه في بعض البلاد يطلع الفجر قبل غياب الشفق؛ حيث يكون العرض تسعاً وأربعين درجة وثلاثاً وثلاثين دقيقة، لمساواة مجموع غاية المنقلب الشتوي والميل لتمام العرض، «فإن نقصت غاية الظل عن سبعة عشر: فالنصف الأول من الليل حصة الشفقة، والنصف الثاني حصة الفجر، وينعدم جوف الليل - وهو الظلمة التي بعد مغيب الشفق وقبل طلوع الفجر - وعند الحنفية: تسقط عن أهل هذا المكان صلاة العشاء؛ لأن الوقت عندهم سبب، ويلزم من عدمه العدم». [العذب الزلال، ص ٢٦٠-٢٦١].

ومن محاسن الشرع الإسلامي: أن الله تعالى جعله سمحاً يسع الإنسان بدون حرج أو ضيق أو مشقة: «لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦]، «رُبِّدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥]، «رُبِّدُ اللَّهُ أَنْ يَحْفَظَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ صَوِيغًا» [النساء: ٢٨]، وفي الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ». [الحديث ورواياته وطرقه في: كشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني: ٢٥١/١]. وقال: «فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما

عن أبي سعيد الخدري» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تتبعوا غائباً بناجز». فهذا نهى لسد نريعة الوقوع في الربا المحرم، وعلى هذا: فالمصوغ والحلية «إن كانت الصياغة مباحة، كخاتم الفضة وحلية النساء، وما أبيح من حلية السلاح وغيرها، فالعائق لا يبيح هذه بوزنها من جنسها، فإنه سَفَه وإضاعة للصناعة، والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك، فالشرعية لا تأتي به، ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرائه؛ لحاجة الناس إلى ذلك، فلم يبق إلا جواز بيعه كما تُباع السلعة، يوضحه أن الحلية المباحة صارت بالصناعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثمان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان، كما لا يجري بين الأثمان وبين سائر السلع، يوضحه أن تحريم ربا الفضل إنما كان سداً للنريعة - كما تقدم بيانه - وما حرم سداً للنريعة أبيح للمصلحة الراجحة». [إعلام الموقعين ٤٠٥/٣-٤٠٨].

٣- «يجوز إخراج القيمة للحاجة، أو المصلحة أو العدل، مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم، فهذا إخراج عشر الدراهم بجزئه، ولا يكلف أن يشتري ثمرًا أو حنطة إذا كان قد ساوى الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد على جواز ذلك، ومثل أن يجب عليه شاة في خمس الإبل، وليس عنده من يبيعه شاة، فأخرج القيمة هنا كافٍ، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشترى شاة، ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة؛ لكونها أنفع، فيعطيه إياها، أو يرى الساعي أن أخذها أنفع للفقراء». [مجلة العدل، الرياض، ١٤٢٢هـ ص ١٤٩].

وقد نص العلماء على أن الحاجة ترجح المختلف فيه، بشرط أن تلجئ إليه الضرورة، والا يكون ضعفه شديداً جداً، وأن تثبت نسبته إلى قائل يقتدى به علماً وورعاً. [حاشية على شرح الزرقاني: ١٢٤/٥].

المبحث الثاني: أثر الضرورة والحاجة في بعض القضايا المعاصرة

نتناول في هذا المبحث أثر الضرورة والحاجة في بعض قضايا العبادات والمعاملات التي تواجه

استنطعتم». [البخاري مع الفتح: ٢٥١/١٣، ومسلم بشرح النووي: ١٠١/٩].

نجد مظهرًا لهذه السماحة وذلك اليسر فيما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، بالمدينة من غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد ألا يخرج أمته». [مسلم: ٤٩٠/١].

أخذ بظاهر هذا الحديث وقال بمشروعية الجمع للحاجة: ابن المنذر، وابن سيرين، وابن شبرمة، وربيعه، وأشهب، والقفال الكبير، ويحكيه عن أبي إسحاق المروزي، وحكاه الخطابي عن جماعة من أهل الحديث. وحمله الجمهور على أنه رخصة للمريض والمرضع، وحمله البعض على الجمع الصوري: بأنه صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها. قال ابن المنذر: ولا معنى لحمل الأمر فيه على عذر من الأعذار؛ لأن ابن عباس قد أخبر بالعلة فيه، وهو قوله: «أراد ألا يخرج أمته». [فتح الباري: ١٨٤/٢، ٦٧٦].

وممن أخذ بظاهر الحديث سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، حيث قال: «فعلم بهذا الحديث أنه إذا كان يلحق الإنسان حرج في الصلاة في وقتها، فله أن يجمعها إلى ما بعدها، أو يجمعها إلى ما قبلها، إذا كانت صلاة تجمع إلى ما بعدها أو ما قبلها، والذي يجمع - كما هو معروف لكم - هو الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء». [وصايا وتوجيهات خاصة بالمبتعثين ومن في حكمهم ص ٥٤].

كما أخذ بظاهر الحديث الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، قال: «جواز الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في أوروبا في فترة الصيف، حين يشتد تأخر وقت العشاء إلى منتصف الليل أو بعده، والناس يطالبون بالذهاب إلى أعمالهم في الصباح الباكر، فكيف تكلفهم السهر لأداء العشاء في وقتها، وفي ذلك حرج وتضييق عليهم، وهو مرفوع عن الأمة بنص القرآن، وبما قاله راوي حديث الجمع بين الصلاتين في الحضر: ابن عباس رضي الله عنه. بل يجوز الجمع في تلك البلاد في فصل الشتاء أيضًا، لقصر النهار جدًا، وصعوبة أداء كل صلاة في وقتها للعاملين في مؤسساتهم، إلا بمشقة وحرج، وهو مرفوع عن الأمة.

ونحن نرى - والله أعلم - أن الاختلاف حول ميقات صلاة الفجر وصلاة العشاء في بعض البلاد، سواء كان ذلك نتيجة طلوع الفجر قبل دخول وقت العشاء، أو كان بسبب طول النهار جدًا أو قصره كذلك، بحيث يشق ذلك على الناشئين وغيرهم:

أولاً: هذا الاختلاف لا يسقط صلاة العشاء، كما يراه بعض فقهاء المذهب الحنفي.

ثانيًا: يمكن عد هذا الاختلاف المناخي عذرًا يرخص في جمع صلاة العشاء مع صلاة المغرب طوال فترة عدم التوازن الفلكي بين النهار والليل، حتى إذا اعتدل الزمان، وصارت المشقة محتملة، تسقط الرخصة في التيسير بالجمع، وهذا ما عثر عنه العلماء الذين أخذوا بظاهر حديث ابن عباس، حين قالوا: «يجوز إذا كانت حاجة أو شيء، ما لم يتخذ عادة». [ابن قدامة، المغني: ٣/١٣٧].

المطلب الثاني: أثر الضرورة في إخراج زكاة الفطر القضية:

اتفق الفقهاء على مشروعية إخراج زكاة الفطر من الأنواع التي وردت في الحديث المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان، صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير». [البخاري: ١٤٣٢، ومسلم: ٩٨٤]، والأنواع التي وردت في الحديث المتفق عليه عن أبي سعيد رضي الله عنه: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، أو صاعًا من أقط، أو صاعًا من زبيب». [البخاري: ١٤٣٥، ومسلم: ٩٨٥].

وأكثر الناس في الوقت الراهن - وخاصة أهل المدن - لا يعنون هذه الأصناف مغنية لهم عن السؤال في يوم العيد، فهم يحتاجون إلى النقود يشترون بها الطعام المناسب والكساء اللازم، ويسبون بها ديونهم.

الاجتهاد:

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز إخراج القيمة في زكاة الفطر، حذرًا من العدول عن المفروض، وأجاز فقهاء الحنفية إخراج القيمة في زكاة الفطر؛ لأن الواجب إغناء الفقير عن المسالة، والإغناء يحصل بالقيمة.

ونرى - والله أعلم - أن مراعاة المصالح والحاجات من أعظم مقاصد الشريعة، ولهذا يجب

كان يُسأل يوم النحر بمنى، قال رجل: رميت بعد ما أمسيت؟ فقال: «لا حرج» [البخاري: ٢١٢/٢-٢١٥]. وفي وجهه عند الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة: أنه لا يجوز الرمي بعد غروب الشمس، فإن أحر الرمي إلى الليل لم يرم حتى تزول الشمس من الغد.

وقد نقل ابن رشد ما روي عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال: رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها، كما روي عن الإمام أبي حنيفة: أن الأفضل أن يرمي الحاج - في اليوم الثاني والثالث - بعد الزوال، فإن رمى قبله جاز. وفي المذهب الحنبلي أقوال تؤيد الرمي قبل الزوال، فجوزّه ابن الجوزي، وابن منصور، وجزم به الزركشي، وهو رأي ابن الزاغوني في مناسكه، وفي المغني: أن إسحاق وأصحاب الرأي رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال، ولا ينفر إلا بعد الزوال، وعن أحمد مثله، ورخص عكرمة في ذلك أيضاً، وقال طاووس: يرمي قبل الزوال وينفر قبله. ولعل هؤلاء الفقهاء قصدوا التخفيف عن الحجاج عن مشقة الزحام الذي يأتى من الرمي في وقت واحد، كما قصدوا التيسير على المتعجل إذا كان يريد اللحاق بركبه، أو الرجوع إلى أهله في وقت معين.. ففعل الرمي قبل الزوال أمر يتفق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل من ساله يوم النحر عن تقديم أو تأخير: «افعل ولا حرج»، كما أنه يتفق مع المقاصد الكلية للشرعة، ويوجبه رفع الحرج عن المسلم ودفع الضرر عنه. وللحديث بقية إن شاء الله.

أن ينظر من وجبت عليه زكاة الفطر إلى حال من يصرف إليهم الزكاة: إن كانوا ممن تفيدهم هذه الأصناف أو بعضها، وكان لديهم مكنة استخدامها في طعامهم، فإن الواجب إخراجها عيناً، وإن كانت الأخرى - كما هو حال أهل المدن - فلا مانع من إخراج القيمة؛ لحاجتهم إلى النقود أكثر من حاجتهم إلى هذه الأصناف، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رأي سديد في إخراج القيمة - في زكاة المال - بناء على الحاجة والمصلحة الراجحة، قال رحمه الله: «والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه.. وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العنل فلا بأس به.. وقد نص أحمد على جواز ذلك..»

كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن: «ابتوني بخميص أو لبيس، أسهل عليكم، وخير لمن في المدينة من المهاجرين والأنصار، وهذا قد قيل: إنه قاله في الزكاة، وقيل: في الجزية» [مجموع الفتاوى: ٨٢/٢٥-٨٣].

المطلب الثالث: أثر الضرورة في وقت رمي الجمار

القضية:

يصعب على كثير من الحجاج أن يرمي الجمرات بعد الزوال؛ لشدة الزحام، بعد أن تزايدت أعداد الحجيج، مع كل الجهود التي يبذلها المسئولون، فهل ترخص هذه الضرورة - أو الحاجة والمشقة - في الرمي قبل الزوال؟
الاجتهاد:

يرى جمهور الفقهاء: أن من عجز عن الرمي نهائياً، جاز له أن يرمي ليلاً، لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

عزاء واجب

فقدت جماعة أنصار السنة المحمدية في الأونة الأخيرة بعضاً من قدامى أعضائها ودعاتها ومحبيها، منهم:

فضيلة الشيخ عبد المجيد صالح من فرع حلوان - رحمه الله -.

وفضيلة الشيخ سيد ربيع راشد - بالكونيسية - جيزة - رحمه الله -.

وفضيلة الشيخ محمود عبد الفتاح البياض - بالكونيسية - جيزة - رحمه الله -.

ندعو الله العليّ القدير أن يرحمهم جميعاً ويتقبل منهم صالح الأعمال، ويغفر لنا ولهم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على إمام
المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى
آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

أخي القارئ الكريم ها نحن نبداً معاً
قصة أخرى من قصص القرآن؛ لعلمنا ننتفع
بها في واقعنا، ونتطلع من خلال ذلك إلى
مستقبل مشرق بالإيمان - إن شاء الله -؛ ذلك
هدى الله يهدي به من يشاء من عباده، جعلنا
الله وإياك منهم، ولكل قصة ما تميز به عن
الأخرى، ولها محورها الذي تدور حوله، ولها
علاقة بالسورة التي وردت فيها، ولها هدف
ترمي إليه، ولها خصائصها.

ونحن بعون الله وحوله وطوله ومدده
سنتناول هذه القصة من خلال المحاور
التالية:

- ١ - علاقتها بالسورة التي وردت فيها.
 - ٢ - المقصود بالقرية التي ضرب الله بها
المثل.
 - ٣ - ومن هم المرسلون.
 - ٤ - وما موقف المدعويين.
 - ٥ - مؤمن (يسر) وقصته مع المرسلين ومع
أصحاب القرية.
 - ٦ - كيف واجه أصحاب القرية دعوتهم لهم.
 - ٧ - العاقبة.
- ونستطيع أن نلاحظ عرض القرآن الكريم
للقصة على النحو التالي:
أولاً: أصحاب القرية في مواجهة المرسلين:
(من الآية: ١٣: ١٩).
ثانياً: أصحاب القرية ودعوة العبد الصالح
المؤمن (من ٢٠: ٣٠).

أولاً: أصحاب القرية في مواجهة المرسلين:

قال الله تعالى: «وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ
الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ

أَصْحَابُ الْقَرْيَةِ

اللقطة
الأولى

﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا
أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾

عبد الرازق السيد عبيد

٢- من هم أصحاب القرية؟

اشتهر عند جمهور المفسرين أن القرية المقصودة هي (انطاكية)، لكن الإمام المحقق ابن كثير يرى رأياً آخر، ذكره في تفسيره وانتصر له؛ بشواهد من سياق القرآن، ومن التاريخ.

فمن سياق القرآن يرى أن الرسل أرسلهم الله، ولم يرسلهم المسيح عليه السلام، والذي قال عن القرية: إنها انطاكية يقول: إنهم رسل المسيح. والأمر الثاني يرى أن انطاكية لم يثبت تاريخياً أنها دُمّرت، وهذه القرية دُمّرها الله بالصيحة.

ثالثاً: روى الإمام ابن كثير رحمه الله أن موقف انطاكية مع حواربي المسيح معروف تاريخياً، وأنها أمنت بهم وأكرمتهم.

وهذا القول يبرّجه كثير من أهل العلم المعاصرين، منهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره: «وتعين تلك القرية، لو كان فيه فائدة لعينها الله، فالتعرض لذلك وما أشبهه من باب التكليف، والتكلف بلا علم، ولهذا إذا تكلم أحد في مثل هذا تجد عنده من الخبط والخلط والاختلاف الذي لا يستقر له قرار.

ثم قال - رحمه الله -: إن طريق العلم الصحيح هو الوقوف مع الحقائق، وترك التعرض لما لا فائدة فيه، وبذلك تركوا النفس ويزيد العلم.

هذا الذي ذكره الشيخ بخلاف ما يظن كثير من الناس أن نكر الأقوال التي لا دليل عليها توسع في العلم، لا، بل هو تشوش للذهن، واعتبار لأمور مشكوك في صحتها، والحاصل أن هذه القرية جعلها الله مثلاً للمخاطبين، وجعلها عبرة، وسكت عن تعيين زمانها ومكانها، فلنلتفت إلى ما وجهنا القرآن إليه، ولنسكت عما سكت عنه من غير نسيان منه أو تقصير.

وقد يتساءل البعض: هل يجتمع ثلاثة رسل في قرية واحدة ويرسلون إليها؟ أقول: نعم هذا قد وقع كثيراً في بني إسرائيل؛ لأنهم كانت تسوسهم الأنبياء، كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي قام نبي». الحديث. وقد أرسل الله موسى وهارون إلى فرعون وقومه، وقد اجتمع أكثر من

فَكَذَّبُوهُمْ فَأَمْزَنَّا بِهَذَا فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١١﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن دُونِ هَٰذَا إِلَّا تَكْذُوبٌ ﴿١٢﴾ قَالُوا رَبَّنَا بَعُرَ إِنَّا إِلَهُكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاءُ الْمُبِينُ ﴿١٤﴾ قَالُوا إِنَّا نَطَعُونَكُم لَئِنْ لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٥﴾ قَالُوا طَائِفُكُمْ مَعَكُمْ أَلَيْسَ ذِكْرُكُمْ

نتناول الحديث حول هذه الآيات على النحو التالي:

١- علاقة القصة بالسورة:

حفلت سورة «يس» بمناقشة قضايا البعث والجزاء، والنبوة والرسالة، وموقف أهل مكة والمعاندين والمكافرين، «يَسْ ﴿١﴾ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤﴾ نَزِيلَ الْغُرُورِ الرَّحِيمِ» [يس: ١-٥].

القرآن حكيم، وتنزيل من رب العالمين، ومحمد صلى الله عليه وسلم من المرسلين، وهو على صراط مستقيم، اختاره الله واصطفاه وهو ليس بدعاً من الرسل، بل جاء بما جاء به من الله وليس من عند نفسه.

وقوله تعالى: «لَنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَيْنَا بِهَٰذَا قَوْمًا فَهُمْ يَعْلَمُونَ» [يس: ٦]: لقد أرسل الله رسوله لينذر هؤلاء القوم بعد انقطاع الوحي عنهم لفترة طويلة، فهم في غفلة من أمر الرسالة والمرسلين، حتى وصل الأمر بهم في الإعراض والكبر بأن صموا أذانهم واستغشوا ثيابهم، وأعرضوا عن سماع الذكر، فهم لا يسمعون، وإن سمعوا لا يعقلون، وهذه حال أكثرهم، إلا من رحم الله، «لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ غُمَّةً سَاسًا فَهُمْ يُبْصِرُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ حَلَفَ لَهُمْ فَأَعِثَّ فِيهِمْ فَهُمْ لَا يَصِيرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [يس: ٧-١٠].

ولما كانت هذه حال قريش من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، فكانت حالهم أشبه بحال أصحاب هذه القرية المذكورة، فناسب ذكرها هنا لبيان عاقبة المكذبين للرسل، وكيف يفعل الله بهم من الخزي والذكال في الدنيا قبل الآخرة، وكيف ينصر الله رسله والذين آمنوا معهم في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

نبي ورسول في مكان واحد وزمان واحد، كاجتماع زكريا ويحيى وعيسى ابن مريم عليهم السلام في بيت المقدس في زمن واحد.

٢- موقف القرية من المرسلين :

قال الله تعالى: «إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْنَكُم مَّرْسَلُونَ» [يس: ١٤].
واضح من السياق ان هذه القرية كانت تنقسم بالعنت وتكذيب رسل الله، لأن الله سبحانه اخبر انه ارسل إليها رسولين، فكذبوهما، فعزز برسول ثالث يشد من أزر أخويه، ويناصرهما في الدعوة إلى الله، ومن السياق نفهم أنهم رسل من الله، وهذا واضح في رد أصحاب القرية عليهم حين قالوا لهم: «مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِذْ أَنْتُمْ إِلَّا تُكَذِّبُون» [يس: ١٥]. وهذه دائماً حجة مكذبي الرسل على مر التاريخ، كانوا ينكرون عليهم كونهم من البشر، ويريدونهم من الملائكة، أو ينزل معهم ملائكة، وهذا عين ما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم، «وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُذِّبُوا أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ كَانُوا جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ» [الانعام: ٨-٩].

ثم توالى الحوار بين الرسل واهل القرية: قال الرسل: «قَالُوا رَبَّنَا عَلَّمِ إِنَّا إِلَيْنَكُم مَّرْسَلُونَ» [يس: ١٦] وما عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» [يس: ١٦-١٧].

انظر كيف ارتفعت نبرة التوكيد عند المرسلين رداً على تكذيب المكذبين، فاولكوا العلم إلى الله بأمرهم، وهذا منتهى التفويض، ثم استخدموا أساليب التوكيد اللفظي من استخدام الضمير (نا) مع حرف التوكيد «إن»، ولام التوكيد في قوله: «لمرسلون»، وقال صاحب التحرير في قولهم: «ربنا يعلم»: إنه قسم للتوكيد، وعلى هذا تكون اللام واقعة في جوابه، والله اعلم.

وفي قول المرسلين: «وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» [يس: ١٧]، هذا القول منهم يدل على التجرد الصادق في دعوتهم، وأنهم ليس لهم من مصلحة في كفرهم أو إسلامهم، إن هم إلا مبلغون عن الله، لا يسألونهم أجراً.

قال أصحاب القرية: «قَالُوا إِنَّا نَطَّارُنَا بِكُمْ لَيْنَ لَمْ تَنْتَهُوا لَتَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ» [يس: ١٨]:

قال صاحب التحرير والتنوير: «لما غلبتهم الحجة من كل جانب، وبلغ قول الرسل: «وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» [يس: ١٧] من نفوس أصحاب القرية مبلغ الخجل والاستكانة من إخفاق الحجة، والآن توسم بميسم المكابرة والمنابرة للذين يبتغون نفعهم؛ انصرفوا إلى ستر خجلهم وانفحامهم بتلفيق السبب لرفض دعوتهم». اهـ مختصراً.

وهكذا كل مكابر ومعاود تلجمه الحجة، لا يجد أمامه إلا التهديد والوعيد؛ لذلك جاء رد الرسل عليهم أكثر إفحاماً وإيلاماً، قال الرسل: «قَالُوا طَائِفُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ» [يس: ١٩]، نعم هكذا كان رد الرسل قوياً واضحاً ومفصلاً في نفس الوقت لهؤلاء المسرفين، قالوا لهم: ما الذي يدعوكم للتطير والتشاؤم من دعوتنا لكم؛ الثنا دعوناكم للإيمان، وذكرناكم بالله، هل هذا مدعاة للتشاؤم، أم أن هذا التشاؤم هو في نفوسهم السيئة التي ألفت الكفر، إنها الحقيقة فانتم قوم مسرفون، نعم إن المانع الحقيقي الذي منعهكم من اتباع الحق هو اتصافكم بالإسراف، وهو مجاوزة الحد، والخروج على منهج الأنبياء، وهذه طبيعة الإسراف والمسرفين في كل زمان ومكان.

قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ» [سبا: ٣٤].
وقال تعالى: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُتْسِرِّفِينَ» [الشعراء: ١٥١]، الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ» [الشعراء: ١٥٢].

فالترف طريق إلى السرف، والمترفون هم المسرفون الذين حذر منهم صالح عليه السلام، وحذر من اتباعهم ومن صنيعهم؛ لأنهم يفسدون في الأرض ولا يصلحون، فإيا لها من نفوس فاسدة إذا دُعيت للحق تنفر منه، وإذا دُعيت للباطل تفرح به، وصدق الله القائل عن أمثال هؤلاء: «وَإِذَا ذُكِّرَ اللَّهُ وَحْدَهُ شَمَّرَتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِّرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ» [١٥]، قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» [الزمر: ٤٥].

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.
والحمد لله رب العالمين.

الصلاة وأحكامها (٢)

مواقيت الصلاة « الحلقة الأولى »

إعداد

د. حمدي طه

« إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا »
(موقوفًا) أي منجمًا في أوقات محدودة أي
فرضًا مؤكدًا ثابتًا ثبوت الكتاب. وقد أشار
القرآن إلى هذه الأوقات، فقال تعالى: « وَأَقِمِ
الصَّلَاةَ كَرَفِ النَّهَارِ وَرُلْنَا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ
يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكْرِينَ » [هود: ١١٤].

قال الإمام الحسن البصري: (صلاة طرفي
النهار): الفجر والعصر، و (زلف الليل) قال:
هما زلفتان، صلاة المغرب وصلاة العشاء. وفي
سورة الإسراء: « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى
غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ
مَشْهُودًا » (دُلُوكُ الشَّمْسِ) زوالها، أي: أقمها
لأول وقتها هذا وفيه صلاة الظهر، منتهيًا إلى
غسق الليل، وهو ابتداء ظلمته، ويدخل فيه
صلاة العصر والعشاءين. (وقرآن الفجر): أي
واقم قرآن الفجر: أي صلاة الفجر، (ومشهودًا)
تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار. هذا هو ما
أشار إليه القرآن من الأوقات. [فقه السنة السيد
سابق ١/١٠٦].

وقد أجمع المسلمون على أن الصلوات
الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محدودة،
ثبتت في أحاديث صحاح جيا، وتجب الصلاة
بأول الوقت وجوباً موسعاً، إلى أن يبقى من
الوقت ما يسعها فيضيق الوقت حينئذ. وقد
حددت السنة النبوية مواقيت الصلاة تحديداً

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده، وبعد:

فما يزال الحديث متصلاً عن أحكام
الصلاة، وقد سبق الحديث عن بعض
أحكامها، واليوم نتناول بمشيئة الله تعالى
أحكام مواقيت الصلاة، فنقول وبالله تعالى
التوفيق:

المواقيت: جمع ميقات، وهو مأخوذ
من الوقت. وهو في اللغة: الوقت المضروب
للفعل، ويُطلق على الموضع. ولذا يُقال في
مواقيت الحج: مواقيت مكانية وزمانية.

وفي الاصطلاح: الأوقات المحددة
للصلوات من قبل الشارع. والأصل في ذلك
قوله تبارك وتعالى: « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » [تحاف الكرام
بشرح عمدة الأحكام ١/ ٦٥].

والحديث عن مواقيت الصلاة ينقسم إلى
قسمين: الأول في معرفة الأوقات المأمور بها.
الثاني في معرفة الأوقات المنهي عنها. وسوف
نبدأ في هذا العدد بالحديث عن الأوقات المأمور
بها.

اعلم أخي الحبيب أن
للصلاة أوقاً محدودة لا بد أن
تؤدي فيها؛ لقول الله تعالى:

دقيقاً لأول الوقت وآخره، منها ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام، فقال له: قم، فصلِّ، فصلِّ الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ المغرب حين وَجَبَت الشمس (غربت)، ثم جاءه العشاء، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ العشاء حين غاب الشفق، ثم جاءه الفجر، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ الفجر حين بَرَقَ الفجر، أو قال: سطع الفجر. ثم جاءه من الغد للظهر، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ الظهر، حين صار كل شيء مثله، ثم جاءه العصر، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً، لم يزل عنه، ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل، أو قال: ثلث الليل، فصلِّ العشاء، ثم جاءه حين أسفر جداً، فقال: قم فصلِّ، فصلِّ الفجر، ثم قال: ما بين هذين الوقتين وقت، [رواه أحمد والنسائي والترمذي، وقال البخاري: هو أصح شيء في المواقيت].

وقد عقب صاحب الدرر السنية في الكتب النجدية على هذا الحديث بقوله: فتأمل أيها المسترشد: ما في هذا الحديث من البيان لمواقيت الصلاة، فإنه صرح لكل صلاة ثلاثة أحوال: أول، وأوسط، وآخر. فالأول للفضيلة، والأوسط هو المختار، والآخر للجواز، إلا المغرب فإن وقته واحد [الدرر السنية ٢١٦/٥].

وقريب من هذا السياق حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمّني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين، فصلِّ بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك، وصلى بي العصر حين

كان ظله مثله، وصلى بي - يعني المغرب - حين أفطر الصائم، وصلى

بي العشاء حين غاب الشفق، وصلى بي الفجر حين حُرِمَ الطعام والشراب على الصائم، فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله، وصلى بي العصر حين كان ظله مثليه، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم، وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل، وصلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إليّ فقال: يا محمد هذا وقت لأنبياء من قبلك، والوقت ما بين هذين الوقتين. [رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي].

وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة؟ فلم يرد عليه شيئاً، فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول: قد انتصف النهار، وهو كان أعلم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أحرَّ الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، ثم أحرَّ الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس، ثم أحرَّ العصر حتى انصرف منها والقائل يقول: قد احمرت الشمس، ثم أحرَّ المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، ثم أحرَّ العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فدعا السائل فقال: الوقت بين هذين. [رواه أبو داود والنسائي].

هذه الأحاديث أكثر الأحاديث جمعا لأوقات الصلوات الخمس، وهناك أحاديث آخر مبينة لأوقات بعض

الصلوات سيأتي ذكرها عند الحديث علي وقت كل صلاة علي حدة.

١- وقت الفجر

يبدأ من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس.

قال ابن عبد البر: ولا خلاف بين علماء المسلمين في أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر وظهوره للعين، والفجر الصادق هو أول بياض النهار الظاهر في الأفق الشرقي المستطير المنير المنتشر، تسميه العرب الخيط الأبيض. [الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ١/١٩].

ويقابله الفجر الكاذب وهو الذي يطلع مستطيلاً متجهاً إلى الأعلى في وسط السماء، كذنب السرحان، أي الذنب، ثم تعقبه ظلمة. والأول: هو الذي تتعلق به الأحكام الشرعية كلها من بدء الصوم ووقت الصبح، والثاني: لا يتعلق به شيء من الأحكام. [الفقه الإسلامي وأدلته ١/٥٨٢].

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق. [شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣/١٧٥].

وينتهي وقت الفجر عند طلوع الشمس؛ لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند مسلم: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر، ما لم تطلع الشمس، وما بعد طلوع الشمس إلى وقت الظهر يعتبر وقتاً مهماً لا فريضة فيه. [الفقه الإسلامي وأدلته ١/٥٨٢]. وهبة الزحيلي ١/٥٨٢]. وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.

أما وقت الفضيلة لاداء صلاة الفجر فاختلف العلماء

فيه علي قولين: الأول وهو رأي جمهور الفقهاء أن أدائها في أول وقتها وهو التغليس أفضل، واحتجوا بأدلة منها حديث عائشة قالت: (كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس) [رواه الجماعة]. وللبخاري (ولا يعرف بعضهن بعضاً)، والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة الفجر، وحديث أبي مسعود الانصاري رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر) [رواه أبو داود]، والحديث يدل على استحباب التغليس، وأنه أفضل من الإسفار، ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات [نيل الأوطار - الشوكاني ١/٤٢٠].

وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن الإسفار أفضل، والإسفار: التأخير للإضاءة. وحد الإسفار: أن يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض بقراءة مسنونة، واحتجوا بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر) [رواه الخمسة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح]. ولأن في الإسفار تكثيراً للجماعة، وفي التغليس تقليلها، وما يؤدي إلى التكتير أفضل، وليسهل تحصيل ما ورد عن أنس من حديث حسن: «من صلى الفجر في جماعة، ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين، كانت كاجر حجة تامة، وعمرة تامة. [الفقه الإسلامي وأدلته ١/٥٨٧]. وهبة الزحيلي ١/٥٨٧].

وقد أجاب القائلون بالتغليس عن حديث

الإسفار بأجوبة: منها أن الإسفار التبين والتحقق، فليس المراد إلا تبين الفجر وتحقق طلوعه، ومنها أن الأمر بالإسفار في الليالي المقمرة فإنه لا يتحقق فيها الفجر إلا بالاستظهار في الإسفار. وقال أبو جعفر الطحاوي: إنما يتفق معاني آثار هذا الباب بأن يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغلساً ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسفراً، وهذا خلاف قول عائشة رضي الله عنها؛ لأنها حكّت أن انصراف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس، ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسور الطوال ما انصرف إلا وهم قد أسفروا وبخلوا في الإسفار جداً، إلا ترى إلى أبي بكر رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قيل له كانت الشمس تطلع فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. [نيل الأوطار للشوكاني ٤٢١/١].

٢- وقت الظهر،

يبدأ وقت صلاة الظهر من زوال الشمس، سوى ظل أو في الزوال. وهذا مما أجمعت عليه الأمة وجاعت به السنة المستفيضة، والأصل في هذا حديث جابر السابق وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام، فقال له: قم، فصل، فصلى الظهر حين زالت الشمس [شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٩/٣].

وزوال الشمس: هو ميلها عن وسط السماء، ويسمى بلوغ الشمس إلى وسط (أو كبد) السماء: حالة الاستواء، وإذا تحولت الشمس من جهة المشرق إلى جهة المغرب حدث الزوال. ويعرف الزوال بالنظر إلى قامة الشخص، أو إلى شاخص أو عمود منتصب في أرض مستوية (مسطحة)، فإذا كان الظل ينقص فهو قبل الزوال، وإن وقف لا يزيد ولا ينقص،

فهو وقت الاستواء، وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت.

فإذا زاد ظل الشيء على ظله حالة الاستواء، أو مالت الشمس إلى جهة المغرب، بدأ وقت الظهر. [الفقه الإسلامي وأدلته ٥٨٧/١].

وينتهي وقته عند الجمهور بصيرورة ظل الشيء مثله في القدر والطول، مع إضافة مقدار ظل لو في الاستواء، أي الظل الموجود عند الزوال؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله، وبحديث ابن عمرو بن العاص عند مسلم مرفوعاً بلفظ: «وقت الظهر إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر» الحديث.

وعلى هذا قاول وقت صلاة الظهر من زوال الشمس ونهاية وقتها إذا كان ظل الشيء مثله، أما وقت القضاة فيستحب تأخير صلاة الظهر عن أول الوقت عند شدة الحر، حتى لا يذهب الخشوع، والتعجيل في غير ذلك؛ وذلك لما رواه أنس رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة، رواه البخاري. ولحديث أبي نر رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر فقال: أبرد، ثم أراد أن يؤذن فقال: أبرد، مرتين أو ثلاثاً، حتى رأينا فيء التلول، ثم قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» [رواه البخاري ومسلم].

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

الأدب مع



فطوبى لمن أحبه، وسلك سبيلهم، وترضى عنهم، فالسعيد من اهتدى بهديهم، ونسك بحبلهم، والشقي من تعرض لهم وابعضهم، ومن انتقدهم فهو ناطح الكواكب والنيرات، وناطح الجبال الثابتات.

فما العز للإسلام إلا بظلمهم وما المجد إلا ما بنوه فشيّدوا وسوف ينتظم الحديث ويتضمن النقاط التالية:

أولاً: تعريف الصحابي:

الصحابي هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه: من طالت مجالسته أو قصّرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى وجالسه، ومن غزا أو لم يغز. روى البخاري: «ومن صحب النبي أو رآه فهو من أصحابه». وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح قول علي بن المديني: من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ولو ساعة من نهار، فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. [راجع الفتح: ٣/٧ - ٥].

بشرط الإيمان؛ لأن شرط الصحبة أن يكون مؤمناً به، ويموت على الإسلام، والصحبة فيها عموم وخصوص، وعمومها يندرج فيه كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ولو كانت الصحبة ساعة ونحو ذلك.

ثانياً: فضل الصحابة:

أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام هم الذين ارتضاهم الله تعالى لصحبة نبيه محمد أشرف رسله وخاتم أنبيائه.

روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير امتي قرني - وفي رواية: خير الناس قرني - ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً. «ثم إن بعدكم قوموا يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينثرون ولا يوفون

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين، والناصح المبين، ورحمة الله للعالمين، ورضي الله عن أصحابه الذين آمنوا به، وعززوه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، أولئك هم المفلحون، أما بعد:

فالإسلام منذ أن بزغ فجره، واستفاض نوره، وأعداء الإسلام يشنون عليه حروباً من كل الجهات، وفي جميع الميادين.

ومن أشد هذه الحروب «حرب التطاول على الأئمة» ابتداءً من صحابة رسول الله ﷺ، وانتهاءً بالدعاة إلى الله عز وجل؛ حتى تضعيف القيادة والريادة والقُدوة للأمة الإسلامية، وليتشكك الناس في دين الله.

فمن الذي حمل الأمانة عن رسولنا صلى الله عليه وسلم ونقلها إلينا؟

إنهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان؛

ومن ثم أردت أن أبين الأدب مع خير قرون الناس، وأئمة الأمة في العلم والعمل، وأعظمها جهاداً في سبيل الله مع من حفظوا لهذه الأمة كتاب ربها وسنة نبيها، وكانوا أحق الناس بكلمة التقوى وأهلها، قال الله عز وجل: «وَأَرْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا» [الفتح: ٢٦].

الصحابة

سعيد عامر

ويظهر فيهم السمن».

وقد مدح الله اصحاب رسوله في آيات كثيرة

مبها:

قال الله عز وجل: «تَحَمَّدَ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّامًا سَاجِدًا يَسْتَعِينُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيحَاهُمْ فِي رُجُومِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» [الفتح: ٢٩]. وقال سبحانه: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» [الأنفال: ٧٤]. وقال تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [سورة

القوة: ١٠٠].

وقال عز من قائل: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا» [الفتح: ١٨].

ولذا اتفقت الأمة على أن الصحابة رضوان الله عليهم أفضل ممن بعدهم من الأمة علماً وعملاً، وتصديقاً وصحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا شك أنهم حازوا قصبات السبق، وبلغوا في الفضل والمعروف والعلم وجميع خصال الخير ما لم يبلغه أحد.

والذي سبق إليه من الإيمان بالله ورسوله والهجرة والنصرة والدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله وموالاته ورسوله ومعاداة أعداء الله، وتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وطاعته خاصة قبل أن تظهر دعوته ويقوي أعوانه وانصاره، ومع كثرة المكذبين من الأعداء، وإنفاقهم أموالهم وبذلهم أنفسهم ابتغاء وجه الله تعالى، أمر لا يمكن أن يحصل ولا مقدار ثوابه مثله لأحد من الأمة، ولذا كانت الأحاديث الصحيحة تبين هذا الفضل وتلك المكانة ومن هذه الأحاديث:

روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

وعلى سبيل الإجمال ما ذكره الله تعالى في القرآن الكريم من صفة المتقين والمؤمنين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، ووعدهم بالثناء العاجل والأجل، فأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم أول وأفضل من دخل فيه من هذه الأمة، ولهم منه أوفر حظ وأكمل نصيب.

فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هم خير جيل عرفته البشرية كلها، وهم خير الخلق بعد الأنبياء والمرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم - قوم اختارهم الله لصحبة نبيه أبرهم قلوباً واعمقها فكراً وأقلها تكلفاً، ولا بد للمتأخر أن يعرف فضل المتقدم، وذلك لأننا نعيش زماناً نفتقد فيه إلى القدوات الصالحة.

وما أجمل ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير القلوب، فاصطفاه لنفسه، فابتعته برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه». [رواه الإمام أحمد وإسناده صحيح]. إنهم الذين حملوا دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، فاستحقوا بجدارة واقتدار أن يبشروا - وهم في الدنيا - بالجنة والنجاة من النار.

روى الإمام مسلم من حديث أبي بردة عن أبيه قال: صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي بعد العشاء، قال: فجلسنا فخرج علينا، فقال: «ما زلتُم هاهنا؟» قلنا: يا رسول الله، صلينا معك المغرب، ثم قلنا: نجلس حتى نصلي معك العشاء، قال: «أحسنتم أو أصبتم؟» قال: فرفع رأسه إلى السماء، وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء، فقال: «النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون».

وروى الترمذي وأحمد من حديث عبد الله

بن مغفل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الله، الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه».

وروى الإمام مسلم من حديث عائذ بن عمرو: أن أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر، فقالوا: والله ما أخذت سيوف الله من عنق عبو الله ماخذها، فقال أبو بكر: اتقولون في هذا الشيخ قريش وسيدهم؟ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال: «يا أبا بكر، لعلك اغضبتهم، لئن كنت اغضبتهم لقد اغضبت ربك».

فأتاهم أبو بكر فقال: يا إخوتاه اغضببتكم؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أخي.

يقول ابن القيم - في التبصرة -: كانت قلوبهم بالحق متعلقة، وأنوارهم على الظواهر متألقة، كلما هدلت حرائم نوحهم هطلت غمام شجوبهم، دموعهم في الدجى نوارق لما بين أيديهم من المخاوف، يغسلون بالبكاء ننوب الصنائف، خوفهم شديد وما فيهم مخالف، إذا جن الليل فالتقدم واقف، يحنون إلى الحبيب حنين شارف، الدمع مساعد والحنن مساعف.

علموا أن الدنيا متاع يفنى فعبروها وما عمروها للسكنى، واشتغلوا بدار كلما نقضت هذه تبني، طرق الوعظ اسماعهم فتلمحوا المعنى، يأخذون أهبة الرحيل: «يَأْخُذُونَ عِزَّهُ هَذَا الْأَذَى» [الأعراف: ١٦٩].. نكروا الجنة فاشتقوا ولا شوق قيس إلى لبنى. اهـ.

قال الله عز وجل: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا بَدِيلًا» [الأحزاب: ٢٣]، وقال الله تعالى: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» [المجادلة: ٢٢].

وقال عز من قائل في حقهم: «لَقَدْ كَرَّمْنَا الْهُدَىٰ بِالَّذِينَ تَأْوِيهِمْ وَآمَرْنَاهُمْ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ فَفَصَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَرَسُولًا يُبَشِّرُوكَ أَنَّكَ لَتَكُونُ مِنَ الصَّادِقِينَ» [الأنعام: ٨٨]، «وَالَّذِينَ تَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ لَا يُخْلِفُ عَهْدَكَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ اللَّهِ إِنَّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ» [الأنعام: ١٥٩]، «وَلَا يَحْدُثُ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةٌ مِّمَّا أَوْفُوا وَوَفَّرْتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ وَكَوْنًا بَيْنَهُمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَفِّقْ شَيْئًا فَعَلَهُ قَوْلُكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٨].

وقد أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن

يصير نفسه معهم، فقال سبحانه: «وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالشَّيْءِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ قَرْعًا» [الكهف: ٢٨].

وقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عندما قال: من كان مستخاً بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، فاولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً، واعمقها علماً، واقلها تكلفاً، قد اختارهم الله تعالى لصحة نبية صلى الله عليه وسلم، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فإنهم على الهدى المستقيم.

وفي الحديث المتفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتي على الناس زمان فيغزو فئام - جماعة - من الناس فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم». وفي رواية: «من رأى» فيقولون لهم: نعم، فيفتح لهم، ثم ياتي على الناس زمان فيغزون فئام من الناس، فيقال: فيكم من صاحب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم ياتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس، فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم.

وروى ابن أبي شيبه، وقال الحافظ في الفتح: إسناده حسن. عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزالون بخير ما دام فيكم من رائي وصاحبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من راي من رائي وصاحب من صاحبني». إن فضائل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعد ولا تحصى، ولكن حسبنا ما ذكرناه، سائلين الحق سبحانه أن يجمعنا بهم في جنه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، صعدت صحائفهم من الاكدار صافية، وارتفعت اعمالهم بالإخلاص ضافية، واصبحت نفوسهم عن الدنيا متجافية، يدعون ربهم بالغداة والعشي. وللحديث بقية.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

شبهات حول الصحابة

موقعة الجمل

إعداد/ أسامة سليمان

على ترك القتال؛ حيث إنه لا خلاف على الثار من قتلة عثمان، ولكن الخلاف في وقت ذلك الثار. وبعد الاتفاق نام الجيشان بخير ليلة، وبات السبئية بشر ليلة؛ حيث تم الاتفاق على نحض مكرهم وإبطال حيلهم. نكر ذلك الحافظ ابن كثير، والطبري وابن الأثير، وابن حزم، وغيرهم ممن أرخ لهذه الواقعة التاريخية.

وعند ذلك راح السبئيون يخططون لإبطال ذلك الاتفاق، وفي السحر والفريقان نيام، قام السبئيون بمهاجمة جيش طلحة والزبير وقتلوا بعضاً من أفرادهم، ثم فروا، فظن جيش طلحة أن علياً قد غدر بهم، فناوشوه في الصباح، واستمرت المناوشة بين الفريقين حتى كانت الظهيرة اشتعل القتال.

ولعلك ترى أخي أن السبب المباشر لهذه المعركة هم أعداء الدين، الذين أظهروا الإسلام، وأبطنوا النفاق من السبئية الذين هم النواة الأولى للفكر الشيعي الرافضي.

وقد حاول كبار الصحابة منع القتال قبل وقوعه، لكن الحرب إذا اشتعلت من الصعب على أي أحد أن يوقفها.

فعلي رضي الله عنه حاول منع أصحابه من القتال، لكنهم لم يسمعو له، وأرسلت عائشة رضي الله عنها كعب بن سور بالمصحف فرشقه السبئيون بالحجارة والنبل حتى أربوه قتيلاً.

ونكر المؤرخون أن المعركة بدأت بعد الظهر وانتهت مع غروب الشمس من نفس اليوم، وكان مع علي رضي الله عنه عشرة آلاف مقاتل، وأهل الجمل كان عددهم بين الخمسة والستة آلاف، وكانت راية علي مع محمد بن علي بن أبي طالب، وراية أهل الحجاز مع عبد الله بن الزبير. [راجع تاريخ خليفة ص ١٨٢].

لقد قتل في هذا اليوم من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد غير قليل، وخسر المسلمون في تلك المعركة ولم ينتصر أحد في الحقيقة؛ حيث قتل في ذلك اليوم الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله ومحمد بن طلحة «السجاد». وبعد انتهاء المعركة مر علي بين صفوف القتلى، فوجد طلحة بن عبيد الله فاجلسه ومسح التراب عن وجهه، وقال: عزيز علي أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماء أبا محمد، وبكى علي رضي الله عنه، وقال: وديت أبي متى قبل هذا بعشرين سنة. [راجع: تاريخ دمشق لابن عساکر، وأسد الغابة ٨٨/٣].

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.. وبعد:

فبعد مقتل عثمان رضي الله عنه بيد الأشرار، نشأ الخلاف بين بعض الصحابة الأبرار في مسألة القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، فعلي رضي الله عنه يرى أن بيعته واستقرار البلاد أمر مهم يقدم على القصاص والقود من قتلة عثمان رضي الله عنه، في حين رأى معاوية رضي الله عنه أن القصاص والقود من قتلة عثمان رضي الله عنه يجب أن يقدم على بيعته علي رضي الله عنه، فمعاوية رضي الله عنه لم يدع الخلاف، ولم يتابع له بها، ولم ير أنه أولى من علي بها، لكنه كان يقر بأحقية علي في الخلافة واستحقاقه لها، ولكن اجتهداه إياه إلى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان رضي الله عنه على البيعة، وهو أحق الناس بطلب دم عثمان. [راجع مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧٢/٣٥].

وأما طلحة والزبير وعائشة، رضي الله عنهم، فمع اتفاقهم مع معاوية على الإسراع بالقود والقصاص من قتلة عثمان، إلا أنهم بايعوا علياً رضي الله عنه. [راجع: حقبه من التاريخ، لعثمان خميس ص ٩٦ وما بعدها].

وفي سنة ٣٦هـ بعد بيعته علي رضي الله عنه بالخلافة استأذن طلحة والزبير رضي الله عنهما علياً في الذهاب إلى مكة، فاذن لهما، وهناك اجتمعا مع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وعزموا على الثار من قتلة عثمان رضي الله عنه، وخرجوا من مكة بمن تابعهم من البصرة والكوفة، وهدفهم المشترك الثار لعثمان رضي الله عنه.

وعند وصولهم للبصرة طلبوا من عثمان بن حنيف والي البصرة من قبل علي أن يسلم لهم قتلة عثمان، فأبى إلا أن يأتي علي رضي الله عنه، ومنعهم من دخول البصرة، غير أن واحداً من الذين شاركوا في قتل عثمان خرج إليهم في جيش قوامه سبعمائة رجل، فانتصروا عليه، وقتلوا كثيراً ممن كان معه، فلما سمع علي رضي الله عنه بما حدث خرج إلى الكوفة وجهز جيشاً قوامه عشرة آلاف مقاتل؛ لمقاتلة طلحة والزبير، ويتضح من ذلك أن علياً رضي الله عنه هو الذي خرج إليهم ولم يخرجوا هم عليه، كما تزعم الشيعة الرافضة. [راجع تاريخ الطبري ٥١٧/٣، والبداءة والنهاية ٢٥٠/٧، والكافي في التاريخ ١٢٠/٣، والفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٣٨/٤].

وقبل نشوب القتال بعث علي المقاتل بن الأسود والقعقاع بن عمرو لطلحة والزبير، واتفق الأطراف

ولما دخل ابن جرموز قاتل الزبير على رضي الله عنه ومعه سيف الزبير، وهو يقول: قتلت الزبير، قتلت الزبير، فلما سمعه علي رضي الله عنه قال: إن هذا السيف طالما فرج كرب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: قال صلى الله عليه وسلم: بشر قاتل ابن صفية بالنار، ولم يأن له بالدخول. [طبقات ابن سعد: ١٥/٣].

والحقيقة أن جميع الصحابة الذين شاركوا في تلك الواقعة ندموا على مشاركتهم بعد وقوعها. وقد جاء علي رضي الله عنه إلى عائشة رضي الله عنها بعد الحرب فقال لها: غفر الله لك، قالت: ولك، ما أردت إلا الإصلاح، وفي هذا رد على الذين طعنوا في أم المؤمنين بقولهم: إنها خرجت من بيتها مع أمر الله لها بالاستقرار في قوله سبحانه: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى» [الأحزاب: ٣٣]، قال شيخ الإسلام في الرد على هذه الشبهة: «إن الأمر بالاستقرار في البيوت لا ينافي الخروج لمصلحة مأمور بها، كما لو خرجت للحج أو العمرة، هذا أولاً، وثانياً أن عائشة رضي الله عنها كان معها محرماً ابن أختها عبد الله بن الزبير». [راجع منهاج السنة: ٣١٧/٤].

ويقول ابن العربي المالكي: وأما خروج عائشة رضي الله عنه إلى حرب الجمل، فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها، وشكوا إليها ما حاربوا إليه من عظيم الفتنة، وتهاجم الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت للخلق، وظننت هي ذلك، فخرجت مقتدية بقول الله تعالى: «لَا حَرَّ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ» [النساء: ١١٤]، والأمر بالخروج مخاطب به الجميع ذكوراً وإناثاً أحراراً وعبيداً. [راجع: أحكام القرآن: ٥٦٩/٣، ٥٧٠].

ولم نذكر أحد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على الخروج كما زعم ذلك بعض الكتاب والمؤرخين؛ حيث زعموا أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ابن أختها أسماء رضي الله عنها تسلط عليها، وبعضهم رأى طلحة والزبير رضي الله عنهما شجعاً عائشة رضي الله عنه على الخروج، وهذا غير صحيح؛ حيث إن عائشة رضي الله عنه طالبت بالثأر لعثمان منذ اللحظة الأولى، وقبل وصول طلحة والزبير رضي الله عنهما إلى مكة؛ حيث خرجا من المدينة بعد أربعة أشهر من مقتل عثمان. [راجع تاريخ الطبري ٤٦٩/٥].

ولم تكن عائشة رضي الله عنها متسلطة تحرك الناس حيث شاعت، كما زعم بروكلمان في تاريخ الشعوب الإسلامية ص ١١١ وما بعدها؛ حيث ساق الطبري الروايات التي تؤكد تأييد أمهات المؤمنين لها، ولمن معها في السعي للإصلاح، وكذا عدد غير قليل من أهل البصرة من خيار ونجباء البصرة وصالحيتها. [راجع تاريخ الطبري ٤٧٥/٥].

وهذا يبحض قول من ادعى أن من خرج مع عائشة رضي الله عنه جماعة من السفهاء والأوباش والغوغاء، وكذا يبحضه موقف أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

بعد القتال حيث قام بين القتل يترحم عليهم، ويذكر فضلهم، وقد وافقت زوجات النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها في الأخذ بثأر عثمان، حيث كن قد خرجن إلى الحج عام مقتل عثمان، فلما بلغهن مقتل عثمان أقمن بمكة يتحسسن الأخبار، وإنما وقع الخلاف بينهن بعد ذلك في المسير إلى البصرة بدلاً من العودة إلى المدينة، وقال بعضهن: لا نسير إلى غير المدينة. [راجع البداية والنهاية ٢٤١/٦].

وممن وافق عائشة رضي الله عنها في السير إلى البصرة حفصة بنت عمر رضي الله عنها، لكن أخوها عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عزم عليها ألا تخرج.

ومما يؤكد موافقة أمهات المؤمنين لعائشة رضي الله عنها أنهن خرجن مودعات لها حين خروجها للبصرة والتشجيع لها على أمرها؛ حيث خرجت للإصلاح، وهو من فروض الكفاية الذي يسقط بقيام البعض به، وكانت عائشة رضي الله عنها مؤهلة لتلك المهمة، فهي أكثرهن فهماً بإجماع جمهور المسلمين، قال عروة بن الزبير رضي الله عنهما لقد صحبت عائشة، فما رأيت أحداً قط كان أعلم بآية أنزلت، ولا بقرينة ولا بسنة ولا بقضاء منها. [راجع: سير أعلام النبلاء: ١٨٣/٢].

ومرور أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على ماء الحواب (الحواب من مياه العرب على طريق البصرة إلى مكة) لا يعد ذماً وقدحاً كما تزعم الرافضة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشيء أو ينهى عن شيء في الرواية الصحيحة، وإنما قال لنساءه رضي الله عنهن: «كيف بإحداكن تنبج عليها كلاب الحواب». [مسند أحمد: ٩٧/٦].

هذه هي الرواية الصحيحة، أما الزيادة التي بها لفظ: «إياك أن تكوني يا حميراء»، فهي زيادة ضعيفة لم يصححها علماء الحديث، قال الذهبي: كل حديث فيه: يا حميراء لا يصح. [راجع سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢، ١٦٨].

ومرور أم المؤمنين عائشة على هذا الماء ليس له هذا الأثر السلبي الذي افتعلته الروايات الموضوعة التي افترأها أهل الرفض لئلا يذم أم المؤمنين رضي الله عنها؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهاها عن ورود هذا الماء، ولكنها خالفت أمر النبي صلى الله عليه وسلم باجتهادها، وهذا كذب على أم المؤمنين، وليس هذا بجديد على الرفض وأهله الذين يجيدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الروايات وتلفيق النصوص، وصديق شيخ الإسلام إذ يقول: إن الله خلق الكذب، وجعل تسعة أعشاره في الرافضة، وعندما دخل طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ومن معهم إلى البصرة أرسلوا إلى أعيان القبائل، ليعاونوهم في تسليم قتلة عثمان رضي الله عنه إلا أن بعضهم رفضوا ذلك على اعتبار أن ذلك من حق الخليفة وحده، وأن الخروج عليه معصية، وليس لأحد غيره أن يطالبهم بهذا الأمر. وللحديث بقية، إن شاء الله تعالى.



مجلس شوري العلماء « البيان السادس »

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ...

فإنه في يوم السبت ١٥ من شعبان ١٤٣٢ هـ - الموافق ١٦ من يوليو ٢٠١١ م

اجتمع مجلس شوري العلماء وتدارس المستجدات على الساحة، وأصدر البيان التالي:

١- إن التوحيد الخالص وتطبيق الشريعة الإسلامية هما صمام الأمان وحل للأزمات وانطلاق للإصلاح السياسي والاقتصادي والأخلاقي والتعليمي والأمني وغير ذلك.

٢- يؤكد المجلس على أنه لن يؤسس حزباً ولن يدعو إلى حزب ولن يشدد النكير على من أسس حزباً وفي الوقت ذاته فإنه يؤكد على رجال الأحزاب أن يضبطوا مواقفهم السياسية وغيرها بضوابط الشرع الشريف، وأن أي مخالفة للشرع قد تذهب بهوية الأمة، وعليهم أن يحذروا من جعل الولاء والبراء على الحزب، وعليهم أن يراعوا معاني الأخوة الإيمانية وليستصيئوا بقوله تعالى «وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ».

٣- يؤكد المجلس على رفضه التام تكليف لجنة لوضع مبادئ فوق الدستورية؛ لأن هذا يعد إلغاءً لنتيجة الاستفتاء الذي وافق عليه جمهور المسلمين.

٤- يؤكد المجلس على أن أي وثيقة أو دستور يخالف الشريعة الإسلامية فهو مرفوض من العلماء وعموم المسلمين.

٥- إن المجلس يناشد الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية أن يقوموا بدورهم الواجب عليهم في الدعوة إلى تطبيق الشريعة والحفاظ على هوية الأمة الإسلامية.

٦- يؤكد المجلس على المرشحين أن يضعوا في مقدمة برامجهم تنقية التقنين المصري من القوانين التي تخالف صريح الكتاب والسنة.

٧- نهيب باغنياء المسلمين أن يكفلوا من يستطيعون من الفقراء، وأن يفيضوا عليهم مما أنعم الله به عليهم، فإن هذا سبيل البركة في الأمة والتعاون والتآلف والقضاء على الحقد والحسد والبلطجة والوصول بالأمّة إلى بر الأمان.

٨- نهيب بجميع المسلمين أن يتوجهوا إلى الله في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ أمتنا وأن يتضرعوا إلى الله بقلوب خاشعة ونفوس خاضعة أن يولي أمورنا خيارنا، ولا يولي أمورنا شرارنا، وأن يجعل ولايتنا فيمن خافه واتقاه.

حفظ الله أمتنا من كل مكروه

وكتب لها العزة والسيادة والريادة

وصل اللهم على النبي محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

أعضاء المجلس:

- | | |
|--|--|
| ١- فضيلة الدكتور/ عبدالله شاكر - رئيساً | ٢- فضيلة الشيخ/ محمد حسان - نائباً |
| ٣- فضيلة الشيخ/ محمد حسين يعقوب - عضواً | ٤- فضيلة الدكتور/ سعيد عبدالعظيم - عضواً |
| ٥- فضيلة الشيخ/ مصطفى بن العدوي - عضواً | ٦- فضيلة الدكتور/ جمال المراكبي - عضواً |
| ٧- فضيلة الشيخ/ أبو بكر الحنبلي - عضواً | ٨- فضيلة الشيخ/ وحيد بن بالي - عضواً |
| ٩- فضيلة الشيخ/ جمال عبد الرحمن - منسقاً | |

* هذا البيان سبق نشره على موقع الجماعة بتاريخ سابق ويعاد نشره الآن للحاجة إليه في الأحداث الراهنة.

إلى الإسلاميين.. قبل أن تبدأ معركة الانتخابات والسياسة

منحة السياسة الشرعية

لرفع الوعي السياسي الشرعي لدي العاملين بالساحة الإسلامية

أحرص على اقتناء مجموعة كتب السياسة الشرعية لنخبة من علماء
الشريعة وفقهاء التأصيل الشرعي للأحداث بما يوافق الرؤية الإسلامية المعاصرة ..
برسوخ علمي .. والتزام منهجي ..

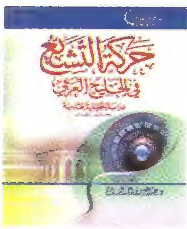


٢٨ كتاب وبشت
خصم 50%
فقط 250 ج
بدلاً 500 ج

إعداد نخبة من الباحثين
السياسيين برؤية
استراتيجية إسلامية



المركز العربي
للدراسات الإنسانية



بادر بحجز مجموعتك قبل نفاد الكمية
للاتصال والحجز: ٠١٤٤٤١٦٦٨٨